تلخيص القواعد المثلى

في

صفات الله وأسمائه الحسنى

للإمام العلامة محمد بن صالح العثيمين

اختصار وتعليق :

أبي يوسف نجيب بن عبده بن قاسم الأحمدي الشرعبي

تقديم :

فضيلة الشيخ العلامة أبي عبدالرحمن يحيى بن علي الحجوري

حقوق الطبع عامة لكل مسلم

الطبعة الثالثة

١٤٤٢هـ

تقديم فضيلة الشيخ العلامة يحيى بن علي الحجوري

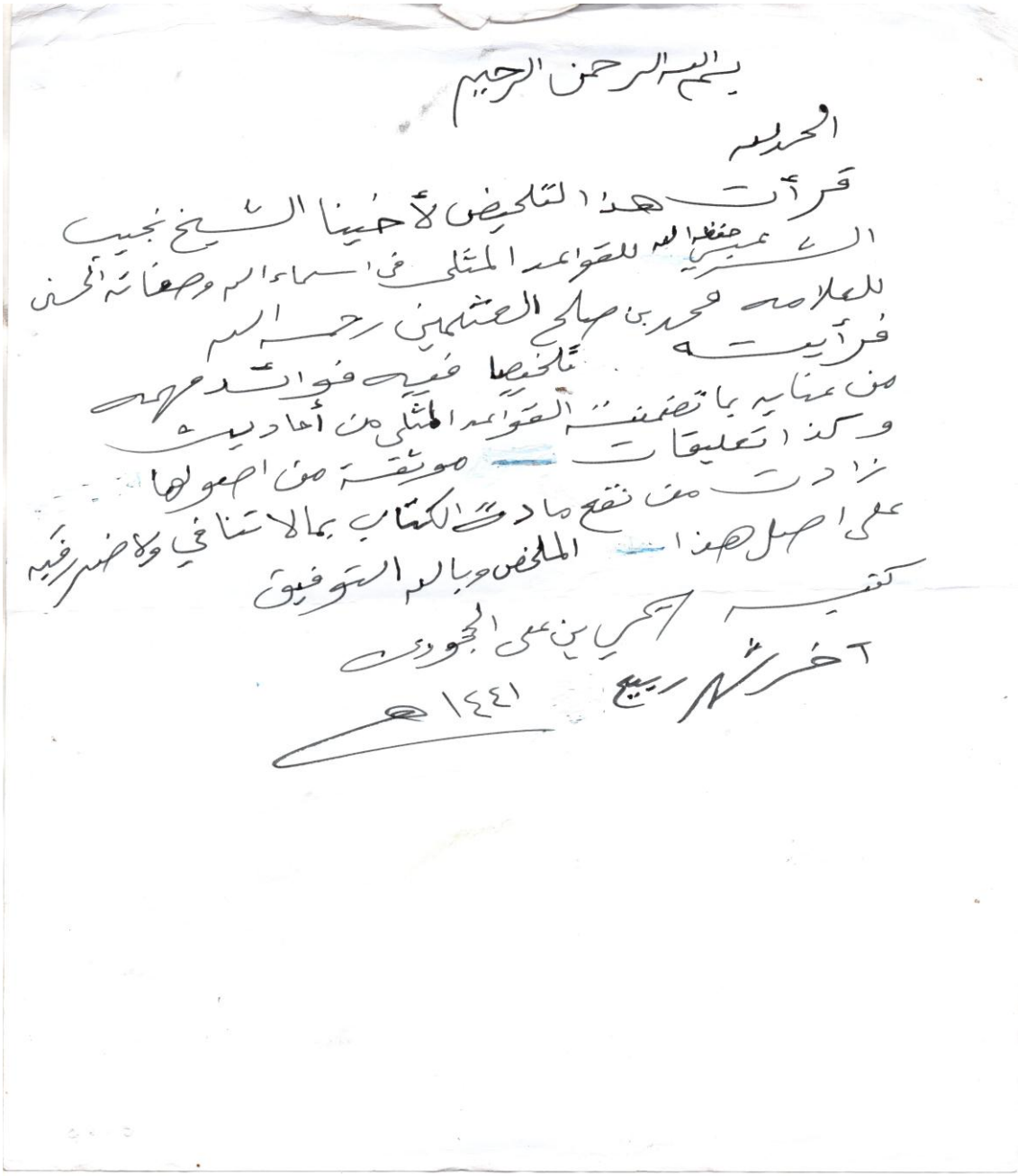

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

قرأت هذا التلخيص لأخينا الشيخ نجيب
السيري حفظه الله للقواعد المثلى في أسماء الله وصفاته الحسنى
للعلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله
فرأيته تلخيصا فيه فوائد
من عنايته بتصنيف القواعد المثلى من أحاديث
وكذا تعليقات موثقة من أصولها
زادت من نفع مادة الكتاب بالاستغناء ولا أضر فيه
على أصل هذا الملخص وبالله التوفيق

كتبه
يحيى بن علي الحجوري
آخر ربيع ١٤٤١ هـ

المُقـدِّمَـــة

إِنَّ الْحَمْدَ لله نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِيْنُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِن شُرُورِ أَنفُسِنا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَن يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَن يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَن لَّا إِلَهَ إِلَّا الله وَحدَهُ لَا شَرِيْكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُوْلُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أَمَّا بَعْـدُ:-

فَإِنَّ كِتَابَ: "الْقَوَاعِدِ الْمُثْلَى فِي صِفَاتِ اللهِ وَأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى" لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُثَيْمِيْنٍ (الْمُتَوَفَّى: سَنَةَ ١٤٢١هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مِنْ أَنفَسِ مَا أُفْرِدَ بِالتَّصْنِيْفِ فِي بَابِهِ، وَقَدْ وَضَعَ اللهُ لَهُ الْقَبُولَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَطُلَّابِهِ، وَهَذَا تَلْخِيْصٌ لَهُ؛ يُقَرِّبُ لِلْمُبْتَدِئِيْنَ فَوَائِدَهُ، وَيُسَهِّلُ تَنَاوُلَهُ عَلَى مَنْ أَرَادَ حِفْظَهُ وَتَعَاهُدَهُ، مَعَ جُمَلٍ يَسِيْرَةٍ مَّزِيْدَةٍ، وَتَخْرِيْجَاتٍ سَدِيْدَةٍ، وَتَعْلِيْقَاتٍ مُّفِيْدَةٍ، واللهُ الْمَسْؤُولُ أَن يَّمُنَّ بِقَبُوْلِهِ وَوَصْلِهِ، وَأَن يَّنفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ.

كتبه: أبو يوسف نجيب بن عبده بن قاسم بن سعيد الأحمدي الشرعبي في يوم الثلاثاء، الثامن من ربيع الأول، لسنة إحدى وأربعين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، في قرية جرانع، حامدًا لله ومصليًا على نبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.

قَوَاعِدُ(١) فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى

الْقَاعِدَةُ الأُولَى: أَسْمَاءُ اللهِ تَعَالَى كُلُّهَا حُسْنَى

أَيْ: بَالِغَةٌ فِي الْحُسْنِ غَايَتَهُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]؛ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ لِصِفَاتٍ كَامِلَةٍ، لَا نَقْصَ فِيهَا بِوَجْهٍ مِّنَ الْوُجُوهِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: "الْحَيُّ" اسْمٌ مِّنْ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى، مُتَضَمِّنٌ لِّلْحَيَاةِ الْكَامِلَةِ الَّتِي لَمْ تُسْبَقْ بِعَدَمٍ، وَلَا يَلْحَقُهَا زَوَالٌ.

وَمِثَالٌ آخَرُ: "الْعَلِيمُ" اسْمٌ مِّنْ أَسْمَاءِ اللهِ ﷻ، مُتَضَمِّنٌ لِّلْعِلْمِ الْكَامِلِ الْوَاسِعِ الْمُحِيطِ بِكُلِّ شَيْءٍ جُمْلَةً وَّتَفْصِيلًا، وَالَّذِي لَمْ يُسْبَقْ بِجَهْلٍ، وَلَا يَلْحَقُهُ نِسْيَانٌ، سَوَاءٌ مَّا يَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِهِ أَوْ أَفْعَالِ خَلْقِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وَقَالَ ﷻ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [هود: ٦]، وَقَالَ ﷻ: ﴿يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [التغابن: ٤].(٢)

---

(١) القواعد: جمع قاعدة، وهي: قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها. كذا في "التعريفات"(صـ: ٢٠١) للجرجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) ومن الأدلة على كمال علمه وإحاطته بكل شيء قوله ﷻ: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، وقوله ﷻ: ﴿وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: ٩٨].
و﴿كُلَّ﴾ من ألفاظ العموم، كما هو معلوم.

وَمِثَالٌ ثَالِثٌ: "الرَّحْمَنُ" اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى، مُتَضَمِّنٌ لِّلرَّحْمَةِ الْكَامِلَةِ الَّتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ، ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وَقَالَ عَنْ دُعَاءِ الْمَلَائِكَةِ لِلْمُؤْمِنِيْنَ: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧].

وَهُوَ ﷻ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِنْ آبَائِهِمْ وَأُمَّهَاتِهِمْ، فَفِي الصَّحِيْحَيْنِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ سَبْيٌ، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّبْيِ، [تَبْتَغِي]، إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبْيِ، أَخَذَتْهُ فَأَلْصَقَتْهُ بِبَطْنِهَا وَأَرْضَعَتْهُ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **«أَتَرَوْنَ هَذِهِ الْمَرْأَةَ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ؟»**. قُلْنَا: لَا، واللهِ، وَهِيَ تَقْدِرُ عَلَى أَن لَّا تَطْرَحَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **«لَلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا»**.(١)

---

(١) البخاري (رقم: ٥٩٩٩)، وعنده بدل ما بين المعكوفين: [قَد تَحْلُبُ ثَدْيَهَا تَسْقِي]، ومسلم (رقم: ٢٧٥٤).

هذا ولْيُعْلَمْ أن الرحمة المضافة إلى الله ﷻ قسمان:

أحدهما: رحمة مخلوقة، إضافتها إلى الله ﷻ للتشريف، من باب إضافة المفعول إلى فاعله؛ ومنه قول الله ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٥٧]، و[الفرقان: ٤٨]، و[النمل: ٦٣]، وقوله ﷻ: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَٰهَا مِنْهُ إِنَّهُۥ لَيَـُٔوسٌ كَفُورٌ﴾ [هود: ٩].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: **«تَحَاجَّتِ النَّارُ، وَالْجَنَّةُ، فَقَالَتِ النَّارُ: أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ، وَالْمُتَجَبِّرِينَ، وَقَالَتِ الْجَنَّةُ: فَمَا لِي لَا يَدْخُلُنِي إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ، وَسَقَطُهُمْ، وَعَجَزُهُمْ، فَقَالَ اللهُ لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَقَالَ لِلنَّارِ: أَنْتِ عَذَابِي أُعَذِّبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا»**. رواه البخاري (رقم: ٤٨٥٠، و٧٤٤٩)، ومسلم (رقم: ٢٨٤٦).

فالجنة رحمة مخلوقة، مضافة إلى الله ﷻ إضافة المخلوق بالرحمة إلى خالقه، وسماها رحمة؛ لأنها خلقت بالرحمة وللرحمة، وخُصَّ بها أهل الرحمة، وإنما يدخلها الرحماء. =

وَالحُسْنُ فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى يَكُونُ بِاعْتِبَارِ كُلِّ اسْمٍ عَلَى انفِرَادِهِ، وَيَكُونُ بِاعْتِبَارِ جَمْعِهِ إِلَى غَيْرِهِ، فَيَحْصُلُ بِجَمْعِ الِاسْمِ إِلَى الْآخِرِ كَمَالٌ فَوْقَ كَمَالٍ.

مِثَالُ ذَلِكَ: "الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ"(١)، فَكُلٌّ مِّنْهُمَا دَالٌّ عَلَى الْكَمَالِ الْخَاصِّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ، وَهُوَ الْعِزَّةُ فِي الْعَزِيزِ، وَالْحُكْمُ وَالْحِكْمَةُ فِي الْحَكِيمِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا دَالٌّ عَلَى كَمَالٍ

وعنه، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، قال: «**إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الرَّحْمَةَ يَوْمَ خَلَقَهَا مِائَةَ رَحْمَةٍ، فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً، وَأَرْسَلَ فِي خَلْقِهِ كُلِّهِمْ رَحْمَةً وَاحِدَةً**». رواه البخاري (رقم:٦٤٦٩)، ومسلم (رقم:٢٧٥٢).

ولمسلم (رقم: ٢٧٥٣) من حديث سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَرْفُوعًا أَيْضًا: «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِائَةَ رَحْمَةٍ كُلُّ رَحْمَةٍ طِبَاقَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَجَعَلَ مِنْهَا فِي الْأَرْضِ رَحْمَةً، فَبِهَا تَعْطِفُ الْوَالِدَةُ عَلَى وَلَدِهَا، وَالْوَحْشُ وَالطَّيْرُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَكْمَلَهَا بِهَذِهِ الرَّحْمَةِ**».

والأخرى: رحمة غير مخلوقة، مضافة إلى الله عَزَّ وَجَلَّ إضافة صفة إلى موصوف، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

راجع: "بدائع الفوائد"(ج٢/صـ:١٨٣-١٨٤)، و"مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية"(صـ:٥٢-٥٣).

(١) ورد الجمع بينهما في القرآن معرفين بـ(أل) في تسعة وعشرين موضعًا: [البقرة: ١٢٩]، [آل عمران: ٦، و١٨، و٦٢، و١٢٦]، و[المائدة: ١١٨]، و[إبراهيم: ٤]، و[النحل: ٦٠]، و[النمل: ٩]، و[العنكبوت: ٢٦، و٤٢]، و[الروم: ٢٧]، و[لقمان: ٩]، و[سبأ: ٢٧]، و[فاطر: ٢]، و[الزمر: ١]، و[غافر: ٨]، و[الشورى: ٣]، و[الجاثية: ٢، و٣٧]، و[الأحقاف: ٢]، و[الحديد: ١]، و[الحشر: ١، و٢٤]، و[الممتحنة: ٥]، و[الصف: ١]، و[الجمعة: ١، و٣]، و[التغابن: ١٨].

وغير معرفين بـ(أل) مرفوعين في ثلاثة عشر موضعًا: [البقرة: ٢٠٩، و٢٢٠، ٢٢٨، و٢٤٠، ٢٦٠]، و[المائدة: ٣٨]، و[الأنفال: ١٠، و٤٩، و٦٣، و٦٧]، و[التوبة: ٤٠، و٧١]، و[لقمان: ٢٧].

وغير معرفين بـ(أل) منصوبين في خمسة مواضع: [النساء: ٥٦، ١٥٨، و١٦٥]، [الفتح: ٧، و١٩].

فجميع هذه المواضع: سبعة وأربعون موضعًا.

آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ عِزَّتَهُ تَعَالَى مَقْرُونَةٌ بِالْحِكْمَةِ، لَا تَقْتَضِي ظُلْمًا وجَوْرًا وَسُوْءَ فِعْلٍ، كَمَا قَدْ يَكُونُ مِنْ أَعِزَّاءِ الْمَخْلُوقِيْنَ، وَكَذَلِكَ حُكْمُهُ تَعَالَى وَحِكْمَتُهُ مَقْرُونَانِ بِالعِزِّ الْكَامِلِ، بِخِلَافِ حُكْمِ الْمَخْلُوقِ وَحِكْمَتِهِ، فَإِنَّهُمَا يَعْتَرِيْهِمَا الذُّلُّ.

الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ: أَسْمَاءُ اللهِ تَعَالَى أَعْلَامٌ وَأَوْصَافٌ، أَعْلَامٌ بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهَا عَلَى الذَّاتِ، وَأَوْصَافٌ بِاعْتِبَارِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعَانِي.

وَهِيَ بِالِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ مُتَرَادِفَةٌ؛ لِدَلَالَتِهَا عَلَى مُسَمًّى وَاحِدٍ، وَهُوَ اللهُ ﷻ، وَبِالِاعْتِبَارِ الثَّانِي مُتَبَايِنَةٌ؛ لِدَلَالَةِ كُلٍّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا عَلَى مَعْنَاهُ الْخَاصِّ.

فَـ: "الْحَيُّ، الْعَلِيْمُ، الْقَدِيْرُ، السَّمِيْعُ، الْبَصِيْرُ، الرَّحْمَنُ، الرَّحِيْمُ، الْعَزِيْزُ، الْحَكِيْمُ"، كُلُّهَا أَسْمَاءٌ لِّمُسَمًّى وَّاحِدٍ، وَهُوَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لَكِنَّ مَعْنَى الْحَيِّ غَيْرُ مَعْنَى الْعَلِيْمِ، وَمَعْنَى الْعَلِيْمِ غَيْرُ مَعْنَى الْقَدِيْرِ، وَهَكَذَا.

تنبيه: "الدَّهْرُ" لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ جَامِدٌ، لَا يَتَضَمَّنُ مَعْنًى يُلْحِقُهُ بِالْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى؛ وَلِأَنَّهُ اسْمٌ لِّلْوَقْتِ وَالزَّمَنِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى عَن مُّنكِرِي الْبَعْثِ: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾[الجاثية: ٢٤]، يُرِيدُونَ: مُرُورَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «قَالَ اللَّهُ ﷻ: **«يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي الأَمْرُ أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»**(١)، فَالْمُرَادُ بِالدَّهْرِ فِيْهِ: الزَّمَانُ الَّذِي هُوَ مَحَلُّ

(١) متفق عليه: البخاري (رقم: ٤٨٢٦، و٧٤٩١)، ومسلم (رقم: ٢٢٤٦).
وفي رواية لهما (البخاري: [٦١٨١])، ومسلم: [٢٢٤٦]، واللفظ له): «**لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ؛ فَإِنِّي أَنَا الدَّهْرُ**»، زاد مسلم: «**أُقَلِّبُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ، فَإِذَا شِئْتُ قَبَضْتُهُمَا**».
قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في "الصارم المسلول"(صـ: ٤٩٥): «من سبَّ الدهر من الخلق لم يقصد سب الله سبحانه، وإنما يقصد أن يسب من فعل به ذلك الفعل مضيفًا له إلى الدهر، فيقع السب =

الْحَوَادِثِ، وَيُبَيِّنُ مَعْنَى قَوْلِهِ: «**وَأَنَا الدَّهْرُ**»، قَوْلُهُ بَعْدَهُ: «**بِيَدِي الأَمْرُ أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ**»، وَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ هُمَا الدَّهْرُ، فَالْمُقَلِّبُ (بِكَسْرِ اللَّامِ) هُوَ اللهُ الْخَالِقُ، وَالْمُقَلَّبُ (بِفَتْحِهَا)، هُوَ الدَّهْرُ الْمَخْلُوقُ.(١)

على الله؛ لأنه هو الفاعل في الحقيقة؛ ولهذا لا يكفر من سبَّ الدهر، ولا يقتل لكن يؤدب ويعزر لسوء منطقه».

وقال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ - كما في "مجموع فتاواه ورسائله"(ج١٠/صـ: ٨٢٣) -: وسب الدهر ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: أن يقصد الخبر المحض دون اللوم، فهذا جائز، مثل أن يقول: تعبنا من شدة حر هذا اليوم أو برده، وما أشبه ذلك؛ لأن الأعمال بالنيات، ومثل هذا اللفظ صالح لمجرد الخبر، ومنه قول لوط عليه الصلاة والسلام: ﴿هَٰذَا يَوۡمٌ عَصِيبٞ﴾ [هود: ٧٧].

الثاني: أن يسب الدهر على أنه هو الفاعل، كأن يعتقد بسبه الدهر أن الدهر هو الذي يقلب الأمور إلى الخير والشر؛ فهذا شرك أكبر؛ لأنه اعتقد أن مع الله خالقًا؛ لأنه نسب الحوادث إلى غير الله!.

الثالث: أن يسب الدهر لا لاعتقاد أنه هو الفاعل، بل يعتقد أن الله هو الفاعل، لكن يسبه؛ لأنه محل لهذا الأمر المكروه عنده؛ فهذا محرم، ولا يصل إلى درجة الشرك، وهو من السفه في العقل والضلال في الدين؛ لأن حقيقة سبه تعود إلى الله سبحانه؛ لأن الله تعالى هو الذي يُصَرِّف الدهر ويُكَوِّنُ فيه ما أراد من خير أو شر، فليس الدهر فاعلًا، وليس هذا السبب يكفر؛ لأنه لم يسب الله تعالى مباشرة.ا.هـ.

(١) قال صاحب "تيسير العزيز الحميد"(صـ: ٥٣٠): فقد تبين بهذا خطأ ابن حزم في عَدِّه الدَّهْرَ من أسماء الله الحسنى، وهذا غلط فاحش، ولو كان كذلك لكان الذين قالوا: ﴿وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُۚ﴾ [الجاثية: ٢٤] مصيبين.ا.هـ. وكذا قال الشيخ العلامة بكر أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "معجم المناهي اللفظية"(صـ: ٢٦١).

وكذا تعقب العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "القول المفيد"(ج٢/صـ: ٢٤٦) ابن حزم بنحو ما تقدم، وزاد: وهذا غفلة عن مدلول هذا الحديث، وغفلة عن الأصل في أسماء الله.

فأما مدلول الحديث؛ فإن السابين للدهر لم يريدوا سبَّ الله، وإنما أرادوا سبَّ الزمن. =

الْقَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ: أَسْمَاءُ اللهِ تَعَالَى إِن دَلَّتْ عَلَى وَصْفٍ مُّتَعَدٍّ تَضَمَّنَتْ ثَلاثَةَ أُمُورٍ:

- **أَحَدُهَا:** ثُبُوتُ ذَلِكَ الِاسْمِ للهِ ﷻ.
- **الثَّانِي:** ثُبُوتُ الصِّفَةِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا للهِ ﷻ.
- **الثَّالِثُ:** ثُبُوتُ حُكْمِهَا وَمُقْتَضَاهَا.

وَلِهَذَا اسْتَدَلَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى سُقُوطِ الْحَدِّ عَن قُطَّاعِ الطَّرِيْقِ بِالتَّوْبَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾ [المائدة: ٣٤]؛ لِأَنَّ مُقْتَضَى هَذَيْنِ الِاسْمَيْنِ أَن يَّكُونَ اللهُ تَعَالَى قَدْ غَفَرَ لَهُمْ ذُنُوبَهُمْ وَرَحِمَهُمْ بِإِسْقَاطِ الْحَدِّ عَنْهُمْ.(١)

وأما الأصل في أسماء الله، فهو أن تكون حسنى؛ أي: بالغة في الحسن أكمله، فلا بد أن تشتمل على أحسن ما يكون من الأوصاف والمعاني؛ ولهذا لا تجد في أسماء الله تعالى اسمًا جامدًا أبدًا؛ لأن الاسم الجامد ليس فيه معنى أحسن أو غير أحسن، والدهر من أسماء الزمن، ليس فيه معنى إلا هذا.ا.هـ.

وخطأ ابن حزم المذكور أودعه كتابه "المحلى"(ج٦/صـ: ٢٨٢)!، وقد عزاه شيخ الإسلام – كما في "مجموع الفتاوى"(ج٢/صـ: ٤٩٤) – إلى نُعَيم بن حماد وطائفة معه من أهل الحديث والصوفية!، قالوا: ومعناه القديم الأزلي.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا المعنى صحيح؛ لأن الله سبحانه هو الأول ليس قبله شيء، وهو الآخر ليس بعده شيء، إنما النزاع في كونه يسمى دهرًا بكل حال، فقد أجمع المسلمون – وهو مما علم بالعقل الصريح – أن الله ﷻ ليس هو الدهر الذي هو الزمان، أو ما يجري مجرى الزمان.ا.هـ.

(١) ونظير هذا ما ذُكِرَ عن الأَصْمَعِيِّ، قال: قرأت هذه الآية: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلٗا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴾ [المائدة: ٣٨]، وإلى جنبي أعرابيٌّ، فقلت: (واللهُ غفورٌ رَحِيمٌ)، سهوًا، فقال الأعرابي: كلام مَن هذا؟ قلت: كلام الله. قال: أعد. فأعدت: (والله غفور رحيم)، فقال: ليس هذا كلام الله، فتنبهت، فقلت: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾. فقال: =

مِثَالُ ذَلِكَ: "السَّمِيعُ"، يَتَضَمَّنُ: ١. إِثْبَاتَ السَّمِيعِ اسْمًا للهِ تَعَالَى، ٢. وَإِثْبَاتَ السَّمْعِ صِفَةً لَّهُ، ٣. وَإِثْبَاتَ حُكْمِ ذَلِكَ وَمُقْتَضَاهُ، وَهُوَ أَنَّهُ يَسْمَعُ السِّرَّ وَالنَّجْوَى، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَاۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١].

وَإِن دَلَّتْ عَلَى وَصْفٍ غَيْرِ مُتَعَدٍّ تَضَمَّنَتْ أَمْرَيْنِ:

أحدهما: ثُبُوتُ ذَلِكَ الِاسْمِ للهِ ﷻ.

الثاني: ثُبُوتُ الصِّفَةِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا للهِ ﷻ.

مِثَالُ ذَلِكَ: "الْحَيُّ" يَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَ الْحَيِّ اسْمًا للهِ ﷻ وَإِثْبَاتَ الْحَيَاةِ صِفَةً لَّهُ.(١)

أصبت، هذا كلام الله. فقلت له: أتقرأ القرآن؟ قال: لا. قلت: فمن أين علمت أني أخطأت؟ فقال: يا هذا، عزَّ، فحكم، فقطع، ولو غفر ورحم لما قطع.

ذكره ابن الجوزي في "زاد المسير"، وغيرُه، والأصمعي إمام في اللغة، صدوق، سُنِّيٌّ، قال الذهبي في "السير"(ج١٠/صـ:١٨٠): كتب شيئًا لا يُحْصَى عن العرب، وكان ذا حفظ، وذكاء، ولطف عبارة. وقال (ج١٠/صـ:١٨١): «وتصانيف الأصمعي ونوادره كثيرة، وأكثر تواليفه مختصرات، وقد فُقِدَ أكثرُها».

ولعل هذه القصة منقولة من بعضها، وقد جمع أسماء كتبه: ابن النديم في "الفهرست"(صـ: ٧٨-٧٩).

(١) اسم الله (الحي) لا يتضمن وصفًا متعديًا، يتعدى أثره إلى الخلق؛ لأن حياة الله ﷻ قائمة بنفسه، لا تتعدى إلى غيره، فلا يُسْتَدَلُّ باسم الله: (الحي) على أنه ﷻ يحيي، لكن يستدل على ذلك بقوله ﷻ: ﴿يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، و[آل عمران: ١٥٦]، و[الأعراف: ١٥٨]، و[التوبة: ١١٦]، و[يونس: ٥٦]، و[المؤمنون: ٨٠]، و[غافر: ٦٨]، و[الدخان: ٨]، و[الحديد: ٢]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَحۡيَاكُمۡ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡۖ﴾ [الحج: ٦٦]، ونظائر ذلك من الأدلة، ففرق بين (الحي) في نفسه، وبين (المحيي) غَيْرُهُ من حيث الحكمُ والمقتضى؛ ولذلك فإن كل مخلوق حَيٍّ يوصف بأنه حَيٌّ، لكن لا يوصف مخلوق قطُّ بالإحياء، إنما يوصف به الله ﷻ؛ لأنه لا يحيي إلا الله ﷻ.

تنبيه: (المحيي) ليس اسمًا ثابتًا لله ﷻ، لكن يجوز الإخبار عنه بذلك، والمراد الصفة: أنه ﷻ يُحْيِي.

الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ: دَلالَةُ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى عَلَى ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ تَكُونُ بِالْمُطَابَقَةِ، وَبِالتَّضَمُّنِ، وَبِالالْتِزَامِ.(١)

---

(١) قال العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ - كما في "مجموع فتاواه ورسائله"(ج٨/صـ: ٩٨-١٠٠) -:
فالاسم له أنواع ثلاثة في الدلالة: دلالة مطابقة، ودلالة تضمن، ودلالة التزام:

١ - **فدلالة المطابقة:** دلالة اللفظ على جميع مدلوله، وعلى هذا، فكل اسم دال على المسمى به، وهو الله، وعلى الصفة المشتق منها هذا الاسم.

٢ - **ودلالة التضمن:** دلالة اللفظ على بعض مدلوله، وعلى هذا، فدلالة الاسم على الذات وحدها أو على الصفة وحدها من دلالة التضمن.

٣ - **ودلالة الالتزام:** دلالته على شيء يفهم لا من لفظ الاسم، لكن من لازمه ولهذا سميناه: دلالة الالتزام.

مثل كلمة الخالق: اسم يدل على ذات الله ويدل على صفة الخلق.

إذًا، فباعتبار دلالته على الأمرين يسمى دلالة مطابقة؛ لأن اللفظ دل على جميع مدلوله، ولا شك أنك إذا قلت: الخالق، فإنك تفهم خالقًا وخلقًا.

وباعتبار دلالته على الخالق وحده أو على الخلق وحده يسمى دلالة تضمن، لأنه دل على بعض معناه.

وباعتبار دلالته على العلم والقدرة يسمى دلالة التزام، إذ لا يمكن خلق إلا بعلم وقدرة، فدلالته على القدرة والعلم دلالة التزام.

وحينئذ، يتبين أن الإنسان إذا أنكر واحدًا من هذه الدلالات، فهو ملحد في الأسماء.

فلو قال: أنا أؤمن بدلالة الخالق على الذات، ولا أؤمن بدلالته على الصفة، فهو ملحد في الاسم.

ولو قال: أنا أؤمن بأن (الخالق) يدل على ذات الله وعلى صفة الخلق، لكن لا يدل على صفة العلم والقدرة. قلنا: هذا إلحاد أيضًا، فلازمٌ علينا أن نثبت كل ما دل عليه هذا الاسم، فإنكار شيء مما دل عليه الاسم من الصفة إلحاد في الاسم، سواء كانت دلالته على هذه الصفة دلالة مطابقة أو تضمن أو التزام.

ولنضرب مثلا حسيًا تتبين فيه أنواع هذه الدلالات: لو قلت: لي بيت. فكلمة (بيت) فيها الدلالات الثلاث، فتفهم من (بيت) أنها تدل على كل البيت دلالة مطابقة، وتدل على مجلس الرجال وحده، =

مِثَالُ ذَلِكَ: "الْخَالِقُ" يَدُلُّ عَلَى ذَاتِ اللهِ، وَعَلَى صِفَةِ الْخَلْقِ بِالْمُطَابَقَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ وَحْدَهَا وَعَلَى صِفَةِ الْخَلْقِ وَحْدَهَا بِالتَّضَمُّنِ، وَيَدُلُّ عَلَى صِفَتَيِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ بِالِالْتِزَامِ.

وَلِهَذَا لَمَّا ذَكَرَ اللهُ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قَالَ: ﴿لِتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢].

القَاعِدَةُ الخَامِسَةُ: أَسْمَاءُ اللهِ تَعَالَى تَوْقِيفِيَّةٌ لا مَجَالَ لِلْعَقْلِ فِيهَا

فَيَجِبُ الْوُقُوفُ فِيهَا عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَلَا يُزَادُ فِيهَا وَلَا يُنقَصُ؛ لِأَمْرَيْنِ:

الأول: أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُمْكِنُهُ إِدْرَاكُ مَا يَسْتَحِقُّهُ تَعَالَى مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَوَجَبَ الْوُقُوفُ عَلَى النَّصِّ.

الثاني: أَنَّ تَسْمِيَتَهُ تَعَالَى بِمَا لَمْ يُسَمِّ بِهِ نَفْسَهُ أَوْ إِنكَارَ مَا سَمَّى بِهِ نَفْسَهُ جِنَايَةٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَقَوْلٌ عَلَيْهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَوَجَبَ سُلُوكُ الْأَدَبِ فِي ذَلِكَ، وَالِاقْتِصَارُ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وَقَالَ ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وعلى الحمامات وحدها، وعلى الصالة وحدها، دلالة تضمن؛ لأن هذه الأشياء جزء من البيت، ودلالة اللفظ على جزء معناه دلالة تضمن، وتدل على أن هناك بانيًا بناه دلالة التزام؛ لأنه ما من بيت إلا وله بانٍ.ا.هـ.

الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ: أَسْمَاءُ اللهِ تَعَالَى غَيْرُ مَحْصُورَةٍ لَنَا بِعَدَدٍ مُعَيَّنٍ

فعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **«مَا قَالَ عَبْدٌ قَطُّ إِذَا أَصَابَهُ هَمٌّ وَحَزَنٌ: اللهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ، وَابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ هَمَّهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَ حُزْنِهِ فَرَحًا»**. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَعَلَّمَ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ؟ قَالَ: **«أَجَلْ، يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهُنَّ أَنْ يَتَعَلَّمَهُنَّ»**. رَوَاهُ أَحْمَدُ (رقم: ٣٧١٢، و٤٣١٨)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (رقم: ٩٧٢)، وَالْحَاكِمُ (رقم: ٤٣١٨)، وَهُوَ صَحِيحٌ.(١)

---

(١) ورواه أيضًا: ابن أبي شيبة في "المسند"(رقم:٣٢٩)، وفي "المصنف"(رقم:٢٩٩٣٠)، وأحمد (رقم: ٣٧١٢، و:٤٣١٨)، والحارث بن أبي أسامة – كما في "بغية الباحث"(رقم:١٠٥٧) – وأبو يعلى (رقم:٥٢٩٧) – وعنه ابن حبان (رقم: ٩٧٢) – وكذا رواه الطبراني في "الكبير"(ج١٠/صـ:١٦٩)(رقم:١٠٣٥٢)، وفي "الدعاء"(رقم:١٠٣٥)، والحاكم (رقم: ٤٣١٨)، والبيهقي في "الدعوات"(رقم:١٨٤)، وفي "القضاء والقدر"(رقم:١٨٤)، وغيرهم من طريق يزيد بن هارون، قال: أخبرنا فضيل بن مرزوق، أخبرنا أبو سلمة الجهني، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، به.

وقد أُعِلَّ هذا الحديث بثلاث علل:

الأولى: الفضيل بن مرزوق ضعفه بعضهم.

الثانية: جهالة أبي موسى الجهني.

الثالثة: أن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود أرسل عن أبيه كثيرًا. =

والجواب عن هذه العلل ما يلي:

الأولى: أن الفضيل بن مرزوق قد وثقه الثوري وابن عيينة وابن معين، وقال أحمد: «لا أعلم إلا خيرًا»، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به»، وقال العجلي: «جائز الحديث، صدوق، وكان فيه تشيع».

وأوجز الحافظ حاله في التقريب بقوله: «صدوق يهم، ورمي بالتشيع».

وقد أخرج له مسلم في صحيحه، فهذا كاف في دفع الضعف عنه.

الثانية: أن أبا موسى الجهني هو موسى بن عبد الله، ويقال: ابن عبد الرحمن، قال يحيى بن معين – كما في "الكنى"(ج٢/صـ: ٨٣٤) للدولابي: «موسى الجهني هو موسى بن عبد الرحمن وكنيته أبو عبد الله».

وهذا الذي استقربه الشيخ أحمد بن شاكر في تعليقه على "المسند"(ج٥/صـ:٢٦٧)، وجزم به الألباني في "الصحيحة"(رقم:١٩٩)، وكذا العلامة الوادعي في تحقيق "المستدرك".

قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وكأن الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشار إلى هذه الحقيقة حين قال في الحديث: «صحيح على شرط مسلم»، فإن معنى ذلك أن رجاله رجال مسلم، ومنهم أبو سلمة الجهني، ولا يمكن أن يكون كذلك إلا إذا كان هو موسى بن عبد الله الجهني.ا.هـ.

وحاصل ما تقدم أن موسى الجهني له كنيتان: أبو عبد الله وأبو سلمة، والأولى أشهر؛ ولهذا لم يترجم ابن أبي حاتم إلا لموسى الجهني في "الجرح والتعديل"(ج٨/صـ:١٤٩)، ولم يكنه إلا بأبي عبد الله، وكذلك صنع ابن سعد في "الطبقات"(ج٦/صـ:٣٣٨)(٢٥٦٦)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ"(ج٣/صـ:٩١)؛ خلافًا لمن فرق بينهما.

وقد توبع موسى الجهني، فأخرجه البزار (رقم:١٩٩٤) من طريق محمد بن صالح الثقفي، قال: نا عبد الرحمن بن إسحاق، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: كان رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ يعلمنا هذا الدعاء: ...، فذكره.

ومحمد بن صالح هذا هو الواسطي، المعروف بـ: البطيخي، له ترجمة في "الجرح والتعديل"(ج٧/صـ:٢٨٨)(رقم:١٥٦٣)، و"تاريخ بغداد"(ج٢/صـ:٤٣٠-٤٣١)، ولم يذكراه بجرح ولا تعديل.

=

وعبد الرحمن بن إسحاق هذا هو أبو شيبة الواسطي، ويقال: الكوفي، ضعيف.

قال الدارقطني في "العلل"(ج٥/صـ:٢٠٠)(٨١٩): وخالفهما – يعني فضيل بن مرزوق عن أبي سلمة الجهني، ومحمد بن صالح، عن عبد الرحمن بن إسحاق – علي بن مسهر، فرواه عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن القاسم، عن ابن مسعود مرسلًا، وإسناده ليس بالقوي.ا.هـ.

قلت: لكن قد تابعهما عبد الواحد بن زياد، عند ابن السني في "عمل اليوم والليلة"(رقم:٣٤٠)، وهو أوثق من علي بن مسهر، فكيف إذا اجتمع الثلاثة على خلاف علي بن مسهر!، فالقول – لا شك – قولهم.

الثالثة: أن لحديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شاهدًا من حديث أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه ابن السني في "عمل اليوم والليلة"(رقم:٣٤١) من طريق عبد الله بن زبيد، عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، به، وفيه انقطاع.

وممن صحح هذا الحديث من الأئمة الحفاظ:

١- ابن حبان.

٢- الحاكم.

٣- أحمد بن شاكر.

٤- الألباني.

٥- الوادعي.

وقد تقدم ذكر هؤلاء في هذا التخريج.

٦- شيخ الإسلام ابن تيمية، فقد نقل تصحيح ابن حبان له محتجًا به في مواضع عدة من كتبه.

٧- ابن القيم في "شفاء العليل"(صـ:٢٧٤)، و"جلاء الأفهام"(صـ:١٥٢)، و"الجواب الكافي"(صـ:٢٠٨)، و"بدائع الفوائد"(ج١/صـ:١٦٦، وج٢/صـ:١٨٧)، و"الصواعق المرسلة"(ج٣/صـ: ٩١٣).

٨- ابن الموصلي في "مختصر الصواعق"(صـ: ١٢٨)، متابعًا في ذلك: ابن القيم.

٩- وكذا صححه ابن الوزير في "إيثار الحق"(صـ: ١٥٩).

١٠- وحسنه بشاهده عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الحافظ في "أمالي الأذكار"، فيما نقله عنه ابن علان في "الفتوحات الربانية"(ج٤/صـ:١٣)، كما في "تحقيق المسند"(ج٦/صـ:٢٥٠). =

ويشهد أيضًا لموضع الشاهد من هذ الحديث: ما رواه مسلم (رقم: ٤٨٦) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: فقدت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ليلة من الفراش، فالتمسته، فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد، وهما منصوبتان، وهو يقول: **«اللَّهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»**.

والثناء على الله عَزَّ وَجَلَّ إنما يكون بأسمائه وصفاته، ففي صحيح مسلم (رقم: ٣٩٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يقول: **«قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدي ما سأل، فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾** [الفاتحة: ٢]، **قال الله تعالى: حمدني عبدي، وإذا قال: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾** [الفاتحة: ٣]، **قال الله تعالى: أثنى علي عبدي»**، الحديث.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في "درء تعارض العقل والنقل"(ج٣/صـ: ٣٣٢-٣٣٣): فأخبر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أنه لا يحصى ثناء عليه، ولو أحصى جميع أسمائه لأحصى صفاته كلها، فكان يحصي الثناء عليه؛ لأن صفاته إنما يعبر عنها بأسمائه.ا.هـ.

وفي الباب أيضًا: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في حديث الشفاعة: **«فأنطلق، فآتي تحت العرش، فأقع ساجدًا لربي عَزَّ وَجَلَّ، ثم يفتح الله علي من محامده وحسن الثناء عليه شيئًا لم يفتحه على أحد قبلي»**. رواه البخاري (رقم: ٤٧١٢)، ومسلم (رقم: ١٩٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ - كما في "مجموع الفتاوى"(ج٧/صـ: ٥٧٣-٥٧٤) -: فإذا كان أفضل الخلق لا يحصي ثناء عليه ولا يعرف الآن محامده التي يحمده بها عند السجود للشفاعة، فكيف يكون غيره عارفًا بجميع محامد الله، والثناء عليه؟! وكل ما له من الأسماء الحسنى، فإنه داخل في محامده وفيما يثني عليه به، وإذا كان كذلك فمن كان بما له من الأسماء والصفات أعلم وأعرف كان بالله أعلم وأعرف.ا.هـ.

تنبيهات:

الأول: في قوله: **«سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»** تقسيم وتفصيل، فمعناه: سميت به نفسك، فأنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك. راجع: "شفاء العليل"(صـ:٢٧٦). =

وَالشَّاهِدُ مِنْهُ قَوْلُهُ: «**أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ**».

وَمَا اسْتَأْثَرَ اللهُ تَعَالَى بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ لَا يُمْكِنُ أَحَدًا مِنَ الْخَلْقِ حَصْرُهُ وَلَا الْإِحَاطَةُ بِهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ**»(١) فَلَا يَدُلُّ عَلَى حَصْرِ الْأَسْمَاءِ بِهَذَا الْعَدَدِ، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ الْحَصْرَ

الثاني: أسماء الله ﷻ غير محصورة بعدد معين بالنسبة لنا، أما الله ﷻ فيعلم حصرها وتعيينها.

الثالث: أسماء الله ﷻ المذكورة في الكتاب والسنة تزيد على تسعة وتسعين اسمًا، جمع منها شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري حفظه الله في آخر كتابه "المبادئ المفيدة" تسعة بعد المائة، وجمع الشيخ الفاضل أبو عمرو الحجوري في شرحه على "قطف الثمر" ما يزيد على هذا القدر بأربعين.

وراجع لشرح هذا الحديث: "الفوائد"(ص: ٢١-٢٦)، و"شفاء العليل"(ص: ٢٧٤-٢٧٧).

(١) متفق عليه: البخاري (رقم: ٢٧٣٦، و٧٣٩٢)، ومسلم (رقم: ٢٦٧٧).

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: واتفق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى، فليس معناه أنه ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين، وإنما مقصود الحديث أن هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة، فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها، لا الإخبار بحصر الأسماء؛ ولهذا جاء في الحديث الآخر: «**أسألك بكل اسم سميت به نفسك أواستأثرت به في علم الغيب عندك**».ا.هـ.

قلت: وعلى هذا فخلاف ابن حزم في "المحلى"(ج١/ص: ٥٠، وج٦/ص: ٢٨٢) في هذه المسألة شاذٌّ، لا يُعَوَّلُ عليه، ولا يلتفت إليه، وذكر الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه ظاهر كلام ابن كَجٍّ، أحد فقهاء الشافعية (ت ٤٠٥هـ).

وراجع: "شفاء العليل"(ص: ٢٧٧)، و"تلخيص الحبير"(ج٤/ص: ٣١٩-٣٢١).

فائدتان:

الأولى: معنى: «أحصاها» أي: حفظها عن ظهر قلب، وهذا يستلزم تكرارها، وهذا قول البخاري والجمهور. =

لَكَانَتِ الْعِبَارَةُ: إِنَّ أَسْمَاءَ اللهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

فَمَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّ مَنْ أَحْصَى هَذَا الْعَدَدَ دَخَلَ الْجَنَّةَ؛ وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ قَوْلُهُ: **«مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ»** جُمْلَةً مُكَمِّلَةً لِّمَا قَبْلَهَا، وَلَيْسَتْ مُسْتَقِلَّةً، وَنَظِيْرُ هَذَا أَن تَقُولَ:

وهذا المعنى قد جاء في رواية لهما [البخاري: برقم: ٦٤١٠)] بلفظ: **«لاَ يَحْفَظُهَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَ الجَنَّةَ»**، و[مسلم (برقم: ٢٦٧٧)] بلفظ: **«مَنْ حَفِظَهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»**.

وقيل: خضع لمعانيها وعمل بها تقتضيه.

قال ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ليس معنى ذلك أن تكتب في رقاع، ثم تكرر حتى تحفظ فقط، ولكن معنى ذلك:

أولاً: الإحاطة بها لفظًا.

ثانيًا: فهمها معنى.

ثالثًا: التعبد لله بمقتضاها، ولذلك وجهان.

الوجه الأول: أن تدعو الله ﷻ بها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، بأن تجعلها وسيلة إلى مطلوبك، فتختار الاسم المناسب لمطلوبك، فعند سؤال المغفرة تقول: يا غفور! وليس من المناسب أن تقول: يا شديد العقاب! اغفر لي، بل هذا يشبه الاستهزاء، بل تقول: أجرني من عقابك.

الوجه الثاني: أن تتعرض في عبادتك لما تقتضيه هذه الأسماء؛ فمقتضى الرحيم الرحمة، فاعمل العمل الصالح الذي يكون جالبًا لرحمة الله، ومقتضى الغفور المغفرة، إذن افعل ما يكون سببًا في مغفرة ذنوبك.

الفائدة الثانية: الحكمة من عدم تعيينها ما قاله العلامة العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لأجل البحث؛ حتى نصل إلى هذه الغاية، ولهذا نظائر، منها: أن الله أخفى ليلة القدر، وساعة الإجابة في الليل؛ ليجتهد الناس في الطلب».

راجع: "الأذكار"(صـ: ١٠١) للنووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، و"فتح الباري"(ج١١/صـ: ٢٢٠-٢٢٧)، و"القول المفيد"(ج٢/صـ:٢٥٨).

عِندِي مِائَةُ دِرْهَمٍ أَعْدَدتُّهَا لِلصَّدَقَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ أَن يَّكُونَ عِندَكَ دَرَاهِمُ أُخْرَى لَمْ تُعِدَّهَا لِلصَّدَقَةِ.

❖ وَلَمْ يَصِحَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَعْيِينُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَالْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ عَنْهُ فِي ذَلِكَ ضَعِيفٌ.(١)

❖ وَمِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى مَا يَكُونُ مُضَافًا، مِثْلَ: مَالِكِ الْمُلْكِ، ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

---

(١) رواه الترمذي (رقم: ٣٥٠٧)، وغيره من طريق الوليد بن مسلم، قال: حدثنا شعيب بن أبي حمزة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا.

قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في "الفتح"(ج١١/صـ:٢١٥): «وليست العلة عند الشيخين تفرد الوليد فقط، بل الاختلاف فيه والاضطراب، وتدليسه، واحتمال الإدراج».

ورواه ابن ماجه (رقم:٣٨٦١) من طريق عبد الملك بن محمد الصنعاني، قال: حدثنا أبو المنذر زهير بن محمد التميمي، قال: حدثنا موسى بن عقبة، قال: حدثني عبد الرحمن الأعرج، به.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ – كما في "مجموع الفتاوى"(ج٦/صـ:٣٧٩) –: «وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن هاتين الروايتين ليستا من كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وإنما كل منهما من كلام بعض السلف، فالوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين، كما جاء مفسرًا في بعض طرق حديثه».ا.هـ.

وله طريق ثالثة إلى أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عند ابن الأعرابي في "المعجم"(رقم: ١٦٩١)، ولا تثبت أيضًا. وراجع: "الضعيفة"(رقم: ٢٥٦٣).

تنبيه: قائمة أسماء الله الحسنى التي اعتاد بعض الناسِ تعليقها على جدران البيوت أو الدكاكين أو المحلات التجارية!، والتي تحتوي على تسعة وتسعين اسمًا، بعض هذه الأسماء ليس ثابتًا لله عَزَّ وَجَلَّ، وإن كانت الأوصاف التي تضمنتها ثابتة للهِ عَزَّ وَجَلَّ، مثل: (الماجد، والجليل، والباقي، والخَافِضِ، والرَّافِعِ، والمُعِزِّ، والمُذِلِّ، وَالصَّبُورِ، والعدل، والباعث، والمُحْصِي، والمُبْدِئِ، والمُعِيْد، وَالمميت، والواجد، والوالي، والمُقْسِط، وَالمغني، والمانعِ، والضارِّ، والنافعِ، والرشيد)، فهذه الأسماء لا تثبت من جهة الدليل، وإن كانت الأوصاف التي تضمنتها هذه الأسماء ثابتة في حق الله عَزَّ وَجَلَّ.

الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ: الإِلْحَادُ فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى هُوَ الْمَيْلُ بِهَا عَمَّا يَجِبُ فِيْهَا(١)

وَهُوَ أَنْوَاعٌ:

الأول: أَن يُّنكِرَ شَيْئًا مِّنْهَا، أَوْ مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ وَالْأَحْكَامِ، كَمَا فَعَلَ أَهْلُ التَّعْطِيْلِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ(٢) وَغَيْرِهِمْ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ إِلْحَادًا؛ لِوُجُوبِ الْإِيْمَانِ بِهَا، وَبِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالصِّفَاتِ اللَّائِقَةِ بِاللهِ، فَإِنكَارُ شَيْءٍ مِّن ذَلِكَ مَيْلٌ بِهَا عَمَّا يَجِبُ فِيْهَا.

---

(١) الإلحاد لغة: الميل وترك القصد، يقال: لحد الرجل في الدين وألحد: إذا مال، ومنه اللحد في القبر؛ لأنه في ناحية، وقرأ حمزةُ الزيات – أحد السبعة –: ﴿يَلْحَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، بفتح الياء والحاء، وهي لغة في: ﴿يُلْحِدُونَ﴾، قال القرطبي والشوكاني: والإلحاد في أسمائه ﷻ يكون على ثلاثة أوجه: إما بالتغيير كما فعله المشركون، فإنهم أخذوا اسم اللات من الله، والعزى من العزيز، ومناة من المنان، أو بالزيادة عليها بأن يخترعوا أسماء من عندهم لم يأذن الله بها، أو بالنقصان منها، بأن يدعوه ببعضها دون بعض.ا.هـ.

(٢) الجهمية: فرقة كلامية موغلة في التعطيل، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهم عند الأمة من شرار أهل الأهواء، وقد أطلق السلف من القول بتكفيرهم ما لم يطلقوه بتكفير أحد، وقالوا: نحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نحكي كلام الجهمية، وقالوا: اتفق المسلمون واليهود والنصارى على أن الله تعالى فوق العرش، وقالت الجهمية: ليس فوق العرش.ا.هـ.

وهذه الفرقة منسوبة إلى الجهم بن صفوان، الذي قال بخلق القرآن ونفي الصفات، وقد قتله سَلْم بن أحوز في مرو عام ١٢٨هـ.

وقد أخذ الجهم مقالته هذه عن الجعد بن درهم، وهو أول من حفظ عنه التعطيل في الإسلام، فقتله الأمير خالد بن عبد الله القسري سنة ١٢٤هـ.

وذكروا أن الجعد أخذ مقالته هذه عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت عن لبيد بن الأعصم، اليهودي الساحر الذي سحر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ. =

الثاني: أَن يَّجْعَلَهَا دَالَّةً عَلَى صِفَاتٍ تُشَابِهُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِيْنَ، كَمَا فَعَلَ أَهْلُ التَّشْبِيْهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّشْبِيْهَ مَعْنًى بَاطِلٌ، لَا يُمْكِنُ أَن تَدُلَّ عَلَيْهِ النُّصُوصُ، بَلْ هِيَ دَالَّةٌ عَلَى بُطْلَانِهِ، فَجَعْلُهَا دَالَّةً عَلَيْهِ مَيْلٌ بِهَا عَمَّا يَجِبُ فِيْهَا.

الثالث: أَن يُّسَمَّى اللهُ تَعَالَى بِمَا لَمْ يُسَمِّ بِهِ نَفْسَهُ، وَلَمْ يُسَمِّهِ بِهِ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الْمُبَلِّغُ عَنْهُ، كَتَسْمِيَةِ النَّصَارَى لَهُ: (الْأَبَ)، وَتَسْمِيَةِ الْفَلَاسِفَةِ إِيَّاهُ (الْعِلَّةَ الْفَاعِلَةَ)(١)؛ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ اللهِ تَعَالَى تَوْقِيْفِيَّةٌ، فَتَسْمِيَةُ اللهِ تَعَالَى بِمَا لَمْ يُسَمِّ بِهِ نَفْسَهُ مَيْلٌ بِهَا عَمَّا يَجِبُ فِيْهَا، كَمَا أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الَّتِي سَمَّوْهُ بِهَا بَاطِلَةٌ، يُنَزَّهُ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا.

الرابع: أَن يُّشْتَقَّ مِنْ أَسْمَائِهِ أَسْمَاءٌ لِّلْأَصْنَامِ، كَمَا فَعَلَ الْمُشْرِكُونَ فِي اشْتِقَاقِ الْعُزَّى مِنَ الْعَزِيْزِ، وَاشْتِقَاقِ اللَّاتِ مِنَ الْإِلَهِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ(٢)، فَسَمَّوْا بِهَا أَصْنَامَهُمْ؛ وَذَلِكَ؛

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أسانيد جهم ترجع إلى اليهود والصابئين والمشركين، والفلاسفة الضالين؛ إما من الصابئين وإما من المشركين.

وراجع: "مجموع الفتاوى"(ج٥/صـ: ٢٠-٢٥).

(١) وكذا تسميته ﷻ بـ: (الحقيقة الكبرى)، كما صنع صاحب "الظِّلال"، أمر لا يجوز، فتنبَّهْ!.

قال العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "معجم المناهي اللفظية"(صـ: ٤٣١-٤٣٢): ثم انتقلت هذه العبارات وأمثالها إلى كتابات بعض المعاصرين الذين يعتمدون التَّوَسُّعَ فِي الْأُسْلُوبِ، فأطلقوا هذه العبارات على الله تعالى، فقالوا عنِ الله: إنه قوة مُدَبِّرَة. وهذا تعبير بِدْعِيٌّ حادث.

قال: ولا نقول: قوة مُدَبِّرَة، ونحوها، كما لا نقول: إن الله تعالى: (عِزَّة عَظِيْمَة)، و(قُدْرَة عظيمة)، و(حقيقة كبرى)، فكل هذه ألفاظ بدعية، يجب التَّحَاشِي مِن التعبير بها، وإطلاقها على الله القوِيِّ العزيزِ القادرِ.ا.هـ.

(٢) وهو المشهور، الذي عليه الجمهور؛ بناء على قراءة الجمهور، بتخفيف التاء من ﴿ٱللَّتَ﴾ [النجم: ١٩].

وقرأ رويس عن يعقوب: ﴿اللَّاتَّ﴾، بتشديد التاء مع المد المشبع للساكن، ووقف عليه الكسائي بالهاء. =

لِأَنَّ أَسْمَاءَ اللهِ تَعَالَى مُخْتَصَّةٌ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وَقَوْلِهِ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [طه: ٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٤]، فَكَمَا اخْتَصَّ بِالْعِبَادَةِ وَبِالْأُلُوهِيَّةِ الْحَقَّةِ، وَبِأَنَّهُ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، فَهُوَ مُخْتَصٌّ

وهذه القراءة مروية عن ابن عباس وابن الزبير ومجاهد ومنصور بن المعتمر وأبي الجوزاء وأبي صالح وحميد.

قال ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وجعلوه صفة للوثن الذي عبدوه، وقالوا: كان رجلًا يلت السويق للحاج؛ فلما مات عكفوا على قبره، فعبدوه».

قلت: روى البخاري (رقم: ٤٨٥٩) عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، قال: «كان اللاتُّ رجلًا يَلُتُّ سَوِيْقَ الْحَاجِّ».

وزاد ابن أبي حاتم – كما في "الفتح"(ج٨/صـ: ٦١٢)، و"الدر المنثور"(ج٧/صـ: ٦٥٣) -: «فلا يشرب منه أحد إلا سمن، فعبدوه».

وأخرج ابن جرير الطبري (ج٢٢/صـ: ٤٧) بإسناد صحيح عن مجاهد، قال: «كان يلُتُّ السويق للحاجِّ، فعُكِفَ على قبره».

قال الإسماعيلي: هذا التفسير على قراءة من قرأ ﴿اللَّاتَّ﴾ بتشديد التاء.

قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وليس ذلك بلازم، بل يحتمل أن يكون هذا أصله، وخُفِّف؛ لكثرة الاستعمال، والجمهور على القراءة بالتخفيف، وقد روى التشديد عن قراءة ابن عباس وجماعة من أتباعه، ورويت عن ابن كثير أيضًا، والمشهور عنه التخفيف، كالجمهور.ا.هـ.

و(السويق): هو دقيق الحنطة أو الشعير، ويلُتُّه، أي: يخلطه بالعسل أو السمن ونحوهما.

ونقل ابن كثير عن ابن جرير – ولم أره في تفسيره – قوله: وكانوا قد اشتقوا اسمها من اسم الله تعالى، فقالوا: اللَّات، يعنون مؤنثة منه، تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا، وكذا العُزَّى من العزيز.ا.هـ.

وراجع: "فتح القدير"(ج٥/صـ: ١٢٥-١٣٠)، و"فتح المجيد"(صـ: ١٣٤-١٣٥).

بِالْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، فَتَسْمِيَةُ غَيْرِهِ بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَخْتَصُّ باللهِ ﷻ مَيْلٌ بِهَا عَمَّا يَجِبُ فِيْهَا.(١)

---

(١) التسمي بأسماء الله ﷻ على ثلاثة أقسام:

الأول: ما تضمن معنى يختص بالله ﷻ، لا يوصف به المخلوق، مثل: الله، والإله، والخالق، والبارئ، والرزاق، فيحرم على المخلوق التسمي به.

ويلتحق بهذا القسم: الرب، مطلقًا من غير تقييد بالإضافة، أو مقيدًا بما هو من خصائص الله ﷻ، ك: (رب العالمين)، و(رب السماوات والأرض)، و(رب الناس)، ونحو ذلك.

فأما لو قيد بما هو لائق بالمخلوق، ك: رب الأسرة، ورب الإبل، فلا بأس.

ويلتحق به أيضًا: الرحمن؛ فلا يجوز لمخلوق أن يتسمى به؛ لأن معناه: ذو الرحمة الواسعة، والألوهية والرحمة الواسعة الشاملة التي هي وصف لازم للراحم لا تكون إلا لله ﷻ، ولأنه بكثرة استعماله اسمًا لله تعالى صار علمًا بالغلبة عليه مختصًا به، كلفظ الجلالة، فلا يجوز تسمية غيره به.

وكذلك: ذو الجلال والإكرام، علم مختص بالله ﷻ.

ويلتحق بهذا القسم أيضًا: الجبار، والمتكبر، فإن هذه أوصاف كمال في حق الله ﷻ، وهي في حق المخلوق أوصاف نقص، تحرم عليه.

الثاني: ما تضمن معنى مشتركًا بين الله تعالى وبين خلقه في اللفظ والمعنى الكُلِّيِّ الذِّهْنِيِّ، فيطلق على الله بمعنى يخصه تعالى ويليق بجلاله سبحانه، ويطلق على المخلوق بمعنى يخصه ويليق به، مثل: الحي، والحليم، والرؤوف، والرحيم، والعزيز، والكريم، ولا يلزم من ذلك تشبيه المخلوق بالخالق في الاسم أو الصفة، وأسلوب الكلام وما حُفَّ به من القرائن يدل على الفرق بين ما لله من الكمال في أسمائه وصفاته وما للمخلوقين مما يخصهم من ذلك على وجه محدود يليق بهم.

فهذا القسم يجوز التسمي به إذا كان مجرد علم، لم يلاحظ فيه معنى الصفة، سواء أكان محلى بـ: (أل)، أم لا.

الثالث: ما تضمن معنى مشتركًا، لكن لوحظ فيه معنى الصفة، فيحرم التسمي به.

فعن أبي شريح هانئ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه لما وفد إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مع قومه سمعهم يكنونه بأبي الحكم، فدعاه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فقال: **«إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ،** =

فَلِمَ تُكْنَى أَبَا الْحَكَمِ؟». فقال: إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني، فحكمت بينهم، فرضي كلا الفريقين، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **«مَا أَحْسَنَ هَذَا، فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟»**. قال: لي شريح، ومسلم، وعبد الله، قال: **«فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟»**. قُلْتُ: شُرَيْحٌ، قَالَ: **«فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ»**. رواه أبو داود (برقم: ٤٩٥٥)، والنسائي (برقم: ٥٣٨٧)، وصححه ابن حبان (برقم: ٥٠٤)، والحاكم (برقم: ٦٢)، والألباني في "الإرواء"(برقم: ٢٦١٥)، والوادعي في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين"(برقم: ١١٨١).

وراجع: "التدمرية"(صـ: ٢٠-٣٠)، و"فتاوى اللجنة الدائمة"(م.٢)(ج٢/صـ: ٣٦٥-٣٦٧)(برقم: ١١٨٦٥)، و"مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين"(ج٣/صـ: ٩٤-٩٦، وج١٠/صـ: ٨٤٤، و٨٤٨، وج٢٥/صـ: ٢٥٦-٢٦٠)، و"شرح السفارينية"(صـ: ١٦٦) له رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

تنبيهات:

الأول: من الإلحاد في أسماء الله ﷻ أيضًا: تصغيرها، ومما يشبه التصغير: دعاء بعض القبائل: (يا رحيان)!.

الثاني: ومنه أيضًا: تحريف اسم المخلوق المعبد لاسم من أسماء الله إلى صيغة (فَعُّول) من اسم الله ﷻ، فيما يعرف بـ: (تدليع الأسماء)، وهذا في الحقيقة تحريف لاسم الله ﷻ، وقد نبه ابن الحاج المالكي (المتوفى: سنة ٧٣٧هـ) في "المدخل"(ج١/صـ:١٢٩) على ما وقع فيه أهل المغرب من المحذور في الألقاب المنهِيِّ عنها، فقالوا لعبد الرحمن: (رَحْمُو)، قال: إلى غير ذلك مما هو معلوم، معروف عندهم، متعارف بينهم.ا.هـ.

وأما ما وقع في فتاوى ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ج١٨/صـ: ٥٤-٥٥): سؤال: كثيرًا ما نسمع من عامي ومتعلم تصغير الأسماء المعبدة أو قلبها إلى أسماء تنافي الاسم الأول فهل فيه من بأس؟ وذلك نحو عبد الله تجعل (عبيد)، و (عبود)، و (العبدي)، بكسر العين وسكون الباء، وفي عبد الرحمن: (دحيم)، بالتخفيف والتشديد، وفي عبد العزيز: (عزيز)، و (عَزُّوز)، و(العِزِّي)، وما أشبه ذلك.

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لا بأس بالتصغير في الأسماء المعبدة وغيرها، ولا أعلم أن أحدًا من أهل العلم منعه، وهو كثير في الأحاديث والآثار، كأنيس، وحميد، وعبيد، وأشباه ذلك، لكن إذا فعل ذلك مع =

وَالْإِلْحَادُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ مُحَرَّمٌ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى هَدَّدَ الْمُلْحِدِيْنَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وَمِنْهُ مَا يَكُونُ شِرْكًا أَوْ كُفْرًا، حَسْبَمَا تَقْتَضِيْهِ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ.

من يكرهه فالأظهر تحريم ذلك؛ لأنه حينئذ من جنس التنابز بالألقاب الذي نهى الله عنه في كتابه الكريم، إلا أن يكون لا يعرف إلا بذلك، فلا بأس.ا.هـ.

فليس في الفتوى لمن تأملها أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أجاز تصغير أسماء الله الحسنى، فإنه لم يتعرض في جوابه لذلك، ولا يجوز أن ينسب إليه القول بجواز ذلك، وإنما فيها تصغير أسماء الناس، ومنها الأسماء المعبدة، (كعبيد الله)، و(عبيد الرحمن)، وهذا لا خلاف في جوازه.

ثم إن ما ذُكِر في السؤال، مثل: (دحيم) من عبد الرحمن، على ما فيه!، ليس من صيغ التصغير في اللغة العربية، وإنما هو نحت، وكذلك: (عزُّوز)، على وزن: (فَعُّول) من: (عبد العزيز)، ليس من صيغ التصغير، فتنبه!.

ووقع في فتاوى ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ج٢٥/ص: ٢٨٠): سُئِلَ: ما حكم تصغير الأسماء التي فيها تعبيد لله ﷻ مثل: عبود تصغير عبد الله؟ - كذا وقع في السؤال!، وتقدم التنبيه على أنها ليست صيغة تصغير -.

فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: لا بأس أن يصغروها؛ لأنهم لا يقصدون بذلك تصغير اسم الله ﷻ، إنما يقصدون بهذا تصغير المسمى (عبد الله)، يسمونه عبيد الله، فليس فيه شيء، وبعضهم يقول: عبود، وعبد الرحمن بعضهم يسمونه: (عبيد الرحمن)، وليس فيه شيء، وبعضهم يسمونه: رحيم، وهذا أيضًا ليس فيه شيء، والتصغير يقصد به تصغير المسمى، لا تصغير اسم الله الكريم.ا.هـ وهو جواب لا مزيد عليه.

الثالث: كتابة اسم الله أو غيره من الأسماء الحسنى على ما هو معرض للامتهان، كالأكياس الدعائية، لا يجوز، كما في "فتاوى اللجنة الدائمة"(م.٢)(ج٣/ص: ٣٧).

قَوَاعِدُ فِي صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى

الْقَاعِدَةُ الأُولَى: صِفَاتُ اللهِ تَعَالَى كُلُّهَا صِفَاتُ كَمَالٍ لا نَقْصَ فِيهَا بِوَجْهٍ مِّنَ الْوُجُوهِ

كَالْحَيَاةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالسَّمْعِ، وَالْبَصَرِ، وَالرَّحْمَةِ، وَالْعِزَّةِ، وَالْحِكْمَةِ، وَالْعُلُوِّ، وَالْعَظَمَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَد دَّلَّ عَلَى هَذَا: السَّمْعُ(١) وَالْعَقْلُ وَالْفِطْرَةُ.

أَمَّا السَّمْعُ: فَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْأَخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، وَالْمَثَلُ الْأَعْلَى: هُوَ الْوَصْفُ الأَعْلَى.

وَأَمَّا الْعَقْلُ: فَوَجْهُهُ أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ حَقِيْقَةً فَلَا بُدَّ أَن تَكُونَ لَهُ صِفَةٌ: إِمَّا صِفَةُ كَمَالٍ، وَإِمَّا صِفَةُ نَقْصٍ، وَالثَّانِي بَاطِلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرَّبِّ الْكَامِلِ الْمُسْتَحِقِّ لِلْعِبَادَةِ، وَلِهَذَا أَظْهَرَ اللهُ تَعَالَى بُطْلَانَ أُلُوْهِيَّةِ الْأَصْنَامِ بِاتِّصَافِهَا بِالنَّقْصِ وَالْعَجْزِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل: ٢٠ - ٢١]، وَقَالَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَهُوَ يَحْتَجُّ عَلَى أَبِيْهِ: ﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾، وَعَلَى قَوْمِهِ: ﴿أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٦ - ٦٧].

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالْحِسِّ وَالْمُشَاهَدَةِ: أَنَّ لِلْمَخْلُوقِ صِفَاتِ كَمَالٍ (٢)، وَهِيَ مِنَ اللهِ تَعَالَى، فَمُعْطِي الْكَمَالِ أَوْلَى بِهِ.

---

(١) المراد بالسمع في هذا الموضع ونظائره من هذا الكتاب: الأدلة من الكتاب والسنة.

(٢) والدليل على جواز وصف المخلوق بالكمال الذي يستحقه: ما رواه البخاري (رقم: ٣٤١١، و٣٤٣٣، و٣٧٦٩، و٥٤١٨)، ومسلم (رقم: ٢٤٣١) عن أبي موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول =

وَأَمَّا الْفِطْرَةُ: فَلِأَنَّ النُّفُوسَ السَّلِيْمَةَ مَجْبُولَةٌ مَفْطُورَةٌ عَلَى مَحَبَّةِ اللهِ وَتَعْظِيْمِهِ، وَهَلْ تُحِبُّ وَتُعَظِّمُ وَتَعْبُدُ إِلَّا مَنْ عَلِمَتْ أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ اللَّائِقَةِ بِرُبُوبِيَّتِهِ وَأُلُوْهِيَّتِهِ؟.

الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**كَمَلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكْمُلْ مِنَ النِّسَاءِ: إِلَّا آسِيَةُ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ، وَمَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ، وَإِنَّ فَضْلَ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ**».

«ولفظة الكمال تطلق على تمام الشيء وتناهيه في بابه، والمراد هنا: التناهي في جميع الفضائل وخصال البر والتقوى». كذا في "شرح مسلم".

وأكمل الناس على الإطلاق: أنبياء الله ورسله، ثم الأمثل، فالأمثل، ولا يزال أهل العلم يطلقون وصف الكمال على فضلاء الناس، كقول الإمام أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه "الإبانة عن أصول الديانة"(ص: ٢٠-٢١): قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها، التمسك بكتاب الله ربنا عَزَّوَجَلَّ، وبسنة نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وما رُوِي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - نضَّر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته - قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيع الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مُقَدَّم، وجليل مُعَظَّم، وكبير مُفَهَّم.ا.هـ.

ووصف الذهبي بقوله: (من رجال الكمال) عددًا ممن ترجم لهم في "السير"، كابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (ج٣/ص: ٣٣٣)، وإبراهيم بن محمد ابن صاحب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ طلحة بن عبيد الله التيمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ج٤/ص: ٥٦٢)، ومعاوية بن عبيد الله بن يسار الأشعري مولاهم (ج٧/ص: ٣٩٨)، والإمام الشافعي (ج١٠/ص: ٩٩)، والأمير عبد الله بن طاهر بن الحسين (ج١٠/ص: ٦٨٤)، وابن جرير الطبري (ج١٤/ص: ٢٧٧)، والمازري (ج٢٠/ص: ١٠٦)، وغير هؤلاء.

وهذا الكمال البشري ناقصٌ، مُقَيَّد، محدود، بخلاف كمال الله عَزَّوَجَلَّ، فإنه مطلق، لا نقص فيه بوجه من الوجوه.

وَإِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ نَقْصًا لَا كَمَالَ فِيْهَا فَهِيَ مُمْتَنِعَةٌ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى، كَالْمَوْتِ، وَالْجَهْلِ، وَالنِّسْيَانِ، وَالْعَجْزِ، وَالْعَمَى، وَالصَّمَمِ، وَنَحْوِهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وَقَوْلِهِ عَنْ مُوسَى: ﴿ فِى كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴾ [طه: ٥٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر: ٤٤]، وَقَوْلِهِ: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ [الزخرف: ٨٠].

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي الدَّجَّالِ: «إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ».(١)

وَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا».(٢)

وَقَدْ عَاقَبَ اللهُ تَعَالَى الْوَاصِفِيْنَ لَهُ بِالنَّقْصِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ ﴾ [المائدة: ٦٤]، وَقَوْلِهِ: ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ ۘ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴾ [آل عمران: ١٨١].

وَنَزَّهَ نَفْسَهُ عَمَّا يَصِفُونَهُ بِهِ مِنَ النَّقَائِصِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الصافات: ١٨٠-١٨٢]، وقال تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [المؤمنون: ٩١].

---

(١) رواه البخاري (رقم: ٧١٣١، و٧٤٠٨)، ومسلم (رقم: ٢٩٣٣) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
ورواه البخاري (رقم: ٣٣٣٧، و٣٤٣٩، و٤٤٠٢، و٧١٧٢، و٧٤٠٧)، ومسلم (رقم: ١٦٩) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) البخاري (رقم: ٢٩٩٢، و٤٢٠٥، و٦٣٨٤، و٦٦١٠، و٧٣٨٦)، ومسلم (رقم: ٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَإِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ كَمَالًا فِي حَالٍ وَنَقْصًا فِي حَالٍ، لَمْ تَكُن جَائِزَةً فِي حَقِّ اللهِ، وَلَا مُمْتَنِعَةً عَلَى سَبِيْلِ الْإِطْلَاقِ، فَلَا تُثْبَتُ لَهُ إِثْبَاتًا مُطْلَقًا، وَلَا تُنْفَى عَنْهُ نَفْيًا مُطْلَقًا، بَل لَّا بُدَّ مِنَ التَّفْصِيْلِ، فَتَجُوزُ فِي الْحَالِ الَّتِي تَكُونُ كَمَالًا، وَتَمْتَنِعُ فِي الْحَالِ الَّتِي تَكُونُ نَقْصًا، وَذَلِكَ كَالْمَكْرِ، وَالْكَيْدِ، وَالْخِدَاعِ، وَنَحْوِهَا، فَهَذِهِ الصِّفَاتُ تَكُونُ كَمَالًا إِذَا كَانَتْ فِي مُقَابَلَةِ مَن يُّعَامِلُونَ الْفَاعِلَ بِمِثْلِهَا، لِأَنَّهَا حِيْنَئِذٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ فَاعِلَهَا قَادِرٌ عَلَى مُقَابَلَةِ عَدُوِّهِ بِمِثْلِ فِعْلِهِ، أَوْ أَشَدَّ، وَتَكُونُ نَقْصًا فِي غَيْرِ هَذِهِ الْحَالِ(١)؛ وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهَا اللهُ تَعَالَى مِن صِفَاتِهِ عَلَى سَبِيْلِ الْإِطْلَاقِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا فِي مُقَابَلَةِ مَن يُّعَامِلُونَهُ وَرُسُلَهُ بِمِثْلِهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ ﴾[آل عمران: ٥٤]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُمۡ يَكِيدُونَ كَيۡدٗا ١٥ وَأَكِيدُ كَيۡدٗا﴾ [الطارق: ١٥ - ١٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ ١٨٢ وَأُمۡلِي لَهُمۡۚ إِنَّ كَيۡدِي مَتِينٞ ﴾[الأعراف: ١٨٢ -

(١) أي: إذا لم تكن على وجه المقابلة والجزاء، وذلك بأن كانت على وجه الابتداء، أو على وجه الانتفاء، فهذه شؤون ثلاثة:

فالأول منها – وهو ماكان على وجه المقابلة والجزاء – صفة كمال في حق المخلوق، فالله ﷻ أولى بالاتصاف بها، فالناس يصفون من يتفطن لمكر عدوه وكيده وخداعه ويقابله بمثله بـ: (الفطنة)، و(النباهة)، و(الحزم)، وهذه صفات مدح وكمال في حق المخلوق، وإن كنا لا نصف الله ﷻ بها؛ لعدم ورود الدليل بها، وإنما نصفه بما وصف به نفسه، من أنه يمكر بمن يمكر به، ويكيد من يكيده، ويخادع من يخادعه، ﴿وَلَهُ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾[الروم: ٢٧].

والثاني منها: ما كان على وجه الابتداء، فالناس يصفون من يبتدئ غيره بالمكر والكيد والخداع بـ: (الماكر!)، و(الثعلب!)، و(الحيَّة!)، ونحو ذلك من الأوصاف، وهذه صفات ذمٍّ في حق المخلوق، فالله ﷻ أولى أن يُنَزَّه عنها.

والثالث منها – ما كان على وجه الانتفاء –، فالناس يصفون من لا يمكر مطلقًا بـ: (البلادة!)، و(الغفلة!)، ونحو ذلك من الأوصاف، وهذه صفات نقص في حق المخلوق، فالله ﷻ أولى أن يُنَزَّه عنها.

١٨٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة:١٤-١٥].

وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرِ اللهُ أَنَّهُ خَانَ مَنْ خَانُوهُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧١]، فَقَالَ: ﴿فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: فَخَانَهُمْ. لِأَنَّ الْخِيَانَةَ خُدْعَةٌ فِي مَقَامِ الِائْتِمَانِ، وَهِيَ صِفَةُ ذَمٍّ مُطْلَقًا.

وبهذا عُرِفَ أَنَّ قَوْلَ بَعْضِ الْعَوَامِّ: (خَانَ اللهُ مَن يَخُونُ)! مُنكَرٌ فَاحِشٌ، يَجِبُ النَّهْيُ عَنْهُ.(١)

الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ: بَابُ الصِّفَاتِ أَوْسَعُ مِن بَابِ الأَسْمَاءِ

وَذَلِكَ: لِأَنَّ كُلَّ اسْمٍ مُتَضَمِّنٌ لِّصِفَةٍ، كَمَا سَبَقَ فِي الْقَاعِدَةِ الثَّالِثَةِ مِن قَوَاعِدِ الْأَسْمَاءِ، وَلِأَنَّ مِنَ الصِّفَاتِ مَا يَتَعَلَّقُ بِأَفْعَالِ اللهِ تَعَالَى، وَأَفْعَالُهُ لَا مُنتَهَى لَهَا، كَمَا أَنَّ أَقْوَالَهُ لَا مُنتَهَى لَهَا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ: أَنَّ مِن صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى: الْمَجِيءَ، وَالْإِتْيَانَ، وَالْأَخْذَ، وَالْإِمْسَاكَ، وَالْبَطْشَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تُحْصَى، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَآءَ

(١) نسمع من بعض العوام في هذه البلاد اليمنية عجائب وطوامَّ في هذا الباب، كقولهم: الله يظلم! من ظلمني، أو من ظلم فلانًا، أو قولهم: الله يأكل! من أكل مالي، أو حقي، أو: الله يسرق! روح من سرقني.
وهذه ألفاظ كفرية، فالله ﷻ لا يظلم، ولا يأكل، ولا يسرق، تعالى الله عما يقول الجاهلون، ولكن يحمل على التلفظ بها الجهل، وعدم وزن الكلام والتأمل في مدلولاته، فيجب على من سمع شيئًا من هذا أن ينبه عليه.

رَبُّكَ ﴾[الفجر: ٢٢]، وَقَالَ: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾[البقرة: ٢١٠]، وَقَالَ: ﴿فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١١]، [الأنفال: ٥٢]، [غافر: ٢١]، وَقَالَ: ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِۦٓ ﴾ [الحج: ٦٥]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾[البروج: ١٢]، وَقَالَ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾[البقرة: ١٨٥]، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **«يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»**.(١)

فَنَصِفُ اللهَ تَعَالَى بِهَذِهِ الصِّفَاتِ عَلَى الْوَجْهِ الْوَارِدِ، وَلَا نُسَمِّيْهِ بِهَا، فَلَا نَقُولُ: إِنَّ مِنْ أَسْمَائِهِ: الْجَائِيَ، وَالْآتِيَ، وَالْآخِذَ، وَالْمُمْسِكَ، وَالْبَاطِشَ، وَالْمُرِيْدَ، وَالنَّازِلَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَإِن كُنَّا نُخْبِرُ بِذَلِكَ عَنْهُ، وَنَصِفُهُ بِهِ.(٢)

---

(١) رواه البخاري (برقم: ١١٤٥، و٦٣٢١، و٧٤٩٤)، ومسلم (برقم: ٧٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتتمته: **«حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي، فَأَسْتَجِيبَ لَهُ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ»**.

وفي رواية لمسلم (٧٥٨)[١٦٩]: **«فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُضِيءَ الْفَجْرُ»**.

وفي رواية له أَيْضًا (٧٥٢)(١٧٢) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ اللهَ يُمْهِلُ حَتَّى إِذَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ، نَزَلَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ؟ حَتَّى يَنْفَجِرَ الْفَجْرُ»**.

(٢) اعلم أن توحيد الأسماء والصفات يشتمل على ثلاثة أبواب:

الباب الأول: باب الأسماء.

الباب الثاني: باب الصفات.

الباب الثالث: باب الإخبار.

وأخص هذه الأبواب: باب الأسماء، فما صح اسمًا، صح صفةً، وصح خبرًا، وليس العكس.

وباب الصفات أوسع من باب الأسماء، وأخص من باب الإخبار، فما صح صفة فليس لازمًا أن يصح اسمًا، فقد يصح وقد لا يصح، مع أن الأسماء جميعها مشتقة من صفاته، وكل صفة يصح الإخبار بها، وليس العكس. =

القاعدة الثالثة: صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين: ثبوتية، وسلبية.

◄ فَالثُّبُوتِيَّةُ: مَا أَثْبَتَهُ اللهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَكُلُّهَا صِفَاتُ كَمَالٍ لَّا نَقْصَ فِيهَا بِوَجْهٍ مِّنَ الْوُجُوهِ، كَالْحَيَاةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالِاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَالْوَجْهِ، وَالْيَدَيْنِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَيَجِبُ إِثْبَاتُهَا للهِ تَعَالَى حَقِيْقَةً عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ، بِدَلِيْلِ السَّمْعِ وَالْعَقْلِ.

أَمَّا السَّمْعُ: فَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]، فَالْإِيْمَانُ باللهِ يَتَضَمَّنُ: الْإِيْمَانَ بِصِفَاتِهِ، وَالْإِيْمَانُ بِالْكِتَابِ الَّذِي نُزِّلَ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَتَضَمَّنُ: الْإِيْمَانَ بِكُلِّ مَا جَاءَ فِيْهِ مِن صِفَاتِ اللهِ، وَكَوْنُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ رَسُولَهُ يَتَضَمَّنُ: الْإِيْمَانَ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَن مُّرْسِلِهِ، وَهُوَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وَأَمَّا الْعَقْلُ: فَلِأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَخْبَرَ بِهَا عَن نَّفْسِهِ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَأَصْدَقُ قِيْلًا، وَأَحْسَنُ حَدِيْثًا مِنْ غَيْرِهِ، فَوَجَبَ إِثْبَاتُهَا لَهُ، كَمَا أَخْبَرَ بِهَا مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ، فَإِنَّ التَّرَدُّدَ

وباب الإخبار أوسع من باب الصفات وباب الأسماء، فالله يخبر عنه بالاسم والصفة، وبما ليس باسم ولا صفة، كـ: (الشيء)، و(الذات)، و(القائم بنفسه)، و(المعبود)، فإنه يخبر بهذه الألفاظ عنه، ولا تدخل في أسمائه الحسنى وصفاته العلى، فلا يشترط في الإخبار أن يكون توقيفيًا، ولكن يشترط فيه أن لا يكون معناه سيئًا.

راجع: "مجموع الفتاوى"(ج٦/صـ: ١٤٢)، و"بدائع الفوائد"(ج١/صـ: ١٦١، و١٦٢)، و"لوامع الأنوار البهية"(ج١/صـ: ١٢٤)، و"الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية"(صـ: ٣٩٤)، و"معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى"(صـ: ٣٤).

فِي الْخَبَرِ إِنَّمَا يَتَأَتَّى حِيْنَ يَكُونُ الْخَبَرُ صَادِرًا مِمَّن يَّجُوزُ عَلَيْهِ الْجَهْلُ أَوِ الْكَذِبُ أَوِ الْعِيُّ، بِحَيْثُ لَا يُفْصِحُ بِمَا يُرِيْدُ، وَكُلُّ هَذِهِ الْعُيُوبِ الثَّلَاثَةِ مُمْتَنِعَةٌ فِي حَقِّ اللهِ ﷻ، فَوَجَبَ قَبُولُ خَبَرِهِ عَلَى مَا أَخْبَرَ بِهِ.

وَهَكَذَا نَقُولُ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عَنِ اللهِ تَعَالَى، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِرَبِّهِ، وَأَصْدَقُهُمْ خَبَرًا، وَأَنصَحُهُمْ إِرَادَةً، وَأَفْصَحُهُمْ بَيَانًا، فَوَجَبَ قَبُولُ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ.

◄ وَالصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ: مَا نَفَاهَا اللهُ سُبْحَانَهُ عَن نَّفْسِهِ فِي كِتَابِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَكُلُّهَا صِفَاتُ نَقْصٍ فِي حَقِّهِ، كَالْمَوْتِ، وَالنَّوْمِ، وَالْجَهْلِ، وَالنِّسْيَانِ، وَالْعَجْزِ، وَالتَّعَبِ، فَيَجِبُ نَفْيُهَا عَنِ اللهِ تَعَالَى، مَعَ إِثْبَاتِ ضِدِّهَا عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا نَفَاهُ اللهُ تَعَالَى عَن نَّفْسِهِ فَالْمُرَادُ بِهِ بَيَانُ انتِفَائِهِ؛ لِثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ، لَا لِمُجَرَّدِ نَفْيِهِ، لِأَنَّ النَّفْيَ لَيْسَ بِكَمَالٍ، إِلَّا أَن يَّتَضَمَّنَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْكَمَالِ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ عَدَمٌ، وَالْعَدَمُ لَيْسَ بِشَيْءٍ، فَضَلًا عَنْ أَن يَّكُونَ كَمَالًا، وَلِأَنَّ النَّفْيَ قَدْ يَكُونُ لِعَدَمِ قَابِلِيَّةِ الْمَحَلِّ لَهُ، فَلَا يَكُونُ كَمَالًا، كَمَا لَوْ قُلْتَ: الْجِدَارُ لَا يَظْلِمُ. وَقَدْ يَكُونُ لِلْعَجْزِ عَنِ الْقِيَامِ بِهِ، فَيَكُونُ نَقْصًا، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

قُبَيِّلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ ... وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ[1]

---

(١) البيت من البحر الطويل، وقبله هذا البيت:

إِذَا اللهُ عَادَى أَهْلَ لُؤْمٍ وَرِقَّةٍ ... فَعَادَى بَنِي الْعَجْلَانِ رَهْطَ ابْنِ مُقْبِلِ

وبعده هذه الأبيات:

وَلَا يَرِدُونَ الْمَاءَ إِلاَّ عَشِيَّةً ... إِذَا صَدَرَ الْوُرَّادُ عَن كُلِّ مَنْهَلِ

تَعَافُ الْكِلَابُ الضَّارِيَاتُ لُحُومَهُمْ ... وَيَأْكُلْنَ مِنْ عَوْفٍ وَكَعْبٍ وَنَهْشَلِ =

وَمَا سُمِّيَ الْعَجْلَانُ إِلَّا لِقِيْلِهِمْ خُذِ الْقَعْبَ وَاحْلُبْ أَيُّهَا الْعَبْدُ وَاعْجَلِ
أُولَئِكَ إِخْوَانُ اللَّعِيْنِ! وَأُسْرَةُ الْـ هَجِيْنِ وَرَهْطُ الْوَاهِنِ الْمُتَذَلِّلِ

وقائلها: قيس بن عمرو بن مالك النجاشي الحارثي، من بني الحارث بن كعب، من كهلان، شاعر هجاء فاسق، رقيق الدين، مخضرم، اشتهر في الجاهلية والإسلام، أصله من نجران باليمن، انتقل إلى الحجاز، واستقر في الكوفة، وهجا أهلها، قال البكري – كما في "الأعلام"(ج٥/صـ:٢٠٧) – : النجاشي من أشراف العرب، إلا أنه كان فاسقًا، وكانت أمه من الحبشة، فنسب إليها.

له ترجمة في "الإصابة"(ج٦/صـ:٣٨٧-٣٨٨)(ط. دار الكتب العلمية)، قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «له إدراك، وكان في عسكر عليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بصفين، ووفد على عمر بن الخطاب، ولازم عليّ بن أبي طالب، وكان يمدحه فجلده في الخمر، ففرّ إلى معاوية».

وهذا الهجاء من أشد الهجاء وأقذعه، يريد أنهم لا يستطيعون أن يغدِروا ولا يظلِموا أحدًا، ولا يرِدون الماء حتَّى يصدر النَّاس عنه؛ لضعفهم وذِلَّتهم.

راجع: "الشعر والشعراء"(ج١/صـ:٣١٨-٣١٩)، و"حماسة الخالديين"(صـ:٢٦-٢٧)، و"ديوان المعاني"(ج١/صـ:١٧٦-١٧٧)، و"زهر الآداب"(ج١/صـ:٥٤)، و"العمدة في محاسن الشعر"(ج١/صـ:٥٢)، و"خزانة الأدب"(ج١/صـ:٢٢١-٢٢٣)، و"النقد الأدبي ومقاييسه خلال عهد الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ وعصر الخلافة الراشدة"(صـ: ٢٨٤-٢٨٥).

وعلى هذا المعنى فإن القول بـ: (أن الظلم في حق الله تعالى مُمتَنع لذاته، غير مَقْدُور) ليس قولًا صائبًا، وعلل قائلوه ذلك بأنه مُسْتَحِيل فِي حَقه تَعَالَى، وَقدرته لَا تتَعَلَّق بالمستحيل!، ومفاد هذا نسبة العجز عن الظلم إلى الله عَزَّ وَجَلَّ، وهي صفة يذم بها المخلوق؛ لأنها تدل على ضعفه وذلته، وإنما يمدح بترك الظلم مع قدرته عليه، فكيف يوصف بها الخالق الذي له صفات الكمال؟.

ويلزم من هذا القول أن لَّا يُتَصَوَّر فى حق من يكون فعله ذلك حمد! فلا يحمد على فعل عدل، ولا على ترك ظلم؛ لأَن الظلم عند أصحاب هذا القول ممتنع، لا يدخل فى المقدور، وذلك لا يمدح أَحد على تركه، وكل ما أَمكن وجوده فهو عندهم عدل، فالظلم مستحيل عندهم، إِذ هو عبارة عن الممتنع المستحيل لذاته الذى لا يدخل تحت المقدور ولا يتصور فيه ترك اختيارى، فلا يتعلق به حمد!.

ففساد وبطلان هذا اللازم دالٌّ على فساد القول نفسه. =

وَقَوْلِ الْآخَرِ:

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِن كَانُوا ذَوِيْ حَسَبٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا[1]

وهذا القول منسوب إلى الأشعرِيِّ وَصرَّح به القاضِي أبو بكر الباقلاني وأبو المعالِي الجويني من الأشاعرة، ووافقهم بعض أهل السنة، كالقاضي أبي يعلى وابن الزَّاغُونِيِّ والسفاريني من الحنابلة.

والصواب أن يقال: إن الظلم مقدور عليه في حقه تعالى، وهو مُنَزَّهٌ عنه، وهذا القول منسوب إلى الجمهور من المثبتين للقدر ونفاته، وقول كثير من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد.

راجع: "طريق الهجرتين"(صـ: ١١٧) لابن القيم، و"رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر"(صـ: ٥٣) لِمَرْعِيِّ بن يوسف الحنبلي.

(١) الأبيات من البحر البسيط، وقائلها هو قريط بن أنيف العنبري، شاعر جاهلي، قَالَ أَبُو عُبَيْدَة: أغار ناسٌ من بني شَيبَان عليه، فَأخذُوا لَهُ ثَلَاثِينَ بَعِيرًا فاستنجد قومه، فَلم ينجدوه، فَأتى مَازِن تَمِيم، فَركب مَعَه نفرٌ، فأطردوا لبني شَيبَان مائَة بعير، فدفعوها إِلَيْهِ، فَقَالَ هَذِه الأبيات.

وقبل البيت المذكور هذه الأبيات:

لَوْ كُنتُ مِن مَّازِنٍ لَمْ تَستَبِحْ إِبِلِي بَنُو اللَّقِيْطَةِ مِن ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا
إِذَنْ لَّقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِندَ الْحَفِيْظَةِ إِن ذُو لَوْثَةٍ لَّانَا
قَوْمٌ، إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِذَيْهِ لَهُمْ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانَا
لَا يَسْأَلُونَ أَخَاهُمْ حِيْنَ يَنْدُبُهُمْ فِي النَّائِبَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانَا

وبعده هذه الأبيات:

يَجْزُونَ مِن ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً وَمِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ السُّوءِ إِحْسَانَا
كَأَنَّ رَبَّكَ لَمْ يَخْلُقْ لِخَشْيَتِهِ سِواهُمُ مِن جَمِيعِ الْخَلْقِ إِنسَانَا
فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا، إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا

قال ابن عبد ربه الأندلسي: «ولم يرد بهذا أنه وصفهم بالحلم ولا بالخشية لله؛ وإنما أراد به الذلَّ والعجز».

=

وَمِنَ الْأَمْثِلَةِ عَلَى ذَلِكَ:

◄ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، فَنَفْيُ الْمَوْتِ عَنْهُ يَتَضَمَّنُ كَمَالَ حَيَاتِهِ.

◄ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، فَنَفْيُ الظُّلْمِ عَنْهُ يَتَضَمَّنُ كَمَالَ عَدْلِهِ.

◄ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤]، فَنَفْيُ الْعَجْزِ عَنْهُ يَتَضَمَّنُ كَمَالَ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْدَهُ: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]؛ لِأَنَّ الْعَجْزَ سَبَبُهُ: إِمَّا الْجَهْلُ بِأَسْبَابِ الْإِيجَادِ، وَإِمَّا قُصُورُ الْقُدْرَةِ عَنْهُ، فَلِكَمَالِ عِلْمِ اللهِ تَعَالَى وَقُدْرَتِهِ لَمْ يَكُن لِّيُعْجِزَهُ شَيْءٌ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ.

وَبِهَذَا عَلِمْنَا أَنَّ الصِّفَةَ السَّلْبِيَّةَ قَد تَّتَضَمَّنُ أَكْثَرَ مِن كَمَالٍ.

الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ: الصِّفَاتُ الثُّبُوتِيَّةُ صِفَاتُ مَدْحٍ وَكَمَالٍ، فَكُلَّمَا كَثُرَتْ وَتَنَوَّعَت دَلَّالاتُهَا ظَهَرَ مِن كَمَالِ الْمَوْصُوفِ بِهَا مَا هُوَ أَكْثَرُ

وَلِهَذَا كَانَتِ الصِّفَاتُ الثُّبُوتِيَّةُ الَّتِي أَخْبَرَ اللهُ بِهَا عَن نَّفْسِهِ أَكْثَرَ بِكَثِيرٍ مِّنَ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ.

أَمَّا الصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ فَلَمْ تُذْكَرْ غَالِبًا إِلَّا فِي الْأَحْوَالِ التَّالِيَةِ:

الأولى: بَيَانُ عُمُومِ كَمَالِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

ولصفي الدين الحِلِّي تخميس بديع على هذه الأبيات، راجعه في ديوانه.

وراجع: "العقد الفريد"(ج٢/صـ: ٣٣٢)، و"شرح ديوان الحماسة"(صـ: ٣-٥) للتبريزي، و"خزانة الأدب"(ج٧/صـ: ٤٤١-٤٤٢).

الثانية: نَفْيُ مَا ادَّعَاهُ فِي حَقِّهِ الْكَاذِبُونَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ۝٩١ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩١ - ٩٢].

الثالثة: دَفْعُ تَوَهُّمِ نَقْصٍ مِّن كَمَالِهِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْأَمْرِ الْمُعَيَّنِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨].

الْقَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ: الصِّفَاتُ الثُّبُوتِيَّةُ تَنقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: ذَاتِيَّةٍ، وَفِعْلِيَّةٍ.

فالذاتية: هِيَ الَّتِي لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَّصِفًا بِهَا، كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْعِزَّةِ وَالْحِكْمَةِ وَالْعُلُوِّ وَالْعَظَمَةِ، وَمِنْهَا الصِّفَاتُ الْخَبَرِيَّةُ: كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالْعَيْنَيْنِ.(١)

والفعلية: هِيَ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ، إِن شَاءَ فَعَلَهَا وَإِن شَاءَ لَمْ يَفْعَلْهَا، كَالِاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا.(٢)

---

(١) وكالأصابع، والأنامل، والقدم، والساق، وضابط الصفات الخبرية: أنها ما ليست معنى ولا فعلًا، ومسماها في حقنا أبعاض وأجزاء أما في حق الله ﷻ فلا يجوز أن يقال: إنها أبعاض وأجزاء.

وسُمِّيَتْ: (خبرية)؛ لأنها ثبتت بالخبر، وهو الدليل من الكتاب والسنة، ولو لم يرد بها النص لم يمكن معرفتها، ومع ذلك فإن العقل لا ينفيها.

والخبرية أحد قِسْمَي الصفات الذاتية، والقسم الآخر هو الصفات المعنوية، وهي: ما دلت على معنًى، كالحياة، والعلم، والقدرة، والخلق.

واعلم أن تقسيم الصفات إلى ذاتية وفعلية تقسيم اصطلاحي حادث، اصطلح عليه أهل العلم بعد القرون الثلاثة المفضلة؛ لتقريب هذا العلم إلى الأذهان، وتسهيل الرد على أهل البدع.

راجع: "الخطط والآثار"(ج٢/صـ: ٣٥٦) للمَقْرِيزِي، و"الصفات الإلهية"(صـ: ٢٠٧) للجامي، و"القول المفيد"(ج٢/صـ: ١٨٧-١٨٨) للمصنف، و"التعاليق العلى على القواعد المثلى"(صـ: ١١١) لأخينا الشيخ كمال بن ثابت العدني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، و"المجلى شرح القواعد المثلى"(صـ: ١٩٨).

(٢) تنقسم الصفات الفعلية إلى قسمين: لازمة ومتعدية. =

وَكُلُّ صِفَةٍ فِعْلِيَّةٍ هِيَ ذَاتِيَّةٌ، بِاعْتِبَارِ أَصْلِهَا؛ مِن جِهَةِ اتِّصَافِ اللهِ ﷻ بِهَا أَزَلًا وَأَبَدًا، فَلَمْ يَكُنِ اتِّصَافُهُ بِهَا بَعْدَ أَن لَّمْ يَكُن مُّتَّصِفًا بِهَا،(١) وَإِنَّمَا تَكُونُ فِعْلِيَّةً بِاعْتِبَارِ آحَادِهَا، كَالْكَلَامِ، فَإِنَّهُ بِاعْتِبَارِ أَصْلِ الصِّفَةِ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَكَلِّمًا، وَبِاعْتِبَارِ آحَادِ الْكَلَامِ صِفَةٌ فِعْلِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ يَتَعَلَّقُ بِمَشِيْئَتِهِ، يَتَكَلَّمُ مَتَى شَاءَ بِمَا شَاءَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[يس: ٨٢].

وَكُلُّ صِفَةٍ تَعَلَّقَتْ بِمَشِيْئَتِهِ تَعَالَى فَإِنَّهَا تَابِعَةٌ لِّحِكْمَتِهِ.(٢)

فاللازمة: مثل: التكلم، والنزول، والاستواء على العرش.

وهي تتعدى لمفعولها بحرف جرٍّ، فتقول: تكلم بكذا، وينزل إلى السماء الدنيا، واستوى على العرش.

والمتعدية: ما تعدت إلى الخلق، وظهرت آثارها فيهم، مثل: الخلق، والرزق، والرحمة، والإحياء، والإماتة. وهي تتعدى لمفعولها بلا حرف جرٍّ، فتقول: خلق، ورزق، ورحم، وأحيا، وأمات.

راجع: "مجموع الفتاوى"(ج١٦/صـ: ٣٩٠)، و"الصفات الإلهية"(صـ: ٦٦) لمحمد بن خليفة التميمي، و"المجلى شرح القواعد المثلى"(صـ: ٢٠٠).

(١) قال ابن أبي العز في "شرح الطحاوية"(صـ: ٧٩)(ط. الأوقاف السعودية): لأن صفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى صفات كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفًا بضده.ا.هـ.

(٢) وهذا قول السلف وجمهور المسلمين، وجمهور العقلاء، كما في "مجموع الفتاوى"(ج١٦/صـ: ١٣٠)، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقالت طائفة كجهم وأتباعه: إنه لم يخلق شيئًا لشيء، ووافقه أبو الحسن الأشعري ومن اتبعه من الفقهاء أتباع الأئمة، وهم يثبتون أنه مريد، وينكرون أن تكون له حكمة يريدها، وطائفة من المتفلسفة يثبتون عنايته وحكمته، وينكرون إرادته، وكلاهما تناقض.

وقال أيضًا - كما في "مجموع الفتاوى"(ج١٦/صـ: ٢٩٨-٢٩٩) -: والجهمية ليس عندهم إلا كونه خالقًا، مع تقصيرهم في إثبات كونه خالقًا، لا يصفونه بالكرم ولا الرحمة ولا الحكمة، وإن أطلقوا ألفاظها فلا يعنون بها معناها، بل يطلقونها لأجل مجيئها في القرآن، ثم يلحدون في أسمائه، ويحرفون الكلم عن مواضعه، فتارة يقولون: الحكمة هي القدرة، وتارة يقولون: هي المشيئة، وتارة يقولون: هي العلم. =

وَقَد تَّكُونُ الْحِكْمَةُ مَعْلُومَةً لَّنَا، وَقَدْ نَعْجِزُ عَنْ إِدْرَاكِهَا، وَلَكِنَّنَا نعلَمُ عِلْمَ الْيَقِيْنِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَشَاءُ شَيْئًا إِلَّا وَهُوَ مُوَافِقٌ لِّلْحِكْمَةِ، كَمَا يُشِيْرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠].

قال: وهم يقولون: إنه لا يفعل لحكمة، وإنما يفعل بمشيئة تخص أحد المتماثلين، بلا سبب يوجب التخصيص!، وهذا مناقض للحكمة، بل هذا سفه، وهو قد نزه نفسه عنه في قوله: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٧﴾ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٧ - ١٨]، وقد أخبر أنه إنما خلق السموات والأرض وما بينهما بالحق، وأنه لم يخلقهما باطلًا، وأن ذلك ظن الذين كفروا، وقال: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥]، وقال: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، أي مهملًا، لا يؤمر، ولا ينهى. وهذا استفهام إنكار على من جوَّز ذلك على الرب، والجهمية الْمُجْبِرَة تُجَوِّزُ ذلك عليه، ولا تُنَزِّهُه عن فعل وإن كان من منكرات الأفعال، ولا تنعته بلوازم كرمه ورحمته وحكمته وعدله، فيعلم أنه يفعل ما هو اللائق بذلك. ولا يفعل ما يضاد ذلك، بل تجوز كل مقدور أن يكون وأن لا يكون، وإنما يجزم بأحدهما لأجل خبر سمعي، أو عادة مطردة، مع تناقضهم في الاستدلال بالخبر.ا.هـ.

وقال في "الصفدية"(صـ: ١٤٧-١٤٨): إن كثيرًا من أهل النظر والكلام كالأشعري وغيره أنكروا الأسباب والطبائع والقوى الموجودة في خلق الله وأمره، وأنكروا حكم الله المقصودة بذلك، وقالوا في لامات (كي) المذكورة في القرآن، كقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقوله: ﴿وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ﴾[هود: ١١٩]، وقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾[البقرة: ١٨٧]، وأمثال ذلك هي لام العاقبة، ليست لام التعليل، إذ كان يمتنع عندهم أن يفعل الله شيئًا لأجل شيء أو يأمر بشيء لأجل شيء!، فهؤلاء لا يثبتون في الأفلاك العلوية ولا الأجسام السفلية ولا النفوس قوى تكون سببًا لحدوث شيء، وإذا أنكروا تأثير القدرة التي للحيوان فهم لما سواها أشد إنكارًا، وهؤلاء إذا أرادوا أن يجيبوا الفلاسفة عما ادعوه من أسباب المعجزات وغيرها من الخوارق قالوا: نحن نقول: إن المؤثر في الحوادث هو قدرة الله فقط، ولا أثر لشيء من ذلك؛ ولهذا قال الأشعري: إن أخص وصف الرب هو القدرة على الاختراع.ا.هـ.

وراجع: "النبوات"(ج٢/صـ: ٩٣٥، وصـ: ٩٣٩)(ت. الطويان)، و"منهاج السنة"(ج١/صـ: ٤٤٥-٤٤٦).

الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ: يَلْزَمُ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ التَّخَلِّي عَن مَّحْذُورَيْنِ عَظِيمَيْنِ:

أحدهما: التَّمْثِيلُ.

والثاني: التَّكْيِيفُ.

فَأَمَّا التَّمْثِيلُ: فَهُوَ اعْتِقَادُ الْمُثْبِتِ أَنَّ مَا أَثْبَتَهُ مِن صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى مُمَاثِلٌ لِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِيْنَ، وَهَذَا اعْتِقَادٌ بَاطِلٌ؛ بِدَلِيْلِ السَّمْعِ وَالْعَقْلِ.

أَمَّا السَّمْعُ: فَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ [الشورى: ١١]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾[النحل: ١٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤].

وَأَمَّا الْعَقْلُ فَمِن وُّجُوهٍ:

الأول: أَنَّهُ قَدْ عُلِمَ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ تَبَايُنًا فِي الذَّاتِ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ أَن يَّكُونَ بَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ فِي الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ صِفَةَ كُلِّ مَوْصُوفٍ تَلِيْقُ بِهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي صِفَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ الْمُتَبَايِنَةِ فِي الذَّوَاتِ، فَقُوَّةُ الْبَعِيْرِ مَثَلًا غَيْرُ قُوَّةِ الذَّرَّةِ، فَإِذَا ظَهَرَ التَّبَايُنُ بَيْنَ الْمَخْلُوقَاتِ مَعَ اشْتِرَاكِهَا فِي الْإِمْكَانِ وَالْحُدُوثِ فَظُهُورُ التَّبَايُنِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْخَالِقِ أَجْلَى وَأَقْوَى.

الثاني: أَن يُّقَالَ: كَيْفَ يَكُونُ الرَّبُّ الْخَالِقُ الْكَامِلُ مِن جَمِيْعِ الْوُجُوهِ مُشَابِهًا فِي صِفَاتِهِ لِلْمَخْلُوقِ الْمَرْبُوبِ النَّاقِصِ الْمُفْتَقِرِ إِلَى مَن يُّكَمِّلُهُ؟، وَهَلِ اعْتِقَادُ ذَلِكَ إِلَّا تَنَقُّصٌ لِحَقِّ الْخَالِقِ، فَإِنَّ تَشْبِيْهَ الْكَامِلِ بِالنَّاقِصِ يَجْعَلُهُ نَاقِصًا.

الثالث: أَنَّنَا نُشَاهِدُ فِي الْمَخْلُوقَاتِ مَا يَتَّفِقُ فِي الْأَسْمَاءِ وَيَخْتَلِفُ فِي الْحَقِيْقَةِ وَالْكَيْفِيَّةِ، فَنُشَاهِدُ أَنَّ لِلْإِنسَانِ يَدًا لَّيْسَتْ كَيَدِ الْفِيْلِ، وَلَهُ قُوَّةٌ لَّيْسَتْ كَقُوَّةِ الْجَمَلِ، مَعَ الِاتِّفَاقِ فِي الِاسْمِ، فَهَذِهِ يَدٌ، وَهَذِهِ يَدٌ، وَهَذِهِ قُوَّةٌ، وَهَذِهِ قُوَّةٌ، وَبَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ فِي الْكَيْفِيَّةِ وَالْوَصْفِ، فَعُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الِاتِّفَاقَ فِي الِاسْمِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الِاتِّفَاقُ فِي الْحَقِيْقَةِ.

وَالتَّشْبِيهُ كَالتَّمْثِيلِ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ التَّمْثِيلَ التَّسْوِيَةُ فِي كُلِّ الصِّفَاتِ، وَالتَّشْبِيهَ التَّسْوِيَةُ فِي أَكْثَرِ الصِّفَاتِ، لَكِنِ التَّعْبِيرُ بِنَفْيِ التَّمْثِيلِ أَولَى؛ لِمُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وَأَمَّا التَّكْيِيفُ: فَهُوَ أَن يَّعْتَقِدَ الْمُثْبِتُ أَنَّ كَيْفِيَّةَ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى كَذَا وَكَذَا، مِنْ غَيْرِ أَن يُّقَيِّدَهَا بِمُمَاثِلٍ، وَهَذَا اعْتِقَادٌ بَاطِلٌ؛ بِدَلِيلِ السَّمْعِ وَالْعَقْلِ.

أَمَّا السَّمْعُ: فَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا عِلْمَ لَنَا بِكَيْفِيَّةِ صِفَاتِ رَبِّنَا، لِأَنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَنَا عَنْهَا وَلَمْ يُخْبِرْنَا عَن كَيْفِيَّتِهَا، فَيَكُونُ تَكْيِيفُنَا قَفْوًا لِّمَا لَيْسَ لَنَا بِهِ عِلْمٌ، وَقَوْلًا بِمَا لَا يُمْكِنُنَا الْإِحَاطَةُ بِهِ.

وَأَمَّا الْعَقْلُ: فَلِأَنَّ الشَّيْءَ لَا تُعْرَفُ كَيْفِيَّةُ صِفَاتِهِ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ ذَاتِهِ، أَوِ الْعِلْمِ بِنَظِيرِهِ الْمُسَاوِي لَهُ، أَوْ بِالْخَبَرِ الصَّادِقِ عَنْهُ، وَكُلُّ هَذِهِ الطُّرُقِ مُنتَفِيَةٌ فِي كَيْفِيَّةِ صِفَاتِ اللهِ ﷻ، فَوَجَبَ بُطْلَانُ تَكْيِيفِهَا.

وَأَيْضًا فَإِنَّنَا نَقُولُ: أَيُّ كَيْفِيَّةٍ تُقَدِّرُهَا لِصِفَاتِ اللهِ تَعَالَى؟.

إِنَّ أَيَّ كَيْفِيَّةٍ تُقَدِّرُهَا فِي ذِهْنِكَ فَاللهُ أَعْظَمُ وَأَجَلُّ مِن ذَلِكَ، وَأَيُّ كَيْفِيَّةٍ تُقَدِّرُهَا لِصِفَاتِ اللهِ تَعَالَى فَإِنَّكَ سَتَكُونُ كَاذِبًا فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَا عِلْمَ لَكَ بِذَلِكَ.

وَحِينَئِذٍ يَجِبُ الْكَفُّ عَنِ التَّكْيِيفِ تَقْدِيرًا بِالْجَنَانِ، أَوْ تَقْرِيرًا بِاللِّسَانِ، أَوْ تَحْرِيرًا بِالْبَنَانِ.

فَعَن مَّالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أَنَّهُ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فَكَيْفَ اسْتَوَى؟ قَالَ: فَأَطْرَقَ مَالِكٌ بِرَأْسِهِ حَتَّى عَلَاهُ الرُّحَضَاءُ، ثُمَّ قَالَ: الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَمَا أَرَاكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا. فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُخْرَجَ.(١)

(١) أثر صحيح: وقد رواه عن مالك بن أنس جماعة، وهم: =

١. يحيى بن يحيى، قال: كنا عند مالك بن أنس، فجاءه رجل، ...، فذكره.
أخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات"(رقم: ٨٦٧)، وفي "الاعتقاد"(صـ: ١١٦)، والذهبي في "العلو"(صـ: ١٦٩)(رقم: ٤٥٥).

٢. جعفر بن عبد الله، وروايته عند "اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة"(ج٣/صـ: ٤٤١)(رقم: ٦٦٤)، وأبي نعيم في "الحلية"(ج٦/صـ: ٣٢٥)، قال: جاء رجل إلى مالك بن أنس، فقال: يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ قال: فما رأيت مالكًا وجد من شيء كموجدته من مقالته، وعلاه الرحضاء، يعني العرق، قال: وأطرق القوم، وجعلوا ينتظرون ما يأتي منه فيه، قال: فسري عن مالك، فقال: ...، فذكره.
وأخرجه الدارمي في "الرد على الجهمية"(رقم: ١٠٤) عن جعفر بن عبد الله، عن رجل مبهم، به.

٣. محمد بن النعمان بن عبد السلام، قال: أتى رجل مالك بن أنس...، فذكره، أخرجه أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان"(ج٢/صـ: ٢١٤).

٤. ابن وهب، قال: كنا عند مالك، فقال رجل: ...، فذكره.
أخرجه البيهقي في "الأسماء والصفات"(رقم: ٨٦٦)، وفيه قول مالك: كما وصف نفسه، ولا يقال: كيف؟ وكيف عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة، أخرجوه. قال: فأُخْرِج الرجل.
وقد جوَّد إسناده الحافظ في "الفتح"(ج١٣/صـ: ٤٠٧).

٥. عبد الله بن نافع، وفي روايته قول مالك: «استواؤه معقول، وكيفيته مجهولة، وسؤالك عن هذا بدعة، وأراك رجل سوء». أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد"(ج٧/صـ: ١٣٨) بسند صحيح.

٦. مهدي بن جعفر، بمثل رواية ابن نافع ، أخرجه أيضًا ابن عبد البر في "التمهيد"(ج٧/صـ: ١٥١).

٧. أيوب بن صالح المخزومي، أخرجه أيضًا ابن عبد البر في "التمهيد"(ج٧/صـ: ١٥١).

٨. جعفر بن ميمون، قال: سئل مالك بن أنس عن قوله ﷻ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ قال: ...، فذكره، رواه الصابوني في "عقيدة السلف" (صـ:٣٨).

٩. سفيان بن عيينة، بنحو رواية جعفر بن عبد الله، وزاد: فناداه الرجل: يا أبا عبد الله، والله الذي لا إله إلا هو، لقد سألت عن هذه المسألة أهل البصرة، والكوفة، والعراق، فلم أجد أحدًا وُفِّق لما وُفِّقْتَ إليه.
=

وَرُوِيَ عَن شَيْخِهِ رَبِيعَةَ أَيْضًا: «الِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ».(١)

ذكره القاضي عياض في "ترتيب المدارك"(ج٢/صـ:٣٩)، ونقله عنه الذهبي في "السير"(ج٨/صـ: ١٠٦-١٠٧).

١٠. سحنون، عن بعض أصحاب مالك، به، ذكره ابن رشد في "البيان والتحصيل"(ج١٦/صـ: ٣٦٧-٣٦٨).

١١. بشار الخفَّاف، وروايته عند ابن ماجه في التفسير، كما في - "تهذيب الكمال"(ج٤/صـ: ٩٠).

وللشيخ عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر وفقه الله رسالة مطبوعة في تخريج أثر مالك هذا ودراسته.

(١) صحيح: قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ - كما في "مجموع الفتاوى"(ج٥/صـ: ٣٦٥) - بعد أن ذكر أثر مالك: ومثل هذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك.

قال: وهكذا سائر الأئمة قولهم يُوافق قول مالك.

وقال في "الفتوى الحموية" - كما في "مجموع الفتاوى"(ج٥/صـ: ٤٠) -: وروى الخلال بإسناد كلهم أئمة ثقات عن سفيان بن عيينة، قال: سُئِل ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن قوله ﷻ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ المبين، وعلينا التصديق.ا.هـ.

قلت: - وكذا رواه ابن قدامة في "إثبات صفة العلو"(صـ: ١٦٤)(برقم: ٧٤) من طريق ابن عيينة، به.

ورواه الذهبي في "العلو"(صـ: ١٢٩)(برقم: ٣٥٢) من طريق محمد بن بشير، قال: حدثنا سفيان، قال: كنت عند ربيعة ...، فذكره.

وسفيان هذا هو الثوري، والله أعلم.

وأخرجه العجلي في "تاريخ الثقات"(صـ: ١٥٨)(برقم: ٤٣١)، عن أبيه، قال: قيل لربيعة ...، فذكره مختصرًا.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ - كما في "مجموع الفتاوى"(ج٥/صـ: ٣٦٥) -: وقد رُوي هذا الجواب عن أمِّ سلمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهَا موقوفًا ومرفوعًا، ولكن ليس إسناده مما يُعتمد عليه.

قلت: أخرجه ابن بطة في "الإبانة"(ج٣/صـ: ١٦٢)، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة"(ج٢/صـ:٣٩٧)(برقم: ٦٦٣)، وابن قدامة في "إثبات صفة العلو"(صـ:)(برقم:)، وأبو=

وَقَدْ مَشَى أَهْلُ الْعِلْمِ بَعْدَهُمَا عَلَى هَذَا الْمِيْزَانِ. (١)

عثمان الصابوني في "عقيدة السلف"(صـ:٣٧) - ومن طريقه الذهبي في "العلو"(صـ: ٨٠-٨١)(رقم: ١٨١) - من طريق أبي كنانة محمد بن أشرس، حدثنا أبو عمير الحنفي، عن قرة بن خالد، عن الحسن، عن أمه، عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، في قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، قالت: «الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر».

قال الذهبي: هذا القول محفوظ عن جماعة، كربيعة الرأي، ومالك الإمام، وأبي جعفر الترمذي، فأما عن أم سلمة فلا يصح؛ لأن أبا كنانة ليس بثقة، وأبو عمير لا أعرفه.ا.هـ.

قلت: أثر أبي جعفر الترمذي هو في صفة النزول، أخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد"(ج١/صـ: ٣٨٢) – ومن طريقه الذهبي في "العلو"(صـ: ٢١٣-٢١٤)(رقم: ٥٣٣) - من طريق أبي الطيب أحمد بن عثمان السمسار والد أبي حفص بن شاهين، قال: حضرت عند أبي جعفر الترمذي، فسأله سائل عن حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **«إن الله تعالى ينزل إلى سماء الدنيا»**، فالنزول كيف يكون يبقى فوقه علو؟، فقال أبو جعفر الترمذي: «النزول معقول، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة».

قال الذهبي: صدق فقيه بغداد وعالمها في زمانه؛ إذِ السؤال عن النزول ما هو؟ عِيٌّ؛ لأنه إنما يكون السؤال عن كلمة غريبة في اللغة، وإلا فالنزول والكلام والسمع والبصر والعلم والاستواء عبارات جلية واضحة للسامع، فإذا اتصف بها من ليس كمثله شيء فالصفة تابعة للموصوف، وكيفية ذلك مجهولة عند البشر، وكان هذا الترمذي من بحور العلم ومن العباد الورعين، مات سنة خمس وتسعين ومائتين.ا.هـ.

وقال الألباني في "مختصر العلو"(رقم: ٢٦٥): إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات.

(١) قال القرطبي في تفسيره (الأعراف: [٥٤]): وقد كان السلف الأول رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافَّةُ بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت رسله، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة، وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته، وإنما جهلوا كيفية الاستواء؛ فإنه لا تعلم حقيقته. ثم ذكر أثر مالك هذا.

قال: والاستواء في كلام العرب هو العلو والاستقرار.ا.هـ.

ومن معانيه أيضًا: الارتفاع، والصعود. =

وَإِذَا كَانَ الْكَيْفُ غَيْرَ مَعْقُولٍ، وَلَمْ يَرِدْ بِهِ الشَّرْعُ، فَقَدِ انتَفَى عَنْهُ الدَّلِيْلَانِ الْعَقْلِيُّ وَالشَّرْعِيُّ، فَوَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُ.

الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ: صِفَاتُ اللهِ تَعَالَى تَوْقِيْفِيَّةٌ لا مَجَالَ لِلْعَقْلِ فِيْهَا

فَلَا نُثْبِتُ للهِ تَعَالَى مِنَ الصِّفَاتِ إِلَّا مَا دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى ثُبُوتِهِ.(١)

وَلِدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى ثُبُوتِ الصِّفَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

الأول: التَّصْرِيْحُ بِالصِّفَةِ، كَالْعِزَّةِ وَالْقُوَّةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْبَطْشِ وَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ، وَنَحْوِهَا.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ – كما في "مجموع الفتاوى"(ج٤/صـ: ٤): وهذا الجواب من مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الاستواء شاف كاف في جميع الصفات، مثل النزول والمجيء واليد والوجه وغيرها، فيقال في مثل النزول: النزول معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وهكذا يقال في سائر الصفات، إذ هي بمثابة الاستواء الوارد به الكتاب والسنة.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ – كما في "مجموع الفتاوى"(ج١٣/صـ:٣٠٩) – بعد أن ذكر أثر مالك هذا: وقد تلقى الناس هذا الكلام بالقبول فليس في أهل السنة من ينكره، وقد بين أن الاستواء معلوم، كما أن سائر ما أخبر به معلوم، ولكن الكيفية لا تعلم ولا يجوز السؤال عنها، لا يقال: كيف استوى؟ ولم يقل مالك: الكيف معدوم. وإنما قال: الكيف مجهول.ا.هـ.

وراجع: "مجموع الفتاوى"(ج٥/صـ: ٣٩-٥٤).

وقال الذهبي في "العلو"(صـ: ١٣٩): هذا ثابت عن مالك، وهو قول أهل السنة قاطبة: إن كيفية الاستواء لا نعقلها، بل نجهلها، وأن استواءه معلوم، كما أخبر في كتابه، وأنه كما يليق به، لا نعمق، ولا نتحذلق، ولا نخوض في لوازم ذلك نفيًا ولا إثباتًا، بل نسكت، ونقف كما وقف السلف، ونعلم أنه لو كان له تأويل لبادر إلى بيانه الصحابة والتابعون، ولما وسعهم إقراره وإمراره والسكوت عنه، ونعلم يقينًا مع ذلك أن الله جل جلاله لا مثل له في صفاته ولا في استوائه ولا في نزوله، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا.ا.هـ.

(١) راجع: القاعدة الخامسة في الأسماء.

الثاني: تَضَمُّنُ الِاسْمِ لَهَا، مِثْلُ: الْغَفُورِ مُتَضَمِّنٌ لِلْمَغْفِرَةُ، وَالسَّمِيْعِ مُتَضَمِّنٌ لِّلسَّمْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. رَاجِعِ: الْقَاعِدَةَ الثَّالِثَةَ فِي الْأَسْمَاءِ.

الثالث: التَّصْرِيْحُ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ دَالٍّ عَلَيْهَا، كَالِاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَالْمَجِيءِ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْعِبَادِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالِانتِقَامِ مِنَ الْمُجْرِمِيْنَ، الدَّالِّ عَلَيْهَا عَلَى التَّرْتِيْبِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **«يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»**، الْحَدِيْث،(١) وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾[السجدة: ٢٢].(٢)

---

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد تقدم.

(٢) قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ - كما في "مجموع الفتاوى"(ج ٨/صـ:٩٦) -: «واسم المُنتقم ليس من أسماء الله الحسنى الثابتة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وإنما جاء في القرآن مقيَّدًا، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾[السجدة: ٢٢]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، والحديث الذي في عدد الأسماء الحسنى الذي يُذكَر فيه المُنتقمُ، ليس هو عند أهل المعرفة بالحديث من كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.ا.هـ.

وراجع: "بدائع الفوائد"(ج١/صـ:١٦٧)، و"توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح نونية ابن القيم"(ج٢/صـ:٢٤٨، و٢٤٩).

قَوَاعِدُ فِي أَدِلَّةِ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ

الْقَاعِدَةُ الأُولَى: الأَدِلَّةُ الَّتِي تَثْبُتُ بِهَا أَسْمَاءُ اللهِ تَعَالَى وَصِفَاتُهُ هِيَ كِتَابُ اللهِ تَعَالَى وَسُنَّةُ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ

فَمَا وَرَدَ إِثْبَاتُهُ للهِ تَعَالَى مِن ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَجَبَ إِثْبَاتُهُ.

وَمَا وَرَدَ نَفْيُهُ فِيهِمَا وَجَبَ نَفْيُهُ مَعَ إِثْبَاتِ كَمَالِ ضِدِّهِ.

وَمَا لَمْ يَرِدْ إِثْبَاتُهُ وَلَا نَفْيُهُ فِيهِمَا وَجَبَ التَّوَقُّفُ فِي لَفْظِهِ، فَلَا يُثْبَتُ وَلَا يُنفَى؛ لِعَدَمِ وُرُودِ الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ فِيهِ.

وَأَمَّا مَعْنَاهُ: فَيُفَصَّلُ فِيهِ؛ فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ حَقٌّ يَلِيقُ باللهِ تَعَالَى فَهُوَ مَقْبُولٌ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ مَعْنىً لَّا يَلِيقُ باللهِ ﷻ وَجَبَ رَدُّهُ.

فَمِمَّا وَرَدَ إِثْبَاتُهُ للهِ تَعَالَى: كُلُّ صِفَةٍ دَلَّ عَلَيْهَا اسْمٌ مِّنْ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى دَلَالَةَ مُطَابَقَةٍ أَوْ تَضَمُّنٍ أَوِ الْتِزَامٍ.

وَمِنْهُ كُلُّ صِفَةٍ دَلَّ عَلَيْهَا فِعْلٌ مِّنْ أَفْعَالِهِ، كَالِاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَالْمَجِيءِ لِلْفَصْلِ بَيْنَ عِبَادِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَفْعَالِهِ الَّتِي لَا تُحْصَى أَنْوَاعُهَا، فَضْلًا عَنْ أَفْرَادِهَا، ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

وَمِنْهُ: الْوَجْهُ، وَالْعَيْنَانِ، وَالْيَدَانِ، وَنَحْوُهَا.

وَمِنْهُ: الْكَلَامُ، وَالْمَشِيئَةُ، وَالْإِرَادَةُ، بِقِسْمَيْهَا الْكَوْنِيِّ وَالشَّرْعِيِّ.

فَالْكَوْنِيَّةُ: بِمَعْنَى الْمَشِيئَةِ، وَالشَّرْعِيَّةُ: بِمَعْنَى الْمَحَبَّةِ.

وَمِنْهُ: الرِّضَا، وَالْمَحَبَّةُ، وَالْغَضَبُ، وَالْكَرَاهَةُ، وَنَحْوُهَا.

وَمِمَّا وَرَدَ نَفْيُهُ عَنِ اللهِ سُبْحَانَهُ لِانتِفَائِهِ وَثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ: الْمَوْتُ وَالنَّوْمُ وَالسِّنَةُ وَالْعَجْزُ وَالْإِعْيَاءُ وَالظُّلْمُ وَالْغَفْلَةُ عَنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، وَأَن يَّكُونَ لَهُ مَثِيلٌ أَوْكُفْؤٌ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ.

وَمِمَّا لَمْ يَرِدْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِثْبَاتُهُ وَلَا نَفْيُهُ: لَفْظُ: (الْجِهَةِ)، وَيُعْنِي عَنْهُ مَا ثَبَتَ فِيهِمَا مِنْ أَنَّ اللهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ، وَأَمَّا مَعْنَاهُ، فَإِمَّا أَن يُّرَادَ بِهِ جِهَةُ سُفْلٍ، أَوْ جِهَةُ عُلُوٍّ تُحِيطُ باللهِ، أَوْ جِهَةُ عُلُوٍّ لَّا تُحِيطُ بِهِ.

فالأول بَاطِلٌ؛ لِمُنَافَاتِهِ لِعُلُوِّ اللهِ تَعَالَى الثَّابِتِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْعَقْلِ وَالْفِطْرَةِ وَالْإِجْمَاعِ.

والثاني بَاطِلٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَعْظَمُ مِنْ أَن يُّحِيطَ بِهِ شَيْءٌ مِّن مَّخْلُوقَاتِهِ.

والثالث حَقٌّ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى الْعَلِيُّ فَوْقَ خَلْقِهِ وَلَا يُحِيطُ بِهِ شَيْءٌ مِّن مَّخْلُوقَاتِهِ.

وَدَلِيلُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ السَّمْعُ وَالْعَقْلُ.

فَأَمَّا السَّمْعُ: فَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[الأنعام: ١٥٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[الأعراف: ١٥٨]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾[النساء: ٨٠]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[النساء: ٥٩]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾[المائدة: ٤٩].

وَكُلُّ نَصٍّ يَّدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الْإِيمَانِ بِمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ دَالٌّ عَلَى وُجُوبِ الْإِيمَانِ بِمَا جَاءَ فِي السُّنَّةِ؛ لِأَنَّ مِمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْأَمْرَ بِاتِّبَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَالرَّدِّ إِلَيْهِ عِندَ التَّنَازُعِ. وَالرَّدُّ إِلَيْهِ يَكُونُ إِلَيْهِ نَفْسِهِ فِي حَيَاتِهِ وَإِلَى سُنَّتِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ.

وَأَمَّا الْعَقْلُ فَنَقُولُ: إِنَّ تَفْصِيلَ الْقَوْلِ فِيمَا يَجِبُ أَوْ يَمْتَنِعُ أَوْ يَجُوزُ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى مِنْ أُمُورِ الْغَيْبِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ إِدْرَاكُهَا بِالْعَقْلِ، فَوَجَبَ الرُّجُوعُ فِيهِ إِلَى مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ: الْوَاجِبُ فِي نُصُوصِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، دُونَ تَحْرِيفٍ، لا سِيَّمَا نُصُوصُ الصِّفَاتِ، حَيْثُ لا مَجَالَ لِلرَّأْيِ فِيهَا.

وَدَلِيْلُ ذَلِكَ: السَّمْعُ وَالْعَقْلُ.

أَمَّا السَّمْعُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾[الشعراء: ١٩٣-١٩٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[الزخرف: ٣].

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ فَهْمِهِ عَلَى مَا يَقْتَضِيْهِ ظَاهِرُهُ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، إِلَّا أَن يَّمْنَعَ مِنْهُ دَلِيْلٌ شَرْعِيٌّ.

وَقَدْ ذَمَّ اللهُ تَعَالَى الْيَهُودَ عَلَى تَحْرِيْفِهِمْ، وَبَيْنَ أَنَّهُم بِتَحْرِيْفِهِم مِّنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنِ الْإِيْمَانِ، فَقَالَ: ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[البقرة: ٧٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا لَيًّۢا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِى ٱلدِّينِ ﴾ [النساء: ٤٦].

وَأَمَّا الْعَقْلُ؛ فَلِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهَذِهِ النُّصُوصِ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَقَدْ خَاطَبَنَا بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ الْمُبِيْنِ، فَوَجَبَ قَبُولُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَإِلَّا لَاخْتَلَفَتِ الْآرَاءُ وَتَفَرَّقَتِ الْأُمَّةُ.

الْقَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ: ظَوَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ مَعْلُومَةٌ لَّنَا بِاعْتِبَارٍ وَّمَجْهُولَةٌ لَّنَا بِاعْتِبَارٍ آخَرَ، فَبِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى هِيَ مَعْلُومَةٌ، وَبِاعْتِبَارِ الْكَيْفِيَّةِ الَّتِي هِيَ عَلَيْهَا مَجْهُولَةٌ.

وَقَد دَّلَّ عَلَى ذَلِكَ السَّمْعُ وَالْعَقْلُ.

أَمَّا السَّمْعُ: فَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[ص: ٢٩]، وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[النحل: ٤٤].

وَالتَّدَبُّرُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا يُمْكِنُ الْوُصُولُ إِلَى فَهْمِهِ؛ لِيَتَذَكَّرَ الْإِنسَانُ بِمَا فَهِمَهُ مِنْهُ.

وَكَوْنُ الْقُرْآنِ عَرَبِيًّا؛ لِيَعْقِلَهُ مَن يَّفْهَمُ الْعَرَبِيَّةَ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْلُومٌ، وَإِلَّا لَمَا كَانَ فَرْقٌ بَيْنَ أَن يَّكُونَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا.

وَبَيَانُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ الْقُرْآنَ لِلنَّاسِ شَامِلٌ لِّبَيَانِ لَفْظِهِ وَبَيَانِ مَعْنَاهُ.

وَأَمَّا الْعَقْلُ: فَلِأَنَّ مِنَ الْمُحَالِ أَن يُّنَزِّلَ اللهُ تَعَالَى كِتَابًا، أَوْ يَتَكَلَّمَ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بِكَلَامٍ، يَقْصِدُ بِهَذَا الْكِتَابِ وَهَذَا الْكَلَامِ أَن يَّكُونَ هِدَايَةً لِّلْخَلْقِ، وَيَبْقَى فِي أَعْظَمِ الْأُمُورِ وَأَشَدِّهَا ضَرُورَةً مَّجْهُولَ الْمَعْنَى!، بِمَنزِلَةِ الْحُرُوفِ الْهِجَائِيَّةِ الَّتِي لَا يُفْهَمُ مِنْهَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ السَّفَهِ الَّذِي تَأْبَاهُ حِكْمَةُ اللهِ تَعَالَى، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى عَن كِتَابِهِ: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[هود: ١].

هَذِهِ دَلَالَةُ السَّمْعِ وَالْعَقْلِ عَلَى عِلْمِنَا بِمَعَانِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ.

وَأَمَّا دَلَالَتُهُمَا عَلَى جَهْلِنَا لَهَا بِاعْتِبَارِ الْكَيْفِيَّةِ فَقَدْ سَبَقَتْ فِي الْقَاعِدَةِ السَّادِسَةِ مِن قَوَاعِدِ الصِّفَاتِ.

وَبِهَذَا عُلِمَ بُطْلَانُ مَذْهَبِ الْمُفَوِّضَةِ الَّذِيْنَ يُفَوِّضُونَ عِلْمَ مَعَانِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ، وَيَدَّعُونَ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ السَّلَفِ، وَالسَّلَفُ بَرِيْئُونَ مِنْ هَذَا الْمَذْهَبِ، وَقَد تَّوَاتَرَتِ الْأَقْوَالُ عَنْهُم بِإِثْبَاتِ الْمَعَانِي لِهَذِهِ النُّصُوصِ إِجْمَالًا أَحْيَانًا، وَتَفْصِيلًا أَحْيَانًا، وَتَفْوِيضِهِمُ الْكَيْفِيَّةَ إِلَى عِلْمِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَأَمَّا التَّفْوِيضُ: فَإِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَمَرَنَا أَن نَّتَدَبَّرَ الْقُرْآنَ، وَحَضَّنَا عَلَى عَقْلِهِ وَفَهْمِهِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ مَعَ ذَلِكَ أَن يُّرَادَ مِنَّا الْإِعْرَاضُ عَن فَهْمِهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَعَقْلِهِ؟

إِلَى أَن قَالَ: وَحِينَئِذٍ فَيَكُونُ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي الْقُرْآنِ، أَوْ كَثِيْرٌ مِّمَّا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ، لَا يَعْلَمُ الْأَنبِيَاءُ مَعْنَاهُ، بَلْ يَقُولُونَ كَلَامًا لَّا يَعْقِلُونَ مَعْنَاهُ!.

قَالَ: وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا قَدْحٌ فِي الْقُرْآنِ وَالْأَنبِيَاءِ، إِذْ كَانَ اللهُ أَنزَلَ الْقُرْآنَ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ جَعَلَهُ هُدًى وَّبَيَانًا لِّلنَّاسِ، وَأَمَرَ الرَّسُولَ أَن يُّبَلِّغَ الْبَلَاغَ الْمُبِيْنَ، وَأَن يُّبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَأَمَرَ بِتَدَبُّرِ الْقُرْآنِ وَعَقْلِهِ، وَمَعَ هَذَا فَأَشْرَفُ مَا فِيْهِ وَهُوَ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّبُّ عَن صِفَاتِهِ، أَوْ عَن كَوْنِهِ خَالِقًا لِّكُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيْمٌ، أَوْ عَن كَوْنِهِ أَمَرَ وَنَهَى، وَوَعَدَ وَتَوَعَّدَ، أَوْ عَمَّا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ الْيَوْمِ الْآخِرِ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَّعْنَاهُ!، فَلَا يُعْقَلُ وَلَا يُتَدَبَّرُ!، وَلَا يَكُونُ الرَّسُولُ بَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ، وَلَا بَلَّغَ الْبَلَاغَ الْمُبِيْنَ!.

وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيْرِ فَيَقُولُ كُلُّ مُلْحِدٍ وَّمُبْتَدِعٍ: الْحَقُّ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَا عَلِمْتُهُ بِرَأْيِي وَعَقْلِي، وَلَيْسَ فِي النُّصُوصِ مَا يُنَاقِضُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ تِلْكَ النُّصُوصُ مُشْكِلَةٌ مُّتَشَابِهَةٌ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَّعْنَاهَا، وَمَا لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَّعْنَاهُ لَا يَجُوزُ أَن يُّسْتَدَلَّ بِهِ!.

فَيَبْقَى هَذَا الْكَلَامُ سَدًّا لِّبَابِ الْهُدَى وَالْبَيَانِ مِن جِهَةِ الْأَنبِيَاءِ، وَفَتْحًا لِّبَابِ مَن يُّعَارِضُهُمْ وَيَقُولُ: إِنَّ الْهُدَى وَالْبَيَانَ فِي طَرِيْقِنَا لَا فِي طَرِيْقِ الْأَنبِيَاءِ؛ لِأَنَّا نَحْنُ نَعْلَمُ مَا نَقُولُ وَنُبَيِّنُهُ بِالْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَالْأَنبِيَاءُ لَمْ يَعْلَمُوا مَا يَقُولُونَ!، فَضْلًا عَنْ أَن يُّبَيِّنُوا مُرَادَهُمْ!.

فَتَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَ أَهْلِ التَّفْوِيْضِ الَّذِيْنَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُم مُّتَّبِعُونَ لِلسُّنَّةِ وَالسَّلَفِ مِن شَرِّ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْإِلْحَادِ.ا.هـ.[1]

---

(١) "درء تعارض العقل والنقل"(ج١/صـ: ٢٠١-٢٠٥).

القاعدة الرابعة: ظاهر النصوص ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني وهو يختلف بحسب السياق، وما يضاف إليه الكلام

فَالْكَلِمَةُ الْوَاحِدَةُ يَكُونُ لَهَا مَعْنًى فِي سِيَاقٍ، وَمَعْنًى آخَرُ فِي سِيَاقٍ، وَتَرْكِيبُ الْكَلَامِ يُفِيدُ مَعْنًى عَلَى وَجْهٍ، وَمَعْنًى آخَرُ عَلَى وَجْهٍ.

فَلَفْظُ (الْقَرْيَةِ) مَثَلًا يُرَادُ بِهِ الْقَوْمُ تَارَةً، وَمَسَاكِنُ الْقَوْمِ تَارَةً أُخْرَى.

فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٨].

وَمِنَ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى عَنِ الْمَلَائِكَةِ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلِ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت: ٣١].

وَتَقُولُ: صَنَعْتُ هَذَا بِيَدِي، فَلَا تَكُونُ الْيَدُ كَالْيَدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]؛ لِأَنَّ الْيَدَ فِي الْمِثَالِ أُضِيفَتْ إِلَى الْمَخْلُوقِ، فَتَكُونُ مُنَاسِبَةً لَهُ، وَفِي الْآيَةِ أُضِيفَتْ إِلَى الْخَالِقِ فَتَكُونُ لَائِقَةً بِهِ، فَلَا أَحَدَ سَلِيمَ الْفِطْرَةِ صَرِيحَ الْعَقْلِ يَعْتَقِدُ أَنَّ يَدَ الْخَالِقِ كَيَدِ الْمَخْلُوقِ، أَوْ بِالْعَكْسِ.

وَتَقُولُ: مَا عِنْدَكَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا عِنْدَكَ، فَتُفِيدُ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ مَعْنًى غَيْرَ مَا تُفِيدُهُ الْأُولَى، مَعَ اتِّحَادِ الْكَلِمَاتِ، لَكِنِ اخْتَلَفَ التَّرْكِيبُ، فَتَغَيَّرَ الْمَعْنَى بِهِ.

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا، فَظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ مَا يَتَبَادَرُ مِنْهَا إِلَى الذِّهْنِ مِنَ الْمَعَانِي.

وَقَدِ انقَسَمَ النَّاسُ فِيهِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

القسم الأول: مَن جَعَلُوا الظَّاهِرَ الْمُتَبَادِرَ مِنْهَا مَعْنًى حَقًّا يَلِيقُ بِاللهِ ﷻ، وَأَبْقَوْا دَلَالَتَهَا عَلَى ذَلِكَ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ السَّلَفُ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ، وَالَّذِينَ لَا يَصْدُقُ لَقَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ إِلَّا عَلَيْهِمْ.

وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَهْلُ السُّنَّةِ مُجْمِعُونَ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ كُلِّهَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَالْإِيمَانِ بِهَا وَحَمْلِهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا عَلَى الْمَجَازِ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يُكَيِّفُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَحُدُّونَ فِيهِ صِفَةً مَحْصُورَةً.ا.هـ.(١)

وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي كِتَابِ "إِبْطَالِ التَّأْوِيلَاتِ"(ج١/صـ: ٤٣-٤٤): وَاعْلَمْ أَنَّهُ لا يَجُوزُ رَدُّ هَذِهِ الأَخْبَارِ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ(٢)، وَلا التَّشَاغُلُ بِتَأْوِيلِهَا

(١) "التمهيد"(ج٧/صـ: ١٤٥).

(٢) هي فرقة كلامية عقلية، اختُلِفَ في سبب تسميتهم بالمعتزلة على أقوال:

أشهرها: أن واصل بن عطاء (ت ١٣١هـ) اعتزل حلقة الحسن البصري؛ لقوله بالمنزلة بين المنزلتين، وانضم إليه عمرو بن عبيد (١٤٣هـ)، فكانت لهما حلقة، فقال الحسن: «اعتزلنا واصل»؛ فسُمُّوا: (المعتزلة).

وقيل: لأنهم اعتزلوا المسلمين بقولهم بالمنزلة بين المنزلتين.

وقيل: لأنهم قالوا بوجوب اعتزال مرتكب الكبيرة ومقاطعته.

وقيل: لأنهم كانوا من شيعة علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فاعتزلوا الحسن عندما تنازل بالخلافة لمعاوية، أو لأنهم اعتزلوا الفريقين كليهما.

وأما المعتزلة أنفسهم فإنهم يزكون أنفسهم!، فيزعمون أنهم سُمُّوا: (المعتزلة)؛ بسبب اعتزالهم الشر؛ انتزاعًا من قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٤٨].

وكانت جذور الاعتزال قد ظهرت قبل واصل بن عطاء، كمقالة معبد الجهني (ت قبل: ٩٠هـ) - وهو أول من قال في القدر بالبصرة -: إن الإنسان له مطلق الإرادة والاختيار في أفعاله، وهو الذي يخلقها بنفسه.

وأخذ عنه هذه المقالة: غيلان الدمشقي، فقتله هشام بن عبد الملك.

وكذا مقالة الجعد بن درهم، وهو أول من حفظ عنه التعطيل في الإسلام، فقتله الأمير خالد بن عبد الله القسري سنة ١٢٤هـ، وأخذ عن الجعد مقالته: الجهم بن صفوان، فقال بخلق القرآن ونفي الصفات، وقد قتله سَلْم بن أحوز في مرو عام ١٢٨هـ.

ويقوم مذهب المعتزلة على خمسة أصول: =

عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الأَشْعَرِيَّةُ (١)، وَالْوَاجِبُ حَمْلُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَأَنَّهَا صِفَاتٌ لِلَّهِ تَعَالَى، لَا تُشْبِهُ سَائِرَ الْمَوْصُوفِينَ بِهَا مِنَ الْخَلْقِ، وَلا نَعْتَقِدُ التَّشْبِيهَ فِيهَا، لَكِنْ عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ

١. التوحيد، ومن توحيدهم: القول بخلق القرآن، ونفي الصفات!.
٢. العدل، ومرادهم به: أن الله لا يخلق أفعال العباد، وإنما يخلقها العباد أنفسهم، تعالى الله عما يقولون.
٣. الوعد والوعيد، ومرادهم به: أن الله لا يغفر لمرتكب الكبيرة، إلا أن يتوب، فإن مات قبل التوبة منها فهو عندهم مخلد في النار، كخلود الكافر!.
٤. المنزلة بين المنزلتين، أي: أن مرتكب الكبيرة في الدنيا ليس بمؤمن ولا بكافر، بل في منزلة بين الإيمان وبين الكفر!.
٥. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومنه عندهم: وجوب الخروج على الحاكم الفاسق أو الظالم!.
وراجع: "مجموع الفتاوى"(ج٨/صـ:٢٢٧-٢٢٨، وج١٣/صـ: ٣٥٧-٣٥٩، وصـ: ٣٨٦-٣٨٧)، و"الموسوعة الميسرة"(ج١/صـ: ٦٤-٧٥).

(١) الأشعرية - أو الأشاعرة -: فرقة كلامية، تنسب إلى أبي الحسن الأشعري، وهو: علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، فهو من ذرية الصحابي المشهور أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري اليماني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
ولد الأشعري بالبصرة، سنة (٢٦٠هـ)، وقيل: سنة (٢٧٠هـ)، وتوفي سنة ٣٢٤هـ ودفن ببغداد.
وقد مر أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ بمراحل ثلاث:
الأولى: الاعتزال المحض، أخذه عن أبي علي الْجُبَّائِيِّ شيخ المعتزلة في عصره، وظل عليه أربعين سنة.
الثانية: اتِّبَاع مذهب عبد الله بن سعيد بن كلاب في إثبات الصفات السبع، وهي المذكورة في هذا البيت:

حَيٌّ عَلِيْمٌ قَدِيْرٌ وَالْكَلَامُ لَهُ ... إِرَادَةٌ وَكَذَاكَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ

على خلاف بينهم وبين أهل السنة في طريقة إثباتها، وتأولوا بقية الصفات؛ بحجة أن العقل لا يدل عليها!.
الثالثة: اتباع مذهب السلف، والاقتداء بحامل لوائه الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد صرَّح بذلك في كتابه: "الإبانة عن أصول الديانة"، وهذا هو مذهبه في الحقيقة؛ لأنه هو المذهب الذي رجع إليه =

شَيْخِنَا وَإِمَامِنَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ، وَغَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، أَنَّهُمْ قَالُوا فِي هَذِهِ الأَخْبَارِ: «أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ»، فَحَمَلُوهَا عَلَى ظَاهِرِهَا فِي أَنَّهَا صِفَاتٌ لِلَّهِ تَعَالَى، لا تُشْبِهُ سَائِرَ الْمَوْصُوفِينَ.ا.هـ.

القسم الثاني: مَن جَعَلُوا الظَّاهِرَ الْمُتَبَادِرَ مِن نُّصُوصِ الصِّفَاتِ مَعْنًى بَاطِلًا لَّا يَلِيْقُ باللهِ، وَهُوَ التَّشْبِيْهُ، وَأَبْقَوْا دَلَالَتَهَا عَلَى ذَلِكَ، وَهُؤَلَاءِ هُمُ الْمُشَبِّهَةُ، وَمَذْهَبُهُمْ بَاطِلٌ، مُخَالِفٌ لِّلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَتَعْطِيْلٌ لِّنُصُوصِهِمَا، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وَمُخَالِفٌ أَيْضًا لِّفَهْمِ السَّلَفِ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِمْ.

وَمُخَالِفٌ أَيْضًا لِّلْعَقْلِ الصَّحِيْحِ، فَقَد دَّلَّ الْعَقْلُ عَلَى مُبَايَنَةِ الْخَالِقِ لِلْمَخْلُوقِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ، فَكَمَا أَنَّ للهِ ﷻ ذَاتًا لَّا تُشْبِهُ الذَّوَاتِ، فَكَذَلِكَ لَهُ صِفَاتٌ لَّا تُشْبِهُ الصِّفَاتِ، فَالْقَوْلُ فِي الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الذَّاتِ، وَمَن فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فَقَد تَّنَاقَضَ.

وَإِذَا كَانَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ مَا يَتَّفِقُ فِي الْأَسْمَاءِ وَيَخْتَلِفُ فِي الْحَقِيْقَةِ وَالْكَيْفِيَّةِ، فَالتَّبَايُنُ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ أَظْهَرُ وَأَعْظَمُ.

القسم الثالث: مَن جَعَلُوا الْمَعْنَى الْمُتَبَادِرَ مِن نُّصُوصِ الصِّفَاتِ مَعْنًى بَاطِلًا لَّا يَلِيْقُ باللهِ، وَهُوَ التَّشْبِيْهُ، ثُمَّ إِنَّهُم مِّنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَنكَرُوا مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْنَى اللَّائِقِ باللهِ،

أخيرًا، ومات عليه، والمنتسبون إليه هم أكثر فقهاء المالكية والشافعية وبعض فقهاء الحنفية بعده، ولم ينصفوه، وليسوا في الحقيقة من أتباعه، بل هم كُلَّابية؛ لأنهم أخذوا بالمرحلة الثانية.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وأما من قال منهم بكتاب "الإبانة" الذي صنفه الأشعري في آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك، فهذا يعد من أهل السنة؛ لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة، لا سيما وأنه بذلك يوهم حسنًا بكل من انتسب هذه النسبة، وينفتح بذلك أبواب شر، والكلام مع هؤلاء الذين ينفون ظاهرها بهذا التفسير.ا.هـ.

وراجع: "مجموع الفتاوى"(ج٦/صـ: ٣٥٨-٣٦٠)، و"الموسوعة الميسرة"(ج١/صـ: ٨٣-٩٣).

وَهُمْ أَهْلُ التَّعْطِيْلِ، سَوَاءٌ كَانَ تَعْطِيْلُهُمْ عَامًّا فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، أَمْ خَاصًّا فِيْهِمَا، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا. فَهَؤُلَاءِ صَرَفُوا النُّصُوصَ عَن ظَاهِرِهَا إِلَى مَعَانِي عَيَّنُوهَا بِعُقُولِهِمْ، وَاضْطَرَبُوا فِي تَعْيِيْنِهَا اضْطِرَابًا كَثِيْرًا، وَتَنَاقَضُوا، وَسَمَّوْا ذَلِكَ تَأْوِيْلًا!، وَهُوَ فِي الْحَقِيْقَةِ تَحْرِيْفٌ.

وَمَذْهَبُهُمْ بَاطِلٌ، فِيْهِ جِنَايَةٌ عَلَى نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَصَرْفٌ لِكَلَامِ اللهِ وَرَسُولِهِ عَن ظَاهِرِهِ بِغَيْرِ مُسَوِّغٍ، وَافْتِرَاءٌ عَلَى اللهِ وَرَسُولِهِ وَقَوْلٌ عَلَيْهِمَا بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَمُخَالِفٌ لِّمَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ وَسَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا، وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ لَوَازِمُ بَاطِلَةٌ، وَبُطْلَانُ اللَّازِمِ يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ الْمَلْزُومِ، فَمِنْ هَذِهِ اللَّوَازِمِ:

◄ اعْتِقَادُهُمْ أَنَّ ظَاهِرَ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُسْتَلْزِمٌ أَوْ مُوهِمٌ لِّتَشْبِيْهِ اللهِ تَعَالَى بِخَلْقِهِ، وَهَذَا مِنْ أَبْطَلِ الْبَاطِلِ، فَتَشْبِيْهُ اللهِ تَعَالَى بِخَلْقِهِ كُفْرٌ؛ لِأَنَّهُ تَكْذِيْبٌ لِّقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

قَالَ نُعَيْمُ بن حَمَّاد الْخُزَاعِيُّ أَحَدُ مَشَايِخِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ: «مَن شَبَّهَ اللهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَن جَحَدَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ، وَلَيْسَ مَا وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيْهًا».(١)

---

(١) أخرجه ابن عساكر (ج٦٢/صـ:١٦٣)، والذهبي في "العلو"(رقم: ٤٦٤)، وفي "العرش"(رقم: ٢٠٩)، وصححه، وقال في "السير"(ج١٣/صـ:٢٩٩):وما أحسن قول نعيم بن حماد، الذي سمعناه بأصح إسناد عن محمد بن إسماعيل الترمذي، أنه سمعه يقول: ...، فذكره.

قال الذهبي: أراد أن الصفات تابعة للموصوف، فإذا كان الموصوف تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، في ذاته المقدسة، فكذلك صفاته لا مثل لها، إذ لا فرق بين القول في الذات والقول في الصفات، وهذا هو مذهب السلف.ا.هـ.

وصحح إسناد هذا الأثر أيضًا: العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في "مختصر العلو"(صـ: ١٨٤).

◄ وَمِنْهَا: أَنَّ كِتَابَ اللهِ تَعَالَى الَّذِي أَنزَلَهُ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ، وَهُدَى لِّلنَّاسِ، وَشِفَاءً لِّمَا فِي الصُّدُورِ، وَنُورًا مُّبِينًا، وَفُرْقَانًا بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، لَمْ يُبَيِّنِ اللهُ تَعَالَى فِيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْعِبَادِ اعْتِقَادُهُ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ!، وَإِنَّمَا جَعَلَ ذَلِكَ مَوْكُولًا إِلَى عُقُولِهِمْ، يُثْبِتُونَ للهِ مَا يَشَاؤُونَ، وَيُنكِرُونَ مَا لَا يُرِيْدُونَ، وَهَذَا ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ.

◄ وَمِنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَخُلَفَاءَهُ الرَّاشِدِيْنَ وَأَصْحَابَهُ وَسَلَفَ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتَهَا كَانُوا قَاصِرِيْنَ فِي مَعْرِفَةِ وَتَبْيِيْنِ مَا يَجِبُ للهِ تَعَالَى مِنَ الصِّفَاتِ، أَوْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ، أَوْ يَجُوزُ؛ لِجَهْلِهِم بِذَلِكَ، وَعَجْزِهِمْ عَن مَّعْرِفَتِهِ، أَوْ مُقَصِّرِيْنَ؛ لِعَدَمِ بَيَانِهِمْ لِلْأُمَّةِ، إِذْ لَمْ يَرِدْ عَنْهُمْ حَرْفٌ وَّاحِدٌ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ التَّعْطِيْلِ فِي صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى، وَسَمَّوهُ تَأْوِيلًا، وَكِلَاهُمَا بَاطِلٌ.

◄ وَمِنْهَا: أَنَّ كَلَامَ اللهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ مَرْجِعًا لِّلنَّاسِ فِيْمَا يَعْتَقِدُونَهُ فِي رَبِّهِمْ وَإِلَهِهِمُ الَّذِي مَعْرِفَتُهُم بِهِ مِنْ أَهَمِّ مَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرَائِعِ، بَلْ هُوَ زُبْدَةُ الرِّسَالَاتِ، وَإِنَّمَا الْمَرْجِعُ تِلْكَ الْعُقُولُ الْمُضْطَرِبَةُ الْمُتَنَاقِضَةُ!، وَمَا خَالَفَهَا فَسَبِيْلُهُ التَّكْذِيْبُ إِن وَّجَدُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيْلاً، أَوِ التَّحْرِيْفُ الَّذِي يُسَمُّونَهُ تَأْوِيلًا إِن لَّمْ يَتَمَكَّنُوا مِن تَكْذِيْبِهِ.

◄ وَمِنْهَا: أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ نَفْيِ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَهُو مِنْ أَبْطَلِ الْبَاطِلِ، فَيُقَالُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]: إِنَّهُ لَا يَجِيْءُ!. وَفِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **«يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»**(١): إِنَّهُ لَا يَنزِلُ!؛ لِأَنَّ إِسْنَادَ الْمَجِيْءِ وَالنُّزُولِ إِلَى اللهِ مَجَازٌ عِندَهُمْ!، وَأَظْهَرُ عَلَامَاتِ الْمَجَازِ عِندَ الْقَائِلِيْنَ بِهِ صِحَّةُ نَفْيِهِ، وَلَا يُمْكِنُ الِانفِكَاكُ عَنْهُ بِتَأْوِيْلِهِ إِلَى أَمْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي السِّيَاقِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

---

(١) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد تقدم.

ثُمَّ إِنَّ مِنْ أَهْلِ التَّعْطِيْلِ مَن طَرَدَ قَاعِدَتَهُ فِي جَمِيْعِ الصِّفَاتِ، أَوْ تَعَدَّى إِلَى الْأَسْمَاءِ أَيْضًا.

وَمِنْهُم مَّن تَنَاقَضَ فَأَثْبَتَ بَعْضَ الصِّفَاتِ دُونَ بَعْضٍ، كَالْأَشْعَرِيَّةِ وَالْمَاتُرِيْدِيَّةِ(١)، أَثْبَتُوا مَا أَثْبَتُوهُ بِحُجَّةِ أَنَّ الْعَقْلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ!، وَنَفَوا مَا نَفَوْهُ بِحُجَّةِ أَنَّ الْعَقْلَ يَنفِيْهِ أَوْ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ!.

فَنَقُولُ لَهُمْ: نَفْيُكُمْ لِمَا نَفَيْتُمُوهُ بِحُجَّةِ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، يُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ بِالطَّرِيْقِ الْعَقْلِيِّ الَّذِي أَثْبَتُّم بِهِ مَا أَثْبَتُّمُوهُ، كَمَا هُوَ ثَابِتٌ بِالدَّلِيْلِ السَّمْعِيِّ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا صِفَةَ الْإِرَادَةِ(٢)، وَنَفَوا صِفَةَ الرَّحْمَةِ!.

---

(١) الماتريدية هي: فرقة كلامية تُنسب إلى أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي (ت ٣٣٣هـ)، و(ماتريد)، محلة قرب سمرقند، من وراء النهر.

والماتريدية أسوأ حالًا من الأشاعرة، وهم في الفقه على مذهب أبي حنيفة، وقد وافقوا الأشاعرة في كثير من معتقداتهم، كإثبات الصفات السبع، وزادوا عليها: صفة التكوين، وتأولوا البقية، كالأشاعرة.

وراجع: "مجموع الفتاوى"(ج٦/صـ: ٣٥٩-٣٦٠)، و"الموسوعة الميسرة"(ج١/صـ: ٨٣-١٠٦).

(٢) كذا أطلق في الأصل من غير تقييد، وكان لا بد من تقييده؛ لأن الأشاعرة وإن كانوا يثبتون صفة الإرادة، إلا أنهم يخالفون أهل السنة في طريقة إثباتها، فيقولون: الإرادة قديمة أزلية واحدة، وإنما يتجدد تَعَلُّقُها بالمراد!، ونسبتها إلى الجميع واحدة، ولكن من خواصِّ الإرادة أنها تُخَصَّصُ بلا مُخَصِّص!.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وكثير من العقلاء يقول: إن هذا فساده معلوم بالاضطرار، حتى قال أبو البركات: ليس في العقلاء من قال بهذا!. وما علم أنه قول طائفة كبيرة من أهل النظر والكلام!. وبطلانه من جهات: من جهة جعل إرادة هذا غير إرادة ذاك! ومن جهة أنه جعل الإرادة تُخَصَّصُ لذاتها! ومن جهة أنه لم يجعل عند وجود الحوادث شيئًا حدث، حتى تُخَصَّص أو لا تُخَصَّص، بل تجددت نسبة عدمية ليست وجودًا! وهذا ليس بشيء، فلم يتجدد شيء، فصارت الحوادث تحدث وتتخصص بلا سبب حادث ولا مُخَصِّص. =

وأما أهل السنة فيقولون: إن الله ﷻ لم يزل مريدًا بإرادات متعاقبة، فنوع الإرادة قديم، وأما إرادة الشيء المُعَيَّن فإنما يريده في وقته، وهو سبحانه يُقَدِّرُ الأشياء ويكتبها، ثم بعد ذلك يخلقها، فهو إذا قدرها علم ما سيفعله، وأراد فعله في الوقت المستقبل، لكن لم يرد فعله في تلك الحال، فإذا جاء وقته أراد فعله.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فالأول عزم، والثاني قصد، وهل يجوز وصفه بالعزم؟ فيه قولان. **أحدهما**: المنع، كقول القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى، **والثاني**: الجواز، وهو أصح؛ فقد قرأ جماعة من السلف: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، بالضم (عَزَمْتُ). وفي الحديث الصحيح من حديث أم سلمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «ثُمَّ عَزَمَ اللهُ لِي»، وكذلك في خطبة مسلم: (فعزم لي).

وسواء سُمِّيَ عَزْمًا أو لم يُسَمَّ فهو سبحانه إذا قدرها علم أنه سيفعلها في وقتها، وأراد أن يفعلها في وقتها، فإذا جاء الوقت فلا بد من إرادة الفعل المعين ونفس الفعل، ولا بد من علمه بما يفعله.ا.هـ.

قلت: أما القراءة المذكورة فشاذة، ليست من المتواتر، قرأ بها: جابر بن يزيد، وأبو نهيك، وعكرمة، وجعفر بن محمد، كما في "المحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات"(ج١/صـ: ١٧٦) لابن جِنِّيٍّ.

وأما اللفظ المذكور في حديث أم سلمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، فموقوف عليها، رواه مسلم (رقم: ٩١٨) عَنْها رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: **«مَا مِنْ عَبْدٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ، فَيَقُولُ: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، اللهُمَّ أْجُرْنِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَجَرَهُ اللهُ فِي مُصِيبَتِهِ، وَأَخْلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا»**. قَالَتْ: فَلَمَّا تُوُفِّيَ أَبُو سَلَمَةَ، قُلْتُ: مَنْ خَيْرٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ صَاحِبِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ؟ ثُمَّ عَزَمَ اللهُ لِي، فَقُلْتُهَا: قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.

ولفظ الإمام مسلم في خطبة صحيحه: (وَظَنَنْتُ حِينَ سَأَلْتَنِي تَجَشُّمَ ذَلِكَ أَنْ لَوْ عُزِمَ لِي عَلَيْهِ).

وفات شيخَ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ الاستدلالُ بحديث مرفوع إلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، ثابت عنه، وهو حديث حصين الخزاعي والد عمران رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، أن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ علمه أن يقول: **«اللهُمَّ قِنِي شَرَّ نَفْسِي، وَاعْزِمْ لِي عَلَى رُشْدِ أَمْرِي»**. أخرجه النسائي في "الكبرى"(رقم: ١٠٧٦٤، و١٠٧٦٥).

وفي رواية (رقم: ١٠٧٦٦): **«وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَعْزِمَ لِي عَلَى رُشْدِ أَمْرِي»**. =

أَثْبَتُوا صِفَةَ الْإِرَادَةِ؛ لِدَلَالَةِ السَّمْعِ وَالْعَقْلِ عَلَيْهَا.

أَمَّا السَّمْعُ: فَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وَأَمَّا الْعَقْلُ: فَإِنَّ اخْتِلَافَ الْمَخْلُوقَاتِ وَتَخْصِيصَ بَعْضِهَا بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ مِن ذَاتٍ أَوْ وَصْفٍ دَلِيْلٌ عَلَى الْإِرَادَةِ.

وَنَفَوُا الرَّحْمَةَ، قَالُوا: لِأَنَّهَا تَسْتَلْزِمُ لِيْنَ الرَّاحِمِ، وَرِقَّتَهُ لِلْمَرْحُومِ، وَهَذَا مُحَالٌ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى!. (١)

وَأَوَّلُوا الْأَدِلَّةَ السَّمْعِيَّةَ الْمُثْبِتَةَ لِلرَّحْمَةِ إِلَى [إِرَادَةِ الْفِعْلِ، فَفَسَّرُوا الرَّحِيْمَ بِمُرِيْدِ الْإِنْعَامِ]. (٢)

فَنَقُولُ لَهُم: الرَّحْمَةُ ثَابِتَةٌ للهِ تَعَالَى بِالْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ، وَأَدِلَّةُ ثُبُوتِهَا أَكْثَرُ عَدَدًا وَتَنَوُّعًا مِنْ أَدِلَّةِ الْإِرَادَةِ، فَقَدْ وَرَدَتْ بِالِاسْمِ، مِثْلُ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[الفاتحة: ٣]، وَالصِّفَةِ، مِثْلُ:

الحديث صححه ابن حبان (رقم: ٨٩٩)، وذكره العلامة الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين"(رقم: ٣١٠).

وخلاصة القول: إن أهل السنة يثبتون إرادة أزلية ذاتية، وإرادات مستقبلية فعلية.

وراجع: "مجموع الفتاوى"(ج١٦/صـ: ٣٠١-٣٠٣).

(١) وهذا التعليل يُشْعِر بأن الرحمة عندهم صفة نقص في حق المخلوق أيضًا!، ففي ترجمة الوزير الأديب أبي جعفر محمد بن عبد الملك بن أبان الزَّيَّات (ت٢٣٣هـ) من "سير أعلام النبلاء"(ج١١/صـ:١٧٣) أنه: كان يقول بخلق القرآن!، ويقول: ما رحمت أحدًا قطُّ!، الرحمة خَوَر في الطبع!. فسُجِن في قفص حرج، جهاته بمسامير كالمَسَالِّ، فكان يصيح: (ارحموني)!. فيقولون: الرحمة خَوَر في الطبيعة!.

(٢) عبارة الأصل: [الفعل، أو إرادة الفعل، ففسروا الرحيم بالمنعم، أو مريد الإنعام].

والصواب ما هو مثبَتٌ؛ فالمعتزلة يؤولونها بالفعل، والأشاعرة يؤولونها بإرادة الفعل؛ لأنهم يثبتون صفة الإرادة، ولكنهم يخالفون أهل السنة في طريقة إثباتها، كما تقدم بيانه في التعليق السابق.

﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨]، والفعل مثل: ﴿وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ﴾ [العنكبوت: ٢١].

وَيُمْكِنُ إِثْبَاتُهَا بِالْعَقْلِ، فَإِنَّ النِّعَمَ الَّتِي تَتْرَى عَلَى الْعِبَادِ مِن كُلِّ وَجْهٍ، وَالنِّقَمَ الَّتِي تُدْفَعُ عَنْهُمْ فِي كُلِّ حِيْنٍ؛ دَالَّةٌ عَلَى ثُبُوتِ الرَّحْمَةِ للهِ ﷻ، وَدَلَالَتُهَا عَلَى ذَلِكَ أَبْيَنُ وَأَجْلَى مِن دَلَالَةِ التَّخْصِيْصِ عَلَى الْإِرَادَةِ، لِظُهُورِ ذَلِكَ لِلْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ، بِخِلَافِ دَلَالَةِ التَّخْصِيْصِ عَلَى الْإِرَادَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ إِلَّا لِأَفْرَادٍ مِّنَ النَّاسِ.

وَأَمَّا نَفْيُهَا بِحُجَّةِ أَنَّهَا تَسْتَلْزِمُ اللِّيْنَ وَالرِّقَّةَ!، فَجَوَابُهُ: أَنَّ هَذِهِ الْحُجَّةَ لَوْ كَانَتْ مُسْتَقِيْمَةً لَّأَمْكَنَ نَفْيُ الْإِرَادَةِ بِمِثْلِهَا، فَيُقَالُ: الْإِرَادَةُ مَيْلُ الْمُرِيْدِ إِلَى مَا يَرْجُوْ بِهِ حُصُولَ مَنفَعَةٍ أَوْ دَفْعَ مَضَرَّةٍ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ الْحَاجَةَ، واللهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَن ذَلِكَ.

فَإِنْ أُجِيْبَ: بِأَنَّ هَذِهِ إِرَادَةُ الْمَخْلُوقِ؟ أَمْكَنَ الْجَوَابُ بِمِثْلِهِ فِي الرَّحْمَةِ، بِأَنَّ الرَّحْمَةَ الْمُسْتَلْزِمَةَ لِلنَّقْصِ هِيَ رَحْمَةُ الْمَخْلُوقِ.

وَبِهَذا تَبَيَّنَ بُطْلَانُ مَذْهَبِ أَهْلِ التَّعْطِيْلِ، سَوَاءٌ كَانَ تَعْطِيلاً عَامًّا أَمْ خَاصًّا.

وَبِهِ عُلِمَ أَنَّ طَرِيْقَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتُرِيْدِيَّةِ فِي أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ، وَمَا احْتَجُّوا بِهِ لِذَلِكَ لَا تَندَفِعُ بِهِ شُبَهُ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ، وَذَلِكَ مِن وَّجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهُ طَرِيْقٌ مُّبْتَدَعٌ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَلَا سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا، وَالْبِدْعَةُ لَا تُدْفَعُ بِالْبِدْعَةِ، وَإِنَّمَا تُدْفَعُ بِالسُّنَّةِ.

الثاني: أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ وَالْجَهْمِيَّةَ يُمْكِنُهُمْ أَن يَّحْتَجُّوا لِمَا نَفَوْهُ عَلَى الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتُرِيْدِيَّةِ بِمِثْلِ مَا احْتَجَّ بِهِ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَاتُرِيْدِيَّةُ لِمَا نَفَوْهُ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ، فَيَقُولُونَ: لَقَدْ أَبَحْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ نَفْيَ مَا نَفَيْتُم مِّنَ الصِّفَاتِ بِمَا زَعَمْتُمُوهُ دَلِيْلًا عَقْلِيًّا، وَأَوَّلْتُمْ دَلِيْلَهُ السَّمْعِيَّ، فَلِمَاذَا تُحَرِّمُونَ عَلَيْنَا نَفْيَ مَا نَفَيْنَاهُ بِمَا نَرَاهُ دَلِيْلًا عَقْلِيًّا، وَنُؤَوِّلُ دَلِيْلَهُ السَّمْعِيَّ؟، فَلَنَا

عُقُولٌ، كَمَا أَنَّ لَكُمْ عُقُولًا، فَإِن كَانَتْ عُقُولُنَا خَاطِئَةً فَكَيْفَ كَانَتْ عُقُولُكُمْ صَائِبَةً؟، وَإِن كَانَتْ عُقُولُكُمْ صَائِبَةً فَكَيْفَ كَانَتْ عُقُولُنَا خَاطِئَةً؟، وَلَيْسَ لَكُمْ حُجَّةٌ فِي الْإِنكَارِ عَلَيْنَا سِوَى مُجَرَّدِ التَّحَكُّمِ وَاتِّبَاعِ الْهَوَى.

وَهَذِهِ حُجَّةٌ دَامِغَةٌ، وَإِلْزَامٌ صَحِيحٌ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ لِلْأَشْعَرِيَّةِ وَالْمَاتُرِيْدِيَّةِ، وَلَا مَدْفَعَ لِذَلِكَ وَلَا مَحِيْصَ عَنْهُ، إِلَّا بِالرُّجُوعِ إِلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ الَّذِيْنَ يَطْرُدُونَ هَذَا الْبَابَ، وَيُثْبِتُونَ للهِ تَعَالَى مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِثْبَاتًا لَّا تَمْثِيْلَ فِيْهِ وَلَا تَكْيِيْفَ، وَتَنزِيْهًا لَّا تَعْطِيْلَ فِيْهِ وَلَا تَحْرِيْفَ، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].(١)

تنبيه

عُلِمَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ كُلَّ مُعَطِّلٍ مُمَثِّلٌ، وَكُلَّ مُمَثِّلٍ مُّعَطِّلٌ.

أَمَّا تَعْطِيْلُ الْمُعَطِّلِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا تَمْثِيْلُهُ: فَلِأَنَّهُ إِنَّمَا عَطَّلَ لِاعْتِقَادِهِ أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيْهَ، فَمَثَّلَ أَوَّلًا، وَعَطَّلَ ثَانِيًا، كَمَا أَنَّهُ بِتَعْطِيْلِهِ مَثَّلَهُ بِالنَّاقِصِ.

وَأَمَّا تَمْثِيْلُ الْمُمَثِّلِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا تَعْطِيْلُهُ فَمِن ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الأول: أَنَّهُ عَطَّلَ نَفْسَ النَّصِّ الَّذِي أُثْبِتَتْ بِهِ الصِّفَةُ، حَيْثُ جَعَلَهُ دَالًّا عَلَى التَّمْثِيْلِ، مَعَ أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ فِيْهِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى صِفَةٍ تَلِيْقُ باللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

الثاني: أَنَّهُ عَطَّلَ كُلَّ نَصٍّ يَّدُلُّ عَلَى نَفْيِ مُمَاثَلَةِ اللهِ لِخَلْقِهِ.

الثالث: أَنَّهُ عَطَّلَ اللهَ تَعَالَى عَن كَمَالِهِ الْوَاجِبِ، حَيْثُ مَثَّلَهُ بِالْمَخْلُوقِ النَّاقِصِ.

---

(١) في "مختصر الصواعق" (صـ: ٢٩-٣٢) فصل، بعنوان: [تعجيز المتأولين عن تحقيق الفرق بين ما يسوغ تأويله من آيات الصفات وما لا يسوغ]، فراجعه؛ فإنه نفيس.
وراجع: "مجموع الفتاوى" (ج٥/صـ: ٢٠-٢٥).

فصل

اعْلَمْ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ التَّأْوِيلِ أَوْرَدَ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ شُبْهَةً فِي نُصُوصٍ مِّنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي الصِّفَاتِ، ادَّعَى أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ صَرَفُوهَا عَن ظَاهِرِهَا، لِيُلْزِمَ أَهْلَ السُّنَّةِ بِالْمُوَافَقَةِ عَلَى التَّأْوِيلِ، أَوِ الْمُدَاهَنَةِ فِيهِ، وَقَالَ: كَيْفَ تُنكِرُونَ عَلَيْنَا تَأْوِيلَ مَا أَوَّلْنَاهُ مَعَ ارْتِكَابِكُمْ لِمِثْلِهِ فِيمَا أَوَّلْتُمُوهُ؟.

وَنَحْنُ نُجِيبُ بِعَوْنِ اللهِ تَعَالَى عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ بِجَوَابَيْنِ: مُجْمَلٍ، وَمُفَصَّلٍ.

أَمَّا الْمُجْمَلُ فَيَتَلَخَّصُ فِي شَيْئَيْنِ:

أحدهما: أَنَّنَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ تَفْسِيرَ السَّلَفِ لَهَا صَرْفٌ عَن ظَاهِرِهَا، فَإِنَّ ظَاهِرَ الْكَلَامِ مَا يَتَبَادَرُ مِنْهُ مِنَ الْمَعْنَي، وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ الْكَلَامُ.

ثانيهما: أَنَّنَا لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ تَفْسِيرَهُمْ صَرْفٌ عَن ظَاهِرِهَا، فَإِنَّ لَهُمْ فِي ذَلِكَ دَلِيلًا مِّنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، إِمَّا مُتَّصِلًا، وَإِمَّا مُنفَصِلًا، وَلَيْسَ لِمُجَرَّدِ شُبُهَاتٍ يَّزْعُمُهَا الصَّارِفُ بَرَاهِيْنَ وَقَطْعِيَّاتٍ، يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى نَفْيِ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.

وَأَمَّا الْمُفَصَّلُ: فَعَلَى كُلِّ نَصٍّ ادُّعِيَ فِيهِ أَنَّ السَّلَفَ صَرَفُوهُ عَن ظَاهِرِهِ، وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ:

المثال الأول: حَدِيثُ: **«الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِيْنُ اللهِ فِي الْأَرْضِ»**.

فَقَدْ حَكَى أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ عَن بَعْضِ الْحَنَابِلَةِ، أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أَحْمَدَ لَمْ يَتَأَوَّلْ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: **«الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِيْنُ اللهِ فِي الْأَرْضِ»**، وَ**«قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»**، وَ**«إِنِّي أَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَنِ مِن قِبَلِ الْيَمَنِ»**.(١)

(١) ذكره في كتابه: "إحياء علوم الدين"(ج١/صـ: ١٠٣-١٠٤)، قال: سمعت بعض أصحابه – يعني الإمام أحمد – يقول: إنه حسم باب التأويل إلا لثلاثة ألفاظ: ...، فذكرها. =

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هَذِهِ الْحِكَايَةُ كَذِبٌ عَلَى أَحْمَدَ، لَمْ يَنقُلْهَا أَحَدٌ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ، وَلَا يُعْرَفُ أَحَدٌ مِّنْ أَصْحَابِهِ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ، وَهَذَا الْحَنبَلِيُّ الَّذِي ذَكَرَ عَنْهُ أَبُو حَامِدٍ مَّجْهُولٌ لَّا يُعْرَفُ لَا عِلْمُهُ بِمَا قَالَ، وَلَا صِدْقُهُ فِيمَا قَالَ».(١)

وَالْجَوَابُ عَنِ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ مِن وَّجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهُ حَدِيثٌ بَاطِلٌ، لَا يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ.(٢)

وأبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ) صوفي، أشعري، وكتابه المذكور فيه ضلالات وطوامُّ، وقد أفردها بعضهم بالتصنيف والبيان، وهو أيضًا من مصادر الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

وسيأتي تخريج الأحاديث – إن شاء الله –.

(١) "مجموع الفتاوى"(ج٥/ص: ٣٩٨).

وراجع: "بيان تلبيس الجهمية"(ج١/ص: ٩-١٤، وج٦/ ص: ٥-١٤، وص: ١٣٧-١٥٦)، و"درء تعارض العقل والنقل" (ج٥/ص:٢٣٥-٢٣٩)، و"مجموع الفتاوى"(ج٣/ص: ٤٣-٤٤، وج٦/ص: ٣٩٧-٣٩٩).

(٢) أخرجه ابن عدي (ج١/ص: ٥٥٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد"(ج٦ /ص: ٣٢٦) – ومن طريقه ابن الجوزي في "العلل المتناهية"(ج٢/ص: ٨٤)(رقم: ٩٤٤) – من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي، حدثنا أبو معشر المدائني، عن محمد بن المنكدر، عن جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا.

والكاهلي هذا كذاب؛ ولهذا قال قال ابن الجوزي: حديث لا يصح. وقال ابن العربي – كما في "فيض القدير"(ج٣/ص: ٤٠٩)(رقم: ٣٨٠٤) للمناوي-: هذا حديث باطل، فلا يلتفت إليه.

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الضعيفة"(رقم: ٢٢٣): ثم وجدت للكاهلي متابعًا، وهو أحمد بن يونس الكوفي، وهو ثقة، أخرجه ابن عساكر (١٥/ ٩٠ /٢) من طريق أبي علي الأهوازي، حدثنا أبو عبد الله محمد بن جعفر ابن عبيد الله الكلاعي الحمصي بسنده عنه به، أورده في ترجمة الكلاعي هذا، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، لكن أبو علي الأهوازي متهم، فالحديث باطل على كل حال.ا.هـ.

وأخرج ابن خزيمة (رقم: ٢٧٣٧)، والطبراني في "الأوسط"(رقم: ٥٦٣)، والحاكم (رقم: ١٦٨١)، من طريق سعيد بن سليمان الواسطي، نا عبد الله بن المؤمل، سمعت عطاء، يحدث عن =

عبد الله بن عمرو، أن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ قال في الركن – يعني الحجر الأسود -: **«وهو يمين الله التي يصافح بها خلقه»**.

وعبد الله بن المؤمل ضعيف؛ ولهذا قال البيهقي في "الأسماء والصفات"(رقم: ٧٢٩): وفي إسناد الحديث ضعف.

وقال ابن الجوزي في "العلل المتناهية"(رقم: ٩٤٥): وهذا لا يثبت.

وتعقب الذهبي تصحيح الحاكم هذا الحديث بقوله: «عبد الله بن المؤمِّل واهٍ».

وقال الهيثمي في "المجمع"(ج٣/صـ: ٣٤٢): وفيه عبد الله بن المؤمل، وثقه ابنُ حبان، وقال: يخطىء، وفيه كلام».

وأخرج الفاكهي في "أخبار مكة"(رقم: ١٥)، وعثمان بن سعيد في "النقض على المريسي"(ج١/صـ: ٢٨١-٢٨٢) من طريق إسماعيل بن عياش، عن حميد بن أبي سويد، عن عطاء، عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: سمعت النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَعَلَىٰآلِهِوَسَلَّمَ يقول: «من فاوض الحجر فإنما يفاوض كف الرحمن».

وإسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن غير أهل بلده، وهذا منها؛ فإن حُمَيْد بن أبي سويد مكي، وأيضًا فحُمَيد هذا منكر الحديث.

تنبيه: وهم صاحب "شفاء الغرام"(ج١/صـ: ٢٢٩): فعزا حديث أبي هريرة هذا إلى ابن ماجه!.

وفي الباب عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا موقوفًا، أخرجه عبد الرزاق (رقم: ٨٩١٩)، وابن أبي عمر العدني – كما في "المطالب العالية"(رقم: ١٢٢٣) -، والأزرقي في "أخبار مكة"(ج١/صـ: ٣٢٣-٣٢٤)، والفاكهي في "أخبار مكة"(رقم: ٢٠، و٢١) من طريق محمد بن عباد بن جعفر، أنه سمع ابن عباس يقول: «الركن - يعني الحجر - يمين الله في الأرض يصافح بها خلقه مصافحة الرجل أخاه».

قال البوصيري في "إتحاف الخيرة المهرة "(ج٣/صـ: ١٩٠)(رقم: ٢٥٢٤): «رواه محمد بن يحيى بن أبي عمر موقوفًا بإسناد الصحيح».

وقال الحافظ رَحِمَهُٱللَّهُ: «هذا موقوف صحيح».

وصححه موقوفًا أيضًا: السخاوي، فيما نقله عنه ابن الديبع في "تمييز الطيب من الخبيث"(صـ: ٧٧). =

والثاني: أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي الْحَدِيْثِ أَصْلًا، فَلَا يَدُلُّ ظَاهِرُهُ عَلَى أَنَّ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ مِن صِفَاتِ اللهِ، بَلْ عَلَى نَقِيْضِ ذَلِكَ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لَوْ كَانَ هَذَا اللَّفْظُ ثَابِتًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّهُ صَرِيْحٌ فِي أَنَّ الْحَجَرَ لَيْسَ مِن صِفَاتِ اللهِ، فَتَقْيِيْدُهُ بِالْأَرْضِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ هُوَ يَدَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَلَا يَكُونُ الْيَدَ الْحَقِيْقِيَّةَ.

وَقَالَ: الْحَجَرُ لَيْسَ مِن صِفَاتِ اللهِ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ عِندَ كُلِّ عَاقِلٍ.(١)

وأخرجه الأزرقي (ج١/صـ: ٣٢٦)، والفاكهي في "أخبار مكة"(برقم: ١٧، و١٨)، من طرق أخرى إلى ابن عباس، في أسانيدها نظر، والله أعلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ - كما في "مجموع الفتاوى"(ج٦/صـ: ٣٩٧) -: روي عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ بإسناد لا يثبت، والمشهور إنما هو عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا. يعني موقوفًا.

وأخرج عبد الرزاق (برقم: ٨٩٢٠) عن وهب بن منبه، قال: هو يمين البيت، أما رأيت الرجل إذا لاقى أخاه صافحه بيمينه.

وصححه مرفوعًا جماعة من الأئمة، منهم:

١- ابن خزيمة، حيث ذكره في صحيحه (برقم: ٢٧٣٧)، وهذا تصحيح ضمني، كما هو معلوم.

٢- والحاكم، فيما نقله عنه العراقي في "تخريج أحاديث الأحياء".

٣- وحسنه المنذري في "الترغيب والترهيب"(ج٢/صـ:١٢٤) (برقم: ١٧٦٩).

٤- وكذا حسنه العجلوني في "كشف الخفا"(ج١/صـ:٤٠٢)، فقال: ومثله، مما لا مجال للرأي فيه، وله شواهد، فالحديث حسن، وإن كان ضعيفًا بحسب أصله، كما قال بعضهم.ا.هـ.

٥- وقال الشيخ عبد الله بن محمد بن الدويش رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "تنبيه القارئ لتقوية ما ضعفه الألباني"(صـ: ١٤٦): «لا يبعد أن يكون حسنًا من جهة المرفوع، وأما الموقوف فهو صحيح عن ابن عباس».

(١) "مجموع الفتاوى"(ج٣/صـ: ٤٤، وج٦/صـ: ٣٩٧-٣٩٨، وصـ: ٥٨٠-٥٨١).

وراجع: "بيان تلبيس الجهمية"(ج١/صـ: ٩-١٤، وج٦/صـ: ٥-١٤، وصـ: ١٣٧-١٥٦)، و"درء تعارض العقل والنقل" (ج٥/صـ:٢٣٥-٢٣٩).

=

تنبيهات:

الأول: قال عبد الوهَّاب بن علي بن عبد الكافي السُّبُكِيُّ في "طبقات الشافعية الكبرى"(ج١٠/صـ: ٢٦٩): سمعت الوالد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في درس الغزالية يقول - وقد سُئِل عن الدليل على تقبيل المصحف: دليله القياس على تقبيل الحجر الأسود، ويد العالم والوالد والصالح، ومن المعلوم أن المصحف أفضل منهم، وسبب تقبيل الحجر الأسود ما ورد أنه يمين الله في الأرض، والعادة تقبيل يمين من يقصد إكرامه، فجعل إشارة إلى ذلك تعالى الله عن التشبيه.

قال: وهذا معنى لطيف في تقبيل الحجر الأسود، والقرآن صفة الله، فهو بذلك أحق.ا.هـ.

قلت: لا يُعَوَّل على مثل هذا القياس، وتقبيل المصحف لا يشرع، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ - كما في "مجموع الفتاوى"(ج٢٣/صـ: ٦٥) -: القيام للمصحف وتقبيله لا نعلم فيه شيئًا مأثورًا عن السلف، وقد سئل الإمام أحمد عن تقبيل المصحف؟ فقال: ما سمعت فيه شيئًا.

وفي "فتاوى اللجنة الدائمة"(م.١)(ج٤/صـ: ١٥٢) برئاسة الإمام ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ-: لا نعلم لتقبيل الرجل القرآن أصلًا.ا.هـ.

الثاني: في ترجمة أبي محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني الفقيه المتكلم النحوي الأصولي، الأشعري من "طبقات الشافعيين"(صـ: ٣٥٤) لابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وذُكِر أن سبب اشتغاله بعلم الكلام حديث: «**الحجر الأسود يمين الله في الأرض!**».

قلت: وهذه عجيبة!، فإنه لا إشكال في الحديث أصلًا، باعتراف كبار المتكلمين، الذين خاضوا غمرات التأويل وركبوا منه في بحارٍ لُجِّيَّةٍ، وقطعوا مفاوز من الحيرة والشك، فهذا أبو حامد الغزالي يقول في "الاقتصاد في الاعتقاد"(صـ: ٣٩-٤٠): يظن الجاهل أنه أراد به اليمين ...، ثم إنه إن فتح بصيرته علم أنه كان على العرش، ولا يكون يمينه في الكعبة، ثم لا يكون حجرًا أسود، فيدرك بأدنى مُسْكَةٍ أنه استعير للمصافحة، فإنه يؤمر باستلام الحجر وتقبيله، كما يؤمر بتقبيل يمين الملك، فاستعير اللفظ لذلك، والكامل العقل البصير لا تعظم عنده هذه الأمور، بل يفهم معانيها على البديهة.

وقال في "الإحياء"(ج١/صـ: ١٠٨): وحمل قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ: «الحجر الأسود يمين الله في أرضه»، على التشريف والإكرام لأنه لو ترك على ظاهره للزم منه المحال.ا.هـ. =

الثالث: في ترجمة ابن الفاعوس الحنبلي (ت ٥٢١هـ) من "سير أعلام النبلاء"(ج١٩/صـ:٥٢٢-٥٢٣): وكان أبو القاسم بن السمرقندي يقول: إن ابن الخاضبة كان يقول لابن الفاعوس: (الحَجَري)؛ لأنه كان يقول: الحجر الأسود يمين الله حقيقة.!

قال الذهبي: هذا أذًى لا يسوغ في حق رجل صالح، وإلا فهذا نزاع في إطلاق عبارة ما تحتها محذور أصلًا، وهو كقولنا: بيت الله حقيقة، وناقة الله حقيقة، وروح الله ابن مريم حقيقة، وذلك من قبيل إضافة التشريف، ونحو ذلك، وما يقول من له عقل قط: إن ذلك إضافة صفة، وفي سياق الخبر ما يوضح أنه إضافة ملك، لا إضافة صفة، وهو قوله: «فمن صافحه، فكأنما صافح الله».

قال: ولكن الأولى في هذا ترك الخوض في حقيقة أو مجاز، فلا حاجة بنا إلى تقييد ما أطلقه السلف، بل نؤمن ونسكت، وقولنا في ذلك: حقيقة أو مجازًا؛ ضرب من العِيِّ واللَّكَنِ، فنزجر من بحث في ذلك، والله الموفق.ا.هـ.

وقال ابن رجب في "ذيل طبقات الحنابلة"(ج١/صـ: ٣٨٤-٣٨٥): وقيل: يمينه يُرادُ به - مع هذه القرائن المحتفة به - محل الاستلام والتقبيل، وهو حقيقة في هذا المعنى في هذه الصورة، وليس فيه ما يوهم الصفة الذاتية أصلًا، بل دلالته على معناه الخاص قطعية، لا تحتمل النقيض بوجهٍ، ولا تحتاج إلى تأويل، ولا غيره.ا.هـ.

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "الضعيفة"(ج١/صـ:٣٩٢): من العجائب أن يسكت عن الحديث الحافظ ابن رجب، ويتأول ما روي عن ابن الفاعوس الحنبلي أنه كان يقول: (الحجر الأسود يمين الله حقيقة)، بأن المراد بيمينه أنه محل الاستلام والتقبيل، وأن هذا المعنى هو حقيقة في هذه الصورة وليس مجازًا، وليس فيه ما يوهم الصفة الذاتية أصلًا، وكان يغنيه عن ذلك كله التنبيه على ضعف الحديث، وأنه لا داعي لتفسيره أو تأويله؛ لأن التفسير فرع التصحيح كما لا يخفى.ا.هـ.

قلت: قد صحح الحديث جماعة من الأئمة، وهو محتمل لتحسينه مرفوعًا، وقد صح عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا، فأحسنُ مِن تَعَقُّبِ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قَولُ عثمان الدارمي في "النقض على المريسي"(ج١/صـ:٣٩٢، وج٢/صـ: ٦٩٥): وقد علمنا يقينًا أن الحجر الأسود ليس بيد الله نفسه، وأن يمين الله معه على العرش، غير بائن منه، ولكن تأويله عند أهل العلم: كأن الذي يصافح الحجر الأسود ويستلمه كأنما يصافح الله، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠].

=

المثال الثاني: قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ**(١) **مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ**».

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**اللهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ**». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (رقم: ٢٦٥٤) مِنْ حَدِيْثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَقَدْ أَخَذَ أَهْلُ السُّنَّةِ مِنَ السَّلَفِ وَمَن بَعْدَهُم بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيْثِ، وَقَالُوا: إِنَّ للهِ تَعَالَى أَصَابِعَ حَقِيْقَةً، نُثْبِتُهَا لَهُ كَمَا أَثْبَتَهَا لَهُ رَسُولُهُ، وَلَا يَلْزَمُ مِن كَوْنِ قُلُوبِ بَنِي آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْهَا أَن تَكُونَ مُمَاسَّةً لَهَا، فَلَا يُقَالُ: إِنَّ الْحَدِيْثَ مُوهِمٌ لِّلْحُلُولِ؛ حَتَّى يَجِبَ صَرْفُهُ عَن ظَاهِرِهِ!، فَهَذَا السَّحَابُ مُسَخَّرٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَهُوَ لَا يَمَسُّ السَّمَاءَ وَلَا الْأَرْضَ، وَيُقَالُ: بَدْرٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِيْنَةِ، مَعَ تَبَاعُدِ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَهُمَا.

المثال الثالث: قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ مُوَلٍّ ظَهْرَهُ إِلَى الْيَمَنِ -: «**إِنِّي أَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَنِ مِنْ هَا هُنَا**». رَوَاهُ الْبَزَّارُ (رقم: ٣٧٠٢)، وَالطَّبَرَانِيُّ فِي "الْكَبِيْرِ"(ج٧/صـ: ٥٢)(رقم: ٦٣٥٨) مِنْ حَدِيْثِ سَلَمَةَ بْنِ نُفَيْلٍ السَّكُونِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.(٢)

وقال في تأويل الحديث: «إنما هو إكرام للحجر الأسود، وتعظيم له، وتثبيت ليد الرحمن.ا.هـ.

(١) في (إصبع) عشر لغات: تسع بتثليث أوله وثالثه، والعاشرة: أُصْبُوع، بضم الهمزة، قال الناظم:

وَهَمْـــزَ أَنْمُلَـــةٍ ثَلِّثْ وَثَالِـثَهُ ... التِّسْعُ فِي إِصْبَعٍ، وَاخْتِم بِأُصْبُوعِ

قال الْفَيُّومِيُّ في "المصباح المنير": والمشهور من لغاتها كسر الهمزة وفتح الباء، وهي التي ارتضاها الفصحاء.ا.هـ. وراجع: "مقدمة الفتح"(صـ: ٧٩)، و"الشرح الممتع"(ج١٤/صـ: ٦٤).

(٢) وصححه الألباني في "الصحيحة"(رقم: ٣٣٦٧)، والوادعي في "الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين"(رقم: ٤٥٠).

وفي الباب عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه أحمد (رقم: ١٠٩٧٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني"(رقم: ٢٢٧٦)، والطبراني في "الأوسط"(رقم: ٤٦٦١). =

وَهَذَا الْحَدِيْثُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَالنَّفَسُ فِيْهِ اسْمُ مَصْدَرِ يُنَفِّسُ تَنفِيْسًا، مِثْلُ فَرَّجَ يُفَرِّجُ تَفْرِيْجًا وَفَرَجًا، هَكَذَا قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ؛ فَيَكُونُ مَعْنَى الْحَدِيْثِ: أَنَّ تَنفِيْسَ اللهِ تَعَالَى عَنِ الْمُؤْمِنِيْنَ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ.(١)

قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي "شَرْحِ السُّنَّةِ"(ج١٤/صـ:٢٠٢): «قِيلَ: عَنَى بِهِ الأَنْصَارَ، لأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نَفَّسَ الْكَرْبَ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ بِهِمْ، وَهُوَ يَمَانُونَ». وَكَذَا قَالَ ابْنُ الْأَثِيْرُ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَهَؤُلَاءِ هُمْ الَّذِينَ قَاتَلُوا أَهْلَ الرِّدَّةِ، وَفَتَحُوا الْأَمْصَارَ، فَبِهِمْ نَفَّسَ الرَّحْمَنُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ الْكُرُبَاتِ، وَمَنْ خَصَّصَ ذَلِكَ بِأُوَيْسٍ فَقَدْ أَبْعَدَ.

وَقَالَ: فَقَوْلُهُ: «**مِنْ الْيَمَنِ**» يُبَيِّنُ مَقْصُودَ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ لِلْيَمَنِ اخْتِصَاصٌ بِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، حَتَّى يُظَنَّ ذَلِكَ، وَلَكِنْ مِنْهَا جَاءَ الَّذِينَ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمْ: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾.ا.هـ.(٢)

المثال الرابع: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[فصلت: ١١].

وَالْجَوَابُ: أَنَّ لِأَهْلِ السُّنَّةِ فِي تَفْسِيْرِهَا قَوْلَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهَا بِمَعْنَى عَلَا وَارْتَفَعَ إِلَى السَّمَاءِ، وَهُوَ الَّذِي رَجَّحَهُ ابْنُ جَرِيْرٍ، وَذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ فِي تَفْسِيْرِهِ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَّأَكْثَرِ مُفَسِّرِي السَّلَفِ؛ وَذَلِكَ تَمَسُّكًا بِظَاهِرِ لَفْظِ: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾، وَتَفْوِيْضًا لِعِلْمِ كَيْفِيَّةِ هَذَا الِارْتِفَاعِ إِلَى اللهِ ﷻ.

قال الهيثمي في "المجمع"(ج١٠/صـ: ٥٦)(رقم: ١٦٦٢٧): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير شبيب، وهو ثقة».

وقال العراقي في "تخريج الإحياء": «ورجاله ثقات». وراجع: "الضعيفة"(رقم: ١٠٩٧).

(١) راجع: "غريب الحديث"(ج١/صـ: ٢٩١) لابن قتيبة، و"تهذيب اللغة"(ج١٣/صـ: ٩) للأزهري، و"النهاية" لابن الأثير، و"مقاييس اللغة" لابن فارس، و"لسان العرب"، و"القاموس".

(٢) "مجموع الفتاوى" (ج٦/صـ: ٣٩٨).

القول الثاني: أَنَّ الِاسْتِوَاءَ هُنَا بِمَعْنَى الْقَصْدِ التَّامِّ، وَإِلَى هَذَا الْقَوْلِ ذَهَبَ ابْنُ كَثِيْرٍ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَالْبَغَوِيُّ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ فُصِّلَتْ، قَالَ ابْنُ كَثِيْرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَيْ: قَصَدَ إِلَى السَّمَاءِ، وَالِاسْتِوَاءُ هَاهُنَا تَضَمَّن مَعْنَى الْقَصْدِ وَالْإِقْبَالِ؛ لِأَنَّهُ عُدِّيَ بِإِلَى.

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: عَمَدَ إِلَى خَلْقِ السَّمَاءِ.

وَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ صَرْفًا لِّلْكَلَامِ عَن ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ ﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾ اقْتَرَنَ بِحَرْفٍ يَّدُلُّ عَلَى الْغَايَةِ وَالِانتِهَاءِ، فَانتَقَلَ إِلَى مَعْنًى يُّنَاسِبُ الْحَرْفَ الْمُقْتَرِنَ بِهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[الإنسان: ٦]، حَيْثُ كَانَ مَعْنَاهَا: يَروَى بِهَا عِبَادُ اللهِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ ﴿يَشْرَبُ﴾ اقْتَرَنَ بِالْبَاءِ، فَانتَقَلَ إِلَى مَعْنًى يُّنَاسِبُهَا، وَهُوَ يَرْوَى.

المثال الخامس: مَعِيَّةُ اللهِ ﷻ لِخَلْقِهِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[الحديد: ٤]، وَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧]، وَنَظَائِرِهِمَا مِنَ الْآيَاتِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْكَلَامَ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ حَقٌّ عَلَى حَقِيْقَتِهِ وَظَاهِرِهِ، وَهُوَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى مَعَ خَلْقِهِ بِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَتَدْبِيْرِهِ وَسُلْطَانِهِ، وَسَائِرِ صِفَاتِ رُبُوبِيَّتِهِ، مَعَ عُلُوِّهِ عَلَى عَرْشِهِ، فَوْقَ جَمِيْعِ خَلْقِهِ.

وَالْمَعِيَّةُ هُنَا أُضِيفَتْ إِلَى اللهِ ﷻ، وَهُوَ أَعْظَمُ وَأَجَلُّ مِنْ أَن يُّحِيْطَ بِهِ شَيْءٌ مِّن مَّخْلُوقَاتِهِ، وَلِأَنَّ الْمَعِيَّةَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ لَا تَسْتَلْزِمُ الِاخْتِلَاطَ أَوِ الْمُصَاحَبَةَ فِي الْمَكَانِ، وَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى مُطْلَقِ الْمُصَاحَبَةِ، ثُمَّ تُفَسَّرُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِحَسَبِهِ.

وَتَفْسِيرُ مَعِيَّةِ اللهِ تَعَالَى لِخَلْقِهِ بِمَا يَقْتَضِي الْحُلُولَ وَالِاخْتِلَاطَ بَاطِلٌ مِّن وُّجُوهٍ:

الأول: أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِّإِجْمَاعِ السَّلَفِ.

الثاني: أَنَّهُ مُنَافٍ لِّعُلُوِّ اللهِ تَعَالَى الثَّابِتِ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْعَقْلِ، وَالْفِطْرَةِ، وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ.

الثالث: أَنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ لِّلَوَازِمَ بَاطِلَةٍ لَّا تَلِيْقُ باللهِ ﷻ.

وَاعْلَمْ أَنَّ تَفْسِيرَ الْمَعِيَّةِ بِظَاهِرِهَا عَلَى الْحَقِيْقَةِ اللَّائِقَةِ باللهِ تَعَالَى لَا يُنَاقِضُ مَا ثَبَتَ مِنْ عُلُوِّ اللهِ تَعَالَى لِذَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ، وَذَلِكَ مِن وُّجُوهٍ ثَلَاثَةٍ:

الأول: أَنَّ اللهَ تَعَالَى جَمَعَ بَيْنَهُمَا لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ الْمُبِيْنِ الْمُنَزَّهِ عَنِ التَّنَاقُضِ، وَمَا جَمَعَ اللهُ بَيْنَهُمَا فِي كِتَابِهِ فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَهُمَا.(١)

الوجه الثاني: أَنَّ حَقِيْقَةَ مَعْنَى الْمَعِيَّةِ لَا يُنَاقِضُ الْعُلُوَّ، فَالِاجْتِمَاعُ بَيْنَهُمَا مُمْكِنٌ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ، فَفِي حَقِّ الْخَالِقِ الْمُحِيطِ بِكُلِّ شَيْءٍ مَّعَ عُلُوِّهِ سُبْحَانَهُ مِن بَابِ أَولَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ حَقِيْقَةَ الْمَعِيَّةِ لَا تَسْتَلْزِمُ الِاجْتِمَاعَ فِي الْمَكَانِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَذَلِكَ أَنَّ كَلِمَةَ (مَعَ) فِي اللُّغَةِ إِذَا أُطْلِقَتْ فَلَيْسَ ظَاهِرُهَا فِي اللُّغَةِ إِلَّا الْمُقَارَنَةَ الْمُطْلَقَةَ، مِنْ غَيْرِ وُجُوبِ مُمَاسَّةٍ أَوْ مُحَاذَاةٍ عَن يَّمِيْنٍ أَوْ شِمَالٍ، فَإِذَا قُيِّدَتْ بِمَعْنًى مِّنَ الْمَعَانِي دَلَّتْ عَلَى الْمُقَارَنَةِ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى، فَإِنَّهُ يُقَالُ: مَا زِلْنَا نَسِيْرُ وَالْقَمَرُ مَعَنَا أَو النَّجْمُ مَعَنَا، وَيُقَالُ: هَذَا الْمَتَاعُ مَعِي؛ لِمُجَامَعَتِهِ لَكَ، وَإِن كَانَ فَوْقَ رَأْسِكَ، فاللهُ مَعَ خَلْقِهِ حَقِيْقَةً، وَهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ حَقِيْقَةً.ا.هـ.(٢)

الوجه الثالث: أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ امْتِنَاعُ اجْتِمَاعِ الْمَعِيَّةِ وَالْعُلُوِّ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ، لَمْ يَلْزَمْ أَن يَّكُونَ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا فِي حَقِّ الْخَالِقِ، الَّذِي جَمَعَ لِنَفْسِهِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يُمَاثِلُهُ شَيْءٌ مِّن مَّخْلُوقَاتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَمَا ذُكِرَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِن قُرْبِهِ وَمَعِيَّتِهِ لَا يُنَافِي مَا ذُكِرَ مِنْ عُلُوِّهِ وَفَوْقِيَّتِهِ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيْعِ نُعُوتِهِ، وَهُوَ عَلِيٌّ فِي دُنُوِّهِ، قَرِيْبٌ فِي عُلُوِّهِ.ا.هـ.(٣)

---

(١) راجع: "مجموع الفتاوى" (ج٥/صـ:١٠٣)، و"مختصر الصواعق" (صـ:٤٧٩).

(٢) "مجموع الفتاوى" (ج٥/صـ:١٠٣).

(٣) "مجموع الفتاوى" (ج٣/صـ:١٤٣). =

المثال السادس: الْقُرْبُ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[ق: ١٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾[الواقعة: ٨٥]، حَيْثُ فُسِّرَ الْقُرْبُ فِيهِمَا بِقُرْبِ الْمَلَائِكَةِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ تَفْسِيرَ الْقُرْبِ فِيهِمَا بِقُرْبِ الْمَلَائِكَةِ لَيْسَ صَرْفًا لِّلْكَلَامِ عَن ظَاهِرِهِ؛ فَإِنَّ الْقُرْبَ مُقَيَّدٌ فِيهِمَا بِمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، حَيْثُ قَالَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ۝١٦ إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝١٧ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[ق: ١٦ – ١٨]، فَفِي قَوْلِهِ: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: قُرْبُ الْمَلَكَيْنِ الْمُتَلَقِّيَيْنِ.

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَةُ: فَإِنَّ الْقُرْبَ فِيهَا مُقَيَّدٌ بِحَالِ الِاحْتِضَارِ، وَالَّذِي يَحْضُرُ الْمَيِّتَ عِندَ مَوْتِهِ هُمُ الْمَلَائِكَةُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾[الأنعام: ٦١]، ثُمَّ إِنَّ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥]، دَلِيلًا بَيِّنًا عَلَى أَنَّهُمُ الْمَلَائِكَةُ، إِذْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَرِيبَ فِي نَفْسِ الْمَكَانِ وَلَكِن لَّا نُبْصِرُهُ، وَهَذَا يُعَيِّنُ أَن يَكُونَ الْمُرَادُ قُرْبَ الْمَلَائِكَةِ؛ لِاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى.(١)

وراجع: "مختصر الصواعق"(صـ:٤٨٢).

(١) أو يقال في القرب ما يقال في المعية: إنه قريب بعلمه وقدرته وسائر صفات ربوبيته، قال ﷻ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وقال النبي ﷺ: «وَالَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَةِ أَحَدِكُمْ» رواه مسلم (برقم: ٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

قال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرماني في "المسائل"(ج٣/صـ:٩٧٣): هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المعروفين بها المقتدى بهم فيها، وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب، أو طعن فيها، أوعاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة، زائل عن منهج السنة وسبيل الحق، وهو مذهب أحمد وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد، وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم، فكان من قولهم: ...، والله تبارك وتعالى على العرش، والكرسي موضع قدميه، وهو يعلم ما في السماوات السبع، وما في الأرضين السبع، وما بينهن، وما تحتهن، =

بَقِيَ أَن يُقَالَ: فَلِمَاذَا أَضَافَ اللهُ الْقُرْبَ إِلَيْهِ، وَهَلْ جَاءَ نَحْوُ هَذَا التَّعْبِيْرِ مُرَادًا بِهِ الْمَلَائِكَةُ؟.

فَالْجَوَابُ: أَضَافَ اللهُ تَعَالَى قُرْبَ مَلَائِكَتِهِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ قُرْبَهُم بِأَمْرِهِ، وَهُمْ جُنُودُهُ وَرُسُلُهُ. وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ هَذَا التَّعْبِيْرِ مُرَادًا بِهِ الْمَلَائِكَةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٨]، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ قِرَاءَةُ جِبْرِيْلَ الْقُرْآنَ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ، مَعَ

وما تحت الثرى، وما في قعر البحار، ومنبت كل شعرة، وكل شجرة، وكل زرع، وكل نبت، ومسقط كل ورقة، وعدد ذلك كله، وعدد الحصا، والرمل والتراب، ومثاقيل الجبال، وقطر الأمطار، وأعمال العباد، وآثارهم، وكلامهم وأنفاسهم، وتمتمتهم، وما توسوس به صدورهم، يعلم كل شيء لا يخفى عليه شيء من ذلك، وهو على العرش فوق السماء السابعة.

قال: فإن احتج مبتدع أو مخالف أو زنديق بقول الله تبارك وتعالى اسمه: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وبقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وبقوله ﷻ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، ونحو ذلك، فقل: إنما يعني بذلك العلم؛ لأن الله تبارك وتعالى على العرش فوق السماء السابعة العليا، يعلم ذلك كله، وهو بائن من خلقه، لا يخلو من علمه مكان.ا.هـ.

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ - كما في "مجموع الفتاوى"(ج٥/صـ:٥٠٥) -: وطائفة من أهل السنة تفسر القرب في الآية والحديث بالعلم؛ لكونه هو المقصود، فإنه إذا كان يعلم ويسمع دعاء الداعي حصل مقصوده، وهذا هو الذي اقتضى أن يقول من يقول: إنه قريب من كل شيء، بمعنى العلم والقدرة؛ فإن هذا قد قاله بعض السلف، وكثير من الخلف؛ لكن لم يقل أحد منهم إن نفس ذاته قريبة من كل شيء، وهذا المعنى يقر به جميع المسلمين.

قال: وكذلك قال أبو عمرو الطلمنكي، قال: ومن سأل عن قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦ - ١٨] فاعلم أن ذلك كله على معنى العلم به والقدرة عليه، والدليل من ذلك صدر الآية؛ فقال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]؛ لأن الله لما كان عالمًا بوسوسته؛ كان أقرب إليه من حبل الوريد، وحبل الوريد لا يعلم ما توسوس به النفس.ا.هـ.

أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَضَافَ الْقِرَاءَةَ إِلَيْهِ، لَكِن لَّمَّا كَانَ جِبْرِيْلُ يَقْرَؤُهُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ بِأَمْرِ اللهِ تَعَالَى صَحَّتْ إِضَافَةُ الْقِرَاءَةِ إِلَيْهِ تَعَالَى، وَكَذَلِكَ جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ ﴾[هود: ٧٤]، وَإِبْرَاهِيْمُ إِنَّمَا كَانَ يُجَادِلُ الْمَلَائِكَةَ الَّذِيْنَ هُمْ رُسُلُ اللهِ تَعَالَى.

المثال السابع: قَوْلُهُ تعالَى عَن سَفِيْنَةِ نُوحٍ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وَقَوْلُهُ ﷻ: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

وَبِمَعْنَاهُ قَوْلُهُ ﷻ لِمُوسَى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، وَقَوْلُهُ ﷻ لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿ وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [الطور: ٤٨].

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَعْنَى فِي هَذِهِ الْآيَاتِ عَلَى ظَاهِرِ الْكَلَامِ وَحَقِيْقَتِهِ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ السَّفِيْنَةَ تَجْرِي وَعَيْنُ اللهِ تَرْعَاهَا وَتَكْلَؤُهَا، وَكَذَلِكَ تَرْبِيَةُ مُوسَى تَكُونُ عَلَى عَيْنِ اللهِ تَعَالَى يَرْعَاهُ وَيَكْلَؤُهُ بِهَا.(١)

---

(١) ولهذ دارات أقوال المفسرين من أهل السنة وعامة المخالفين لمذهبهم في الصفات في تفسير هذه الآيات على ثلاثة أقوال:

الأول: بمرأى منا، وهو المنقول عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الثاني: بحفظنا.

الثالث: بعلمنا.

ولم يذكر الماوردي وابن الجوزي في تفسيريهما سوى هذه الأقوال الثلاثة، مع ما عُلِم عنهما من العناية بجمع أقوال المفسرين وقصد استيعابها.

وقال عبد الكريم بن هوازن القشيري (أشعري، ت ٤٦٥هـ) في تفسيره المسمى: "لطائف الإشارات": وقيل: تجرى بأوليائنا.

ويقال: بأعين ملائكتنا الذين وكلناهم لحفظهم.

ويقال: بأعين الماء الذي أنبعناه من أوجه الأرض.ا.هـ. =

وَمُحَالٌ أَن يَّكُونَ ظَاهِرُهُ: أَنَّ السَّفِيْنَةَ تَجْرِي فِي عَيْنِ اللهِ!، أَوْ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُرَبَّى فَوْقَ عَيْنِ اللهِ تَعَالَى.!

وَلَوِ ادَّعَى مُدَّعٍ أَنَّ هَذَا ظَاهِرُ اللَّفْظِ فِي هَذَا الْخِطَابِ لَضَحِكَ مِنْهُ السُّفَهَاءُ فَضْلًا عَنِ الْعُقَلَاءِ، فَهُوَ بَاطِلٌ مِّن وَّجْهَيْنِ:

الأول: أَنَّهُ لَا يَقْتَضِيْهِ الْخِطَابُ الْعَرَبِيُّ، وَالْقُرْآنُ إِنَّمَا نَزَلَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥].

الثاني: أَنَّ هَذَا مُمْتَنِعٌ غَايَةَ الِامْتِنَاعِ، وَلَا يُمْكِنُ لِمَنْ عَرَفَ اللهَ وَقَدَّرَهُ حَقَّ قَدْرِهِ أَن يَّفْهَمَهُ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِّنْ خَلْقِهِ، لَا يَحُلُّ فِيْهِ شَيْءٌ مِّن مَّخْلُوقَاتِهِ، وَلَا هُوَ حَالٌّ فِي شَيْءٍ مِّن مَّخْلُوقَاتِهِ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَن ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيْرًا.

وذكر القولين الآخرين أيضًا: أبو القاسم الكرماني، المعروف بتاج القراء (ت نحو: ٥٠٥هـ) في تفسيره المسمى: "غرائب التفسير وعجائب التأويل".

وقيل أيضًا: بمعونتنا لك على صنعها. ذكره أبو عبد الله القرطبي.

وقال الشوكاني: وقيل المعنى: بأعين ملائكتنا الذين جعلناهم عيونًا على حفظك، وقيل: بأمرنا.ا.هـ.

والصواب من هذا كله: المأثور عن ابن عباس، وهو قول أكثر المفسرين: (بمرأى منا)، وهو مستلزم للقولين الثاني والثالث: (بحفظنا)، و(بعلمنا).

هذا وليعلم أن أهل السنة والجماعة مجمعون على إثبات صفة العينين لله ﷻ.

راجع: "التوحيد"(ج١/صـ: ١١٤) لابن خزيمة، و"مجموع فتاوى ابن باز"(ج٢٨/صـ: ٣٩٥-٣٩٦)، و"مجموع فتاوى ابن عثيمين"(ج١/صـ: ١٤٨-١٥٣، وج٤/صـ: ٥٩-٦٠).

المثال الثامن: قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْحَدِيْثِ الْقُدْسِيِّ: **«وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِن سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ»**.(١)

(١) أخرجه البخاري (رقم: ٦٥٠٢)، فقال: حدثني محمد بن عثمان بن كرامة، حدثنا خالد بن مخلد، حدثنا سليمان بن بلال، حدثني شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن عطاء، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إن الله قال: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي»، فذكره، وفي آخره: «وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ المُؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ».

قال الذهبي في ترجمة خالد بن مخلد القطواني من "ميزان الاعتدال"(ج١/صـ: ٦٤١-٦٤٢): هذا حديث غريب جدًا، لولا هيبة "الجامع الصحيح" لعدوه في منكرات خالد بن مخلد؛ وذلك لغرابة لفظه، ولأنه مما ينفرد به شريك، وليس بالحافظ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ولا خرَّجه من عدا البخاري، ولا أظنه في مسند أحمد.ا.هـ.

وقال الألباني في "الصحيحة"(رقم: ١٦٤٠): وهذا إسناد ضعيف، وهو من الأسانيد القليلة التي انتقدها العلماء على البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد اختلف في عطاء، فقيل: هو ابن أبي رباح، والصحيح أنه عطاء بن يسار.ا.هـ.

وتعقب الحافظ في "الفتح" قول الذهبي المذكور آنفًا بقوله: ليس هو في مسند أحمد جزمًا، وإطلاق أنه لم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد مردود، ومع ذلك فشريك شيخ شيخ خالد فيه مقال أيضًا، وهو راوي حديث المعراج الذي زاد فيه ونقص وقدم وأخر، وتفرد فيه بأشياء لم يتابع عليها، ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلًا.ا.هـ.

ثم ذكر له ثمانية شواهد.

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد أطال النفس فيه، وحُقَّ له ذلك، فإن حديثًا يخرجه الإمام البخاري في "المسند الصحيح" ليس من السهل الطعن في صحته لمجرد ضعف في إسناده؛ لاحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضده وتقويه. =

ثم تتبع الألباني أسانيد الشواهد الثمانية التي ذكرها الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وخلص من ذلك إلى أن اثنين منها فقط يصلحان في الشواهد، وقال: «فإنهما إذا ضما إلى إسناد حديث أبي هريرة اعتضد الحديث بمجموعها وارتقى إلى درجة الصحيح إن شاء الله تعالى.ا.هـ.

وقد أورد شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحديث في عدة أماكن من "مجموع الفتاوي"(ج٥ /صـ: ٥١١، وج١٠/صـ: ٥٨، وج١١/صـ: ٧٥-٧٦، وج١٧/صـ: ١٣٣-١٣٤) من رواية البخاري بزيادة: «فَبِي يَسْمَعُ، وَبِي يُبْصِرُ، وَبِي يَمْشِي».

قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ولم أر هذه الزيادة عند البخاري ولا عند غيره ممن ذكرنا من المخرجين، وقد ذكرها الحافظ في أثناء شرحه للحديث، نقلًا عن الطوفي، ولم يعزها لأحد.

قلت: وكذ صنيع ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في "روضة المحبين"(صـ: ٤٠٩-٤١٠)، حيث ذكر أن هذا الحديث أخرجه البخاري عن أنس، بلفظ: «من أهان لي وليًا فقد بارزني بالمحاربة ...»، الحديث، وذكر فيه أيضًا اللفظ الذي ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وزاد: «ولا بد له منه»، يعني: الموت.

وهذا خطأ من وجوه:

الأول: أن البخاري لم يخرجه من حديث أنس.

الثاني: أنه ليس فيه: «فَبِي يَسْمَعُ، وَبِي يُبْصِرُ، وَبِي يَمْشِي».

الثالث: أنه ليس فيه ولا في حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «ولابد له منه».

الرابع: أنه مخالف للفظ البخاري.

قال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ثم إن لشيخ الإسلام جوابًا قيِّمًا على سؤال حول التردد المذكور في هذا الحديث، أنقله هنا بشيء من الاختصار؛ لعزته وأهميته، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ج١٨/صـ: ١٢٩-١٣١): «هذا حديث شريف، وهو أشرف حديث روي في صفة الأولياء، وقد رد هذا الكلام طائفة وقالوا: إن الله لا يوصف بالتردد، فإنما يتردد من لا يعلم عواقب الأمور، والله أعلم بالعواقب. وربما قال بعضهم: إن الله يعامل معاملة المتردد! والتحقيق: أن كلام رسوله حق، وليس أحد أعلم بالله من رسوله، ولا أنصح للأمة، ولا أفصح ولا أحسن بيانًا منه، فإذا كان كذلك كان المتحذلق والمنكر عليه من أضل الناس، وأجهلهم وأسوئهم أدبًا، بل يجب تأديبه وتعزيره ويجب أن يصان كلام رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَسَلَّمَ عن الظنون الباطلة والاعتقادات الفاسدة، ولكن المتردد منا، وإن كان تردده في الأمر لأجل كونه ما يعلم عاقبة الأمور، فإنه لا يكون ما وصف الله =

وَقَدْ أَخَذَ السَّلَفُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِظَاهِرِ الْحَدِيْثِ، وَأَجْرَوْهُ عَلَى حَقِيْقَتِهِ وَظَاهِرِهِ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى يُسَدِّدُ الْوَلِيَّ فِي سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَيَدِهِ وَرِجْلِهِ، بِحَيْثُ يَكُونُ إِدْرَاكُهُ وَعَمَلُهُ إِخْلَاصًا للهِ، وَاسْتِعَانَةً بِهِ، وَفِي اللهِ تَعَالَى شَرْعًا وَاتِّبَاعًا، فَيَتِمُّ لَهُ بِذَلِكَ كَمَالُ الْإِخْلَاصِ وَالِاسْتِعَانَةِ وَالْمُتَابَعَةِ، وَهَذَا غَايَةُ التَّوْفِيْقِ، وَهَذَا مَا فَسَّرَهُ بِهِ السَّلَفُ، وَهُوَ تَفْسِيْرٌ مُّطَابِقٌ لِّظَاهِرِ اللَّفْظِ، مُوَافِقٌ لِّحَقِيْقَتِهِ، مُتَعَيِّنٌ بِسِيَاقِهِ، وَلَيْسَ فِيْهِ تَأْوِيْلٌ وَّلَا صَرْفٌ لِّلْكَلَامِ عَن ظَاهِرِهِ، وللهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ.

وَلَيْسَ ظَاهِرُهُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَكُونُ سَمْعَ الْوَلِيِّ وَبَصَرَهُ وَيَدَهُ وَرِجْلَهُ، وَفِي الْحَدِيْثِ مَا يَمْنَعُهُ مِن وَّجْهَيْنِ:

الأول: أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: «**وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ**»، وَقَالَ: «**وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ**»، فَأَثْبَتَ عَبْدًا وَّمَعْبُودًا، وَمُتَقَرِّبًا وَمُتَقَرَّبًا إِلَيْهِ، وَمُحِبًّا وَّمَحْبُوبًا، وَسَائِلًا وَّمَسْئُوولًا، وَمُعْطِيًا وَّمُعْطَى، وَمُسْتَعِيْذًا وَّمُسْتَعَاذًا بِهِ، وَمُعِيْذًا

به نفسه بمنزلة ما يوصف به الواحد منا، فإن الله ليس كمثله شيء، ثم هذا باطل على إطلاقه؛ فإن الواحد يتردد تارة لعدم العلم بالعواقب، وتارة لما في الفعلين من المصالح والمفاسد، فيريد الفعل؛ لما فيه من المصلحة، ويكرهه؛ لما فيه من المفسدة، لا لجهله منه بالشيء الواحد الذي يحب من وجه ويكره من وجه، كما قيل:

الشَّيْبُ كُرْهٌ وَّكُرْهٌ أَنْ أُفَارِقَهُ ... فَاعْجَبْ لِشَيْءٍ عَلَى الْبَغْضَاءِ مَحْبُوبُ

وهذا مثل إرادة المريض لدوائه الكريه، بل جميع ما يريده العبد من الأعمال الصالحة التي تكرهها النفس هو من هذا الباب.

وقال في مكان آخر (ج١٠/ص: ٥٨-٥٩): فبين سبحانه أنه يتردد؛ لأن التردد تعارض إرادتين، فهو سبحانه يحب ما يحب عبده، ويكره ما يكرهه، وهو يكره الموت، فهو يكرهه، كما قال: «وأنا أكره مساءته»، وهو سبحانه قد قضى بالموت، فهو يريد أن يموت، فسمى ذلك ترددًا، ثم بين أنه لابد من وقوع ذلك.ا.هـ.

وراجع: "الجواب الكافي"(ص: ١٨٤-١٨٧)، و"عدة الصابرين"(ص: ٤٦-٤٨) لابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وَّمُعَاذًا، فَسِيَاقُ الْحَدِيْثِ يَدُلُّ عَلَى اثْنَيْنِ مُتَبَايِنَيْنِ، كُلٌّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا غَيْرُ الْآخَرِ، وَهَذَا يَمْنَعُ أَن يَّكُونَ أَحَدُهُمَا وَصْفًا فِي الْآخَرِ أَوْ جُزْءًا مِنْ أَجْزَائِهِ.

الوجه الثاني: أَنَّ سَمْعَ الْوَلِيِّ وَبَصَرَهُ وَيَدَهُ وَرِجْلَهُ كُلُّهَا أَوْصَافٌ أَوْ أَجْزَاءٌ فِي مَخْلُوقٍ حَادِثٍ بَعْدَ أَن لَّمْ يَكُنْ، وَلَا يُمْكِنُ لِأَيِّ عَاقِلٍ أَن يَّفْهَمَ أَنَّ الْخَالِقَ الْأَوَّلَ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ يَّكُونُ سَمْعًا وَبَصَرًا وَيَدًا وَرِجْلًا لِّمَخْلُوقٍ، بَلْ إِنَّ هَذَا الْمَعْنَى تَشْمَئِزُّ مِنْهُ النَّفْسُ أَن تَتَصَوَّرَهُ، وَيَحْسُرُ اللِّسَانُ أَن يَّنطِقَ بِهِ، وَلَوْ عَلَى سَبِيْلِ الْفَرْضِ وَالتَّقْدِيْرِ، فَكَيْفَ يَسُوغُ أَن يُّقَالَ: إِنَّهُ ظَاهِرُ الْحَدِيْثِ الْقُدْسِيِّ، وَأَنَّهُ قَدْ صُرِفَ عَنْ هَذَا الظَّاهِرِ؟! سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، لَا نُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ.

المثال التاسع: قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِيْمَا يَرْوِيْهِ عَنِ اللهِ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ: **«إِذَا تَقَرَّبَ عَبْدِي مِنِّي شِبْرًا، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَإِذَا أَتَانِي يَمْشِي، أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»**.(١)

---

(١) أخرجه البخاري (رقم: ٧٤٠٥)، ومسلم (رقم: ٢٦٧٥) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

وأخرجه البخاري (رقم: ٧٥٣٦) عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يرويه عن ربه، قال: ...، فذكره.

وأخرجه مسلم (رقم: ٢٦٨٧) عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: يقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ...، فذكره ضمن حديث.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ - كما في "مجموع فتاواه ورسائله"(ج١/صـ: ١٨٢، وج١٧/ صـ: ٤٩) -: «صفة الهرولة ثابتة لله تعالى».

ثم ذكر حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الباب، وذكر كلامًا متينًا نفيسًا في تقرير إثبات هذه الصفة، فراجعه: (ج١/صـ: ١٨٣-١٩٣).

وَهَذَا الْحَدِيْثُ كَغَيْرِهِ مِنَ النُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى قِيَامِ الْأَفْعَالِ الِاخْتِيَارِيَّةِ بِاللهِ تَعَالَى(١)، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيْدُ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ**»،(٢) وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «**مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ**»(٣)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيْثِ الَّتِي يُجْرِيْهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى ظَاهِرِهَا وَحَقِيْقَةِ مَعْنَاهَا اللَّائِقِ بِاللهِ ﷻ، مِنْ غَيْرِ تَكْيِيْفٍ وَّلَا تَمْثِيْلٍ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي - "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى"(ج٥/صـ: ٥١١) -: وَأَمَّا دُنُوُّهُ نَفْسِهِ وَتَقَرُّبُهُ مِنْ بَعْضِ عِبَادِهِ؛ فَهَذَا يُثْبِتُهُ مَنْ يُثْبِتُ قِيَامَ الْأَفْعَالِ الِاخْتِيَارِيَّةِ بِنَفْسِهِ وَمَجِيئَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَنُزُولَهُ وَاسْتِوَائَهُ عَلَى الْعَرْشِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَئِمَّةِ السَّلَفِ وَأَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ الْمَشْهُورِينَ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ، وَالنَّقْلُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ مُتَوَاتِرٌ.ا.هـ.

فاللهُ ﷻ يَقْرُبُ مِنْ عَبْدِهِ كَيْفَ يَشَاءُ مَعَ عُلُوِّهِ، وَيَأْتِي كَيْفَ يَشَاءُ بِدُونِ تَكْيِيْفٍ وَّلَا تَمْثِيْلٍ، وَمِن كَمَالِهِ ﷻ أَن يَّكُونَ فَعَّالًا لِّمَا يُرِيدُ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَلِيْقُ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

---

(١) الأفعال الاختيارية لله ﷻ هي صفاته الفعلية، و(الاختيارية) صفة كاشفة لأفعال الله ﷻ، ليست مُقَيِّدة؛ لأن أفعال الله ﷻ كلها اختيارية، باختياره ومشيئته ﷻ، بخلاف أفعال العبد؛ فإن منها ما هو اختياري، يقع بإرادته، كالأكل والشرب، ومنها ما هو اضطراري، يقع عليه بغير إرادته، كالارتعاش من الحمى، والسقوط من السطح.

(٢) متفق عليه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد تقدم.

(٣) البخاري (رقم: ١٤١٠، و٧٤٣٠)، ومسلم (رقم: ١٠١٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي هَذَا الْحَدِيْثِ الْقُدْسِيِّ: «**أَتَيْتُهُ هَرْوَلَة**» يُرَادُ بِهِ: سُرْعَةُ قَبُولِ اللهِ تَعَالَى وَإِقْبَالِهِ عَلَى عَبْدِهِ الْمُتَقَرِّبِ إِلَيْهِ، الْمُتَوَجِّهِ بِقَلْبِهِ وَجَوَارِحِهِ، وَأَنَّ مُجَازَاةَ اللهِ لِلْعَامِلِ لَهُ أَكْمَلُ مِنْ عَمَلِ الْعَامِلِ، وَعَلَّلَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بِأَنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: «**وَإِذَا أَتَانِي يَمْشِي**»، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمُتَقَرِّبَ إِلَى اللهِ ﷻ، الَّذِي يَطْلُبُ الْوُصُولَ إِلَيْهِ، لَا يَتَقَرَّبُ وَيَطْلُبُ الْوُصُولَ إِلَى اللهِ تَعَالَى بِالْمَشْيِ فَقَطْ، بَلْ تَارَةً يَكُونُ بِالْمَشْيِ، كَالسَّيْرِ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَمَشَاعِرِ الْحَجِّ وَالْجِهَادِ فِي سَبِيْلِ اللهِ، وَنَحْوِهَا، وَتَارَةً بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَنَحْوِهِمَا، كَمَا قَالَ ﷺ: «**أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ، وَهُوَ سَاجِدٌ**»(١)، بَلْ قَدْ يَكُونُ التَّقَرُّبُ إِلَى اللهِ تَعَالَى وَطَلَبِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ وَالْعَبْدُ مُضْطَجِعٌ عَلَى جَنبِهِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ ﴾[آل عمران: ١٩١]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ**».(٢)

قَالَ: فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، صَارَ الْمُرَادُ بِالْحَدِيْثِ بَيَانَ مُجَازَاةِ اللهِ تَعَالَى الْعَبْدَ عَلَى عَمَلِهِ، وَأَنَّ مَن صَدَقَ فِي الْإِقْبَالِ عَلَى رَبِّهِ وَإِن كَانَ بَطِيْئًا جَازَاهُ اللهُ تَعَالَى بِأَكْمَلَ مِنْ عَمَلِهِ وَأَفْضَلَ.

وَصَارَ هَذَا هُوَ ظَاهِرَ اللَّفْظِ بِالْقَرِيْنَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْمَفْهُومَةِ مِن سِيَاقِهِ، فَلَمْ يَكُن تَفْسِيْرُهُ بِهِ خُرُوجًا بِهِ عَن ظَاهِرِهِ، وَلَا تَعْطِيلًا، فَلَا يَكُونُ حُجَّةً لَهُمْ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ، ولله الْحَمْدُ.

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَا الْقَائِلُ لَهُ حَظٌّ مِّنَ النَّظَرِ، لَكِنِ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَظْهَرُ وَأَسْلَمُ وَأَلْيَقُ بِمَذْهَبِ السَّلَفِ.

المثال العاشر: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا ﴾[يس: ٧١].

---

(١) رواه مسلم (رقم: ٤٨٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (رقم: ٤٨٢) من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَالْجَوَابُ: أَن يُّقَالَ: مَا هُوَ ظَاهِرُ هَذِهِ الْآيَةِ وَحَقِيْقَتُهَا، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهَا صُرِفَتْ عَنْهُ؟ هَلْ يُقَالُ: إِنَّ ظَاهِرَهَا أَنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الْأَنْعَامَ بِيَدِهِ، كَمَا خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ؟.

أَوْ يُقَالُ: إِنَّ ظَاهِرَهَا أَنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الْأَنْعَامَ كَمَا خَلَقَ غَيْرَهَا، لَمْ يَخْلُقْهَا بِيَدِهِ، لَكِنْ إِضَافَةُ الْعَمَلِ إِلَى الْيَدِ وَالْمُرَادُ صَاحِبُهَا مَعْرُوفٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ.

أَمَّا الْقَوْلُ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ هُوَ ظَاهِرَ اللَّفْظِ؛ لِوَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ اللَّفْظَ لَا يَقْتَضِيْهِ بِمُقْتَضَى اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ الَّذِي نَزَلَ الْقُرْآنُ بِهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى: ٣٠]، وَقَوْلِهِ: ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الروم: ٤١]، وَقَوْلِهِ: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٨٢]، [الأنفال: ٥١]، فَإِنَّ الْمُرَادَ: مَا كَسَبَهُ الْإِنسَانُ نَفْسُهُ وَمَا قَدَّمَهُ وَإِنْ عَمِلَهُ بِغَيْرِ يَدِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ: عَمِلْتُهُ بِيَدِي، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾[البقرة: ٧٩]، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مُبَاشَرَةِ الشَّيْءِ بِالْيَدِ.

الثاني: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ هَذِهِ الْأَنْعَامَ بِيَدِهِ لَكَانَ لَفْظُ الْآيَةِ: (خَلَقْنَا لَهُم بِأَيْدِيْنَا أَنْعَامًا)، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ [ص: ٧٥]؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِالْبَيَانِ لَا بِالتَّعْمِيَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ [النحل: ٨٩].

وَإِذَا ظَهَرَ بُطْلَانُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، تَعَيَّنَ أَن يَّكُونَ الصَّوَابُ هُوَ الْقَوْلَ الثَّانِي، وَهُوَ: أَنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ أَنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ الْأَنْعَامَ كَمَا خَلَقَ غَيْرَهَا، وَلَمْ يَخْلُقْهَا بِيَدِهِ، لَكِنْ إِضَافَةُ الْعَمَلِ إِلَى الْيَدِ كَإِضَافَتِهِ إِلَى النَّفْسِ بِمُقْتَضَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أُضِيْفَ إِلَى النَّفْسِ وَعُدِّيَ بِالْبَاءِ إِلَى الْيَدِ، فَتَنَبَّهْ لِلْفَرْقِ، فَإِنَّ التَّنَبُّهَ لِلْفُرُوقِ بَيْنَ الْمُتَشَابِهَاتِ مِنْ أَجْوَدِ أَنْوَاعِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَزُولُ كَثِيْرٌ مِّنَ الْإِشْكَالَاتِ.

المثال الحادي عشر: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠].

وَالْجَوَابُ: أَن يُّقَالَ: هَذِهِ الْآيَةُ تَضَمَّنَتْ جُمْلَتَيْنِ:

الجملة الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾.

وَقَدْ أَخَذَ السَّلَفُ أَهْلُ السُّنَّةِ بِظَاهِرِهَا وَحَقِيْقَتِهَا، وَهِيَ صَرِيْحَةٌ فِي أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا يُبَايِعُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نَفْسَهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

وَلَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَن يَّفْهَمَ مِن قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ أَنَّهُمْ يُبَايِعُونَ اللهَ نَفْسَهُ، وَلَا أَن يَدَّعِيَ أَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ؛ لِمُنَافَاتِهِ لِأَوَّلِ الْآيَةِ وَالْوَاقِعِ، وَاسْتِحَالَتِهِ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى.

وَإِنَّمَا جَعَلَ اللهُ تَعَالَى مُبَايَعَةَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مُبَايَعَةً لَهُ؛ لِأَنَّهُ رَسُولُهُ، وَقَدْ بَايَعَهُ الصَّحَابَةُ عَلَى الْجِهَادِ فِي سَبِيْلِ اللهِ تَعَالَى، وَمُبَايَعَةُ الرَّسُولِ عَلَى الْجِهَادِ فِي سَبِيْلِ مَنْ أَرْسَلَهُ مُبَايَعَةٌ لِمَنْ أَرْسَلَهُ؛ لِأَنَّهُ رَسُولُهُ الْمُبَلِّغُ عَنْهُ، كَمَا أَنَّ طَاعَةَ الرَّسُولِ طَاعَةٌ لِّمَنْ أَرْسَلَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وَفِي إِضَافَةِ مُبَايَعَتِهِمُ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى اللهِ تَعَالَى مِن تَشْرِيْفِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَتَأْيِيْدِهِ، وَتَوْكِيْدِ هَذِهِ الْمُبَايَعَةِ، وَعِظَمِهَا، وَرَفْعِ شَأْنِ الْمُبَايِعِيْنَ؛ مَا هُوَ ظَاهِرٌ لَّا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ.

الجملة الثانية: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، وَهَذِهِ أَيْضًا عَلَى ظَاهِرِهَا وَحَقِيْقَتِهَا؛ فَإِنَّ يَدَ اللهِ تَعَالَى فَوْقَ أَيْدِي الْمُبَايِعِيْنَ؛ لِأَنَّ يَدَهُ مِن صِفَاتِهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَهُمْ عَلَى عَرْشِهِ، فَكَانَتْ يَدُهُ فَوْقَ أَيْدِيْهِمْ.

وَهَذَا ظَاهِرُ اللَّفْظِ وَحَقِيْقَتُهُ، وَهُوَ لِتَوْكِيْدِ كَوْنِ مُبَايَعَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مُبَايَعَةً للهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهَا أَن تَكُونَ يَدُ اللهِ جَلَّ وَعَلَا مُبَاشِرَةً لِّأَيْدِيْهِمْ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ

يُقَالُ: السَّمَاءُ فَوْقَنَا، مَعَ أَنَّهَا مُبَايِنَةٌ لَّنَا بَعِيْدَةٌ عَنَّا، فَيَدُ اللهِ ﷻ فَوْقَ أَيْدِي الْمُبَايِعِيْنَ لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مَعَ مُبَايَنَتِهِ تَعَالَى لِخَلْقِهِ، وَعُلُوِّهِ عَلَيْهِمْ.

وَلَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَن يَّفْهَمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ يَدُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَلَا أَن يَّدَّعِيَ أَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَضَافَ الْيَدَ إِلَى نَفْسِهِ، وَوَصَفَهَا بِأَنَّهَا فَوْقَ أَيْدِيْهِمْ، وَيَدُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ عِندَ مُبَايَعَةِ الصَّحَابَةِ لَمْ تَكُن فَوْقَ أَيْدِيْهِمْ، بَلْ كَانَ يَبْسُطُهَا إِلَيْهِمْ، فَيُمْسِكُ بِأَيْدِيْهِمْ كَالْمُصَافِحِ لَهُمْ، فَيَدُهُ مَعَ أَيْدِيْهِمْ، لَا فَوْقَ أَيْدِيْهِمْ.

المثال الثاني عشر: مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ (رقم: ٢٥٦٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ اللهَ ﷻ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَرِضْتُ، فَلَمْ تَعُدْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ؟ يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ، فَلَمْ تُطْعِمْهُ؟ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتُكَ، فَلَمْ تَسْقِنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَسْقِيكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ، فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي»**.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ السَّلَفَ أَخَذُوا بِهَذَا الْحَدِيْثِ، وَلَمْ يَصْرِفُوهُ عَن ظَاهِرِهِ بِتَحْرِيْفٍ يَّتَخَبَّطُونَ فِيْهِ بِأَهْوَائِهِمْ، وَإِنَّمَا فَسَّرُوهُ بِمَا فَسَّرَهُ بِهِ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: **«مَرِضْتُ»**، وَ**«اسْتَطْعَمْتُكَ»**، وَ**«اسْتَسْقَيْتُكَ»**، بَيَّنَهُ اللهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ، حَيْثُ قَالَ: **«أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ»**، وَ**«أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ»**، وَ**«اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ»**، وَهُوَ صَرِيْحٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَرَضُ عبدٍ مِّنْ عِبَادِ اللهِ، وَاسْتِطْعَامُ عَبْدٍ مِّنْ عِبَادِ اللهِ، وَاسْتِسْقَاءُ عَبْدٍ مِّنْ عِبَادِ اللهِ، وَالَّذِي فَسَّرَهُ بِذَلِكَ هُوَ اللهُ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ، فَإِذَا فَسَّرْنَا الْمَرَضَ الْمُضَافَ إِلَى اللهِ، وَالِاسْتِطْعَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ،

وَالِاسْتِسْقَاءَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ، بِمَرَضِ الْعَبْدِ وَاسْتِطْعَامِهِ وَاسْتِسْقَائِهِ لَمْ يَكُن فِي ذَلِكَ صَرْفٌ لِّلْكَلَامِ عَن ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَفْسِيرُ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ، فَهُوَ كَمَا لَوْ تَكَلَّمَ بِهَذَا الْمَعْنَى ابْتِدَاءً، وَإِنَّمَا أَضَافَ اللهُ ذَلِكَ إِلَى نَفْسِهِ أَوَّلًا؛ لِلتَّرْغِيبِ وَالْحَثِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، و[الحديد: ١١].

وَهَذَا الْحَدِيْثُ مِنْ أَكْبَرِ الْحُجَجِ الدَّامِغَةِ لِأَهْلِ التَّأْوِيْلِ، الَّذِيْنَ يُحَرِّفُونَ نُصُوصَ الصِّفَاتِ عَن ظَاهِرِهَا بِلَا دَلِيْلٍ مِّن كِتَابِ اللهِ تَعَالَى، وَلَا مِن سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا يُحَرِّفُونَهَا بِشُبَهٍ بَاطِلَةٍ، هُمْ فِيْهَا مُتَنَاقِضُونَ مُضْطَرِبُونَ.

إِذْ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ خِلَافَ ظَاهِرِهَا كَمَا يَقُولُونَ لَبَيَّنَهُ اللهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَلَوْ كَانَ ظَاهِرُهَا مُمْتَنِعًا عَلَى اللهِ كَمَا زَعَمُوا لَبَيَّنَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيْثِ، وَلَوْ كَانَ ظَاهِرُهَا اللَّائِقُ باللهِ مُمْتَنِعًا عَلَى اللهِ لَكَانَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِن وَّصْفِ اللهِ تَعَالَى بِمَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مَا لَا يُحْصَى إِلَّا بِكُلْفَةٍ، وَهَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْمُحَالِ.ا.هـ.

الفهرس

تقديم فضيلة الشيخ العلامة يحيى بن علي الحجوري.....١
المُقَدِّمَة.....٣
قواعد في أسماء الله تعالى.....٤
القاعدة الأولى: أسماء الله تعالى كلها حسنى.....٤
القاعدة الثانية: أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف.....٧
القاعدة الثالثة: أسماء الله تعالى إن دلت على وصف متعدٍّ تضمنت ثلاثة أمور:
.....٩
القاعدة الرابعة: دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته بالمطابقة والتضمن والالتزام.....١١
القاعدة الخامسة: أسماء الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها.....١٢
القاعدة السادسة: أسماء الله تعالى غير محصورة لنا بعدد معين.....١٣
القاعدة السابعة: الإلحاد في أسماء الله تعالى هو الميل بها عما يجب فيها.....٢٠
قواعد في صفات الله تعالى.....٢٦
القاعدة الأولى: صفات الله تعالى كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه.....٢٦
القاعدة الثانية: باب الصفات أوسع من باب الأسماء.....٣٠
القاعدة الثالثة: صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين: ثبوتية، وسلبية.....٣٢

القاعدة الرابعة: الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال ٣٦
القاعدة الخامسة: الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية، وفعلية..... ٣٧
القاعدة السادسة: يلزم في إثبات الصفات التخلي عن محذورين عظيمين:. ٤٠
القاعدة السابعة: صفات الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها ٤٥
قواعد في أدلة الأسماء والصفات..... ٤٧
القاعدة الأولى: الأدلة التي تثبت بها أسماء الله تعالى وصفاته هي كتاب الله تعالى وسنة رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ٤٧
القاعدة الثانية: الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها، دون تحريف، لا سيما نصوص الصفات، حيث لا مجال للرأي فيها. ٤٩
القاعدة الثالثة: ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار ومجهولة لنا باعتبار آخر ٤٩
القاعدة الرابعة: ظاهر النصوص ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني..... ٥٢
تنبيه ٦٢
فصل ٦٣
الفهرس ٨٧